

٢٠٢٣ تقرير الحوكمة المؤسسية لبنك أبوظبي التجاري



قائمة المحتويات

اللجنة التنفيذية للإدارة	
٦٨	مهام اللجنة التنفيذية للإدارة ولجان الإدارة
٧٠	تفويض الصلاحيات
٧١	مكافآت وحوافز الموظفين
مشاركة الأطراف المعنية بأعمالنا	

٧٦	مشاركة أصحاب المصالح بأعمالنا والإفصاحات ذات الصلة
٧٧	أداء سعر سهم بنك أبوظبي التجاري وحجم التداول
٧٨	هيكل ملكية المساهمين
٧٩	اجتماعات الجمعية العمومية السنوية

حوكمة الصيرفة الإسلامية	
٨٠	إطار عمل حوكمة الصيرفة الإسلامية
٨٢	التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك أبوظبي التجاري - الصيرفة الإسلامية
حوكمة مصرف الهلال	

٨٦	مجلس الإدارة
٨٩	الإدارة التنفيذية
٩٦	إطار عمل حوكمة الشركات
٩٨	جدول أعمال مجلس إدارة مصرف الهلال لعام ٢٠٢٣
٩٩	اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ وأوقات انعقادها
١٠٠	لجان مجلس إدارة مصرف الهلال (لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة) التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الهلال

٥٦	اللجنة التنفيذية
٥٨	لجنة المخاطر
٦٠	لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة
٦٢	لجنة التدقيق
٦٤	العلاقة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي
٦٦	أتعاب شركة التدقيق الخارجي
٦٧	تقرير لجنة التدقيق حول اختيار المدقق الخارجي

المقدمة / لمحة عامة	
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦	مجلس الإدارة
١٢	الإدارة التنفيذية
٢٠	إطار عمل حوكمة الشركات
٢٢	الهيكل التنظيمي
٢٤	أهم الأحداث في عام ٢٠٢٣

حوكمة مجلس الإدارة	
٢٨	لمحة عن مجلس الإدارة
٣٠	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
٣٢	التعيين والبرنامج التعريفي والتدريب
٣٤	مسؤوليات مجلس الإدارة
٣٨	حوكمة الشركات التابعة والإشراف على الهيكل التنظيمي للمجموعة
٤٠	تقييم كفاءة وأداء أعضاء مجلس الإدارة
٤١	التقييم المستقل لأداء مجلس الإدارة
٤٢	إشراف مجلس الإدارة على تضارب المصالح
٤٤	معاملات الأطراف ذات الصلة
٤٦	ملكية أسهم أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذات العلاقة بهم
٤٨	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

جدول أعمال واجتماعات مجلس الإدارة	
٥٠	جدول أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لعام ٢٠٢٣
٥٤	اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ ومواعيد انعقادها

لجان مجلس الإدارة	
٥٦	اللجنة التنفيذية
٥٨	لجنة المخاطر
٦٠	لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة
٦٢	لجنة التدقيق
٦٤	العلاقة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي
٦٦	أتعاب شركة التدقيق الخارجي
٦٧	تقرير لجنة التدقيق حول اختيار المدقق الخارجي

مجلس الإدارة	
٦٨	مجلس الإدارة
٧٠	مهام أعضاء مجلس الإدارة
٧١	مكافآت وحوافز أعضاء مجلس الإدارة
٧٢	مجلس الرقابة الشرعية
٧٣	مجلس الرقابة الشرعية - الصيرفة الإسلامية
٧٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الهلال
٧٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الإمارات العربية المتحدة
٧٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
٧٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف البحرين
٧٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الكويت
٧٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف عمان

مجلس الرقابة الشرعية	
٧٦	مجلس الرقابة الشرعية
٧٧	مجلس الرقابة الشرعية - الصيرفة الإسلامية
٧٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الهلال
٧٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الإمارات العربية المتحدة
٨٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
٨١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف البحرين
٨٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الكويت
٨٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف عمان
٨٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف مصر
٨٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف ليبيا
٨٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف السودان
٨٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف اليمن
٨٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف العراق
٨٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف سوريا
٩٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف أفغانستان
٩١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف باكستان
٩٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف بنغلاديش
٩٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيبال
٩٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الهند
٩٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الصين
٩٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف كوريا الجنوبية
٩٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف كوريا الشمالية
٩٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف اليابان
٩٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف تايلاند
١٠٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف الفلبين
١٠١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف ماليزيا
١٠٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف سنغافورة
١٠٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف اندونيسيا
١٠٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف تاوانا
١٠٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١٠٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١٠٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف أستراليا
١٠٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١٠٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١١٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا
١٢٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف نيوزيلندا

مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر	
١٢١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٢٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٣٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤١	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٢	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٣	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٤	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٥	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٦	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٧	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٨	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٤٩	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر
١٥٠	مجلس الرقابة الشرعية - مصرف قطر

تم التوقيع على تقرير الحوكمة ٢٠٢٣ لبنك أبوظبي التجاري من قبل كبير مسؤولي مجموعة الامتثال، وكبير مسؤولي المخاطر للمجموعة، وكبير مسؤولي التدقيق الداخلي للمجموعة، وكبير المسؤولين الماليين للمجموعة؛ كما تمت الموافقة عليه من قبل أعضاء مجلس الإدارة بأكمله.

^[1]
^[2]

كلمة رئيس مجلس الإدارة

“واصل البنك التأكيد على دعم جهود تطوير أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، لإدارة المخاطر بشكل فعّال، وضمان تحقيق القوة المالية، والتمتع بالمرونة على المدى الطويل وفقاً لاستراتيجيتنا المؤسسية الرامية لتحقيق نمو متسارع”

خلدون خليفة المبارك
رئيس مجلس الإدارة



يسرّني، نيابة عن مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة المؤسسية لعام ٢٠٢٣، حيث واصل البنك التأكيد على دعم جهود تطوير أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، لإدارة المخاطر بشكل فعّال، وضمان تحقيق القوة المالية، والتمتع بالمرونة على المدى الطويل وفقاً لاستراتيجيتنا المؤسسية الرامية لتحقيق نمو متسارع.

يستثمر بنك أبوظبي التجاري أيضاً وبشكل كبير في وظائف الرقابة الداخلية لديه، والتي تشمل اعتماد تقنيات جديدة في مجموعة واسعة من المجالات؛ مثل مكافحة غسيل الأموال، وحماية البيانات، والخصوصية، فضلاً عن تعزيز تقييمات مخاطر الائتمان.

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، الذي يوفر تقييمات سريعة ودقيقة لسلوك العملاء ويتنبأ بالمخاطر المستقبلية المحتملة، يتيح لبنك أبوظبي التجاري الاستفادة من المنصات الرقمية بسرعة، وتوسيع قاعدة عملائنا، وتوسيع مجموعة منتجاتنا وخدماتنا، وتطوير شراكات تجارية جديدة.

ويسعدني القول إن بنك أبوظبي التجاري بات اليوم في صدارة المؤسسات التي تتبنى أفضل الممارسات في مجال حوكمة وتنفيذ وقياس الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وقد قدمنا في عام ٢٠٢٣، أول تحليل لسيناريوهات المناخ واختبار القدرة على التحقّل إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما نشرنا "سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية" الخاصة بنا.

علاوة على ذلك، قمنا بتحديد تصنيف وحوكمة وإعداد التقارير المتعلقة بالتزامنا بالتمويل المستدام، بقيمة ١٢٥ مليار درهم بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال اعتماد "إطار التمويل المستدام".

وباعتباره مؤسسة مالية رئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحافظ بنك أبوظبي التجاري على علاقة قوية مع الجهات التنظيمية، ويعمل كنموذج مثالي في هذا القطاع فيما يتعلق بممارسات الامتثال الصارمة وإدارة المخاطر.

يسرنا أن نتوجه بالشكر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على الدور الأساسي الذي لعبه في تنفيذ وإرساء التغييرات الهيكلية في القطاع المصرفي. إذ تعمل هذه التغييرات على تعزيز الاستقرار على مستوى منظومة العمل، وتعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.

وبطيب لي أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لجميع الزملاء في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للإدارة في بنك أبوظبي التجاري على تفانيهم وجهودهم والتزامهم المستمر بتعزيز مكانة وسمعة هذه المؤسسة المالية الرائدة عالمياً. وأتطلع للعمل معكم بدأً بيد، مؤكداً عزمنا على المضي قدماً في مسيرة البناء والتطوير والإنجاز لتحقيق المزيد من التميز والنجاحات.

أعضاء مجلس الإدارة



معالي / خلدون خليفة المبارك

رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل غير تنفيذي

يشغل معالي/ خلدون خليفة المبارك منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة في شركة مبادلة للاستثمار. ويتولى بحكم هذا المنصب مسؤولية الإشراف على مواءمة عمل الشركة مع الجهود الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية في إمارة أبوظبي. ومنذ بدء مسيرته المهنية في شركة أبوظبي الوطنية للبترول (أدنوك)، تقلّد معالي/ خلدون خليفة المبارك العديد من المناصب في شركات عدة منها مجلس التوازن الاقتصادي "توازن" الذي كان يُعرف سابقاً بمكتب برنامج المبادلة - الإمارات العربية المتحدة، وذلك قبل توليه المهام والمسؤوليات الحالية.

ويتولى معالي/ خلدون خليفة المبارك العديد من المناصب الحكومية على المستويين المحلي والاتحادي، فهو عضو في المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي منذ عام ٢٠٠٦، وعضو مؤسس في المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية التابع لحكومة أبوظبي، كما يشغل منصب المبعوث الخاص لرئيس الدولة لدى جمهورية الصين الشعبية منذ عام ٢٠١٨، فضلاً عن رئاسته منذ عام ٢٠٠٦ لجهاز الشؤون التنفيذية الذي يقدم الاستشارات المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية إلى رئيس المجلس التنفيذي للإمارة. معالي / خلدون خليفة المبارك حاصل على شهادة الكالوريوس في الاقتصاد والمالية من جامعة تافتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- رئيس مجلس إدارة جهاز الشؤون التنفيذية - أبوظبي (٢٠٠٦)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو في المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي (٢٠٠٦)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة نادي مانشستر سيتي لكرة القدم (٢٠٠٨)، المملكة المتحدة
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للطاقة النووية (٢٠٠٩)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (٢٠١٤)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو في المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية (٢٠٢٠)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو في مجلس إدارة شركة جي ٤٢ الفايزة المحدودة (٢٠٢٠)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو في مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للبترول (٢٠٢١)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة شركة مجلس أبوظبي للاستثمار ش.م.ع (٢٠٢٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة

- عضو في اللجنة التنفيذية

- عضو في لجنة المخاطر

- عضو في لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة



سعادة / حسين جاسم النويس

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل غير تنفيذي

انتخب سعادة / حسين جاسم النويس ليكون عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠١٩، كما أنه العضو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة النويس للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة شركة أميا باور (أميا للطاقة) المتخصصة في تطوير وتملك وتشغيل مشاريع الطاقة الحرارية والمتجددة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وكان يشغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الواحة كابيتال وضدوق خليفة لتطوير المشاريع.

سعادة النويس حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص الإدارة المالية من كلية لويس آند كلارك، الولايات المتحدة الأمريكية. وحاصل على العديد من الشهادات في الإدارة التنفيذية من كلية إدارة الأعمال "إنسياد" في فرنسا وكلية لندن لإدارة الأعمال في المملكة المتحدة.

المناصب الخارجية:

- رئيس مجلس إدارة شركة النويس للاستثمار (١٩٧٩)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة روتانا لإدارة الفنادق والاستثمار العقاري (٢٠٠٦)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة شركة أميا باور (٢٠١٦)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة الشركات العائلية الخليجية
- عضو فخري بمجلس الأعمال الآسيوي
- عضو مجلس قيادات المنتدى الاقتصادي العالمي
- عضو مجلس أمناء ومستثمر خيري في مؤسسة الفئار للأعمال الخيرية

- عضو في لجنة التدقيق



السيدة / عائشة الحلامي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تم تعيين عائشة الحلامي إلى عضوية مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في أبريل عام ٢٠١٣. وتتولى منصب نائب رئيس دائرة المحفظة الرئيسية لجهاز أبوظبي للاستثمار. حصلت عائشة الحلامي على درجة البكالوريوس في الأعمال - قسم التمويل من جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة، وماجستير العلوم في الأعمال المالية والمصرفية من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي، المملكة المتحدة. وهي أيضاً محلل مالي معتمد من معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA). عائشة الحلامي حاصلة على "شهادة في الإدارة العامة" و"شهادة في المساهمة الخاصة ورأس المال المساهم" من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- عضو في مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتكافل (٢٠٢٣)، دولة الإمارات العربية المتحدة



رئيس اللجنة التنفيذية

السيد/ سعيد محمد حمد المزروعى

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

انضم سعيد محمد حمد المزروعى لعضوية مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩، وتم تعيينه مؤخراً في منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مجلس أبوظبي للاستثمار، وكان قبل ذلك يتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات المباشرة في مبادلة، حيث كان يتولى بحكم منصبه الإشراف على أنشطة القطاع الرئيسية، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستثمار، وإدارة مخصصات عمليات الاستثمار في القطاع، وضمان توظيف الاستثمارات بشكل فعال وتنفيذ صفقات بيع الأصول، وتقدير القيمة وتحديد المخاطر والعوائد المتوقعة. وقبل توليه هذا المنصب، كان المزروعى قد عمل نائباً للرئيس المالي في "مبادلة للاستثمار"، حيث قام بالإشراف على عمليات التمويل على مستوى المجموعة بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية النمو للشركة، ودعم عمليات الاستحواذ المختلفة وصفقات بيع الأصول، كما كان مسؤولاً عن جميع أنشطة الخزينة بما في ذلك إصدار سندات مبادلة، وتمويل المشاريع.

سعيد المزروعى حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة سوفولك في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الاستثمار الدولي في الأوراق المالية والأعمال المصرفية من جامعة ريدنغ في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية من كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - ضدوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي (٢٠١٩)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة كومانيا اسبانياولا دي بترولياس "سبيسا" (٢٠١٩)، إسبانيا
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة "أو إم في" لخدمات النفط والغاز المتكاملة (٢٠٢١)، النمسا
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة پاس الفايزة (٢٠٢١)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مجموعة إيدج (٢٠٢٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة الاستثمارات البترولية الدولية، دولة الإمارات العربية المتحدة

أعضاء مجلس الإدارة



السيد / كارلوس عبيد

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

رئيس لجنة المخاطر

تم تعيين كارلوس عبيد لشغل منصب عضوية مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠١٩. يشغل كارلوس عبيد منصب الرئيس المالي في شركة مبادلة للاستثمار، ويتولى مسؤولية الإشراف على الشؤون المالية للشركة، بما في ذلك الخزينة وعلاقات المستثمرين، والتخطيط المالي، وأداء الأعمال، والحوكمة وإعداد التقارير المالية.

قبل انضمامه إلى "مبادلة"، عمل كارلوس عبيد في مكتب برنامج "التوازن الاقتصادي" في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أشرف على عدد من مشاريع الخصخصة، وإدارة المرافق، والخدمات المالية.

كارلوس عبيد حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال "إنسياد" في فونتينبلو، فرنسا.

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة غلوبل فاوندريز (٢٠١٢)، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة مبادلة كابيتال (٢٠٢١)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة مجلس أبوظبي للاستثمار (٢٠٢٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة

• عضو في اللجنة التنفيذية

• عضو في لجنة المخاطر

• عضو في لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة



السيد / خالد ديماس السويدي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

تم انتخاب خالد ديماس السويدي عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في شهر مارس من عام ٢٠٠٩، وتم تعيينه من قبل المساهم الرئيسي لينضم إلى مجلس إدارة البنك في ١٤ مارس ٢٠٢٢. ويتمتع خالد السويدي بخبرة تزيد على ١٦ عاماً في مجال الأعمال المصرفية، حيث تولى العديد من المناصب الإدارية الرفيعة في بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول، وهو يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "داس القابضة".

خالد السويدي حاصل على درجة البكالوريوس في أنظمة معلومات الحاسب الآلي من كلية بينون - كوكمان، الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص أنظمة معلومات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي من جامعة وايدنز، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- نائب رئيس مجلس إدارة - شركة أبوظبي الوطنية للتكامل (٢٠٠٨)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة منازل العقارية (٢٠٠٩)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - سكاى نيوز عربية (٢٠٢١)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة

• عضو في لجنة التدقيق



الشيخ زايد بن سرور آل نهيان

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تم تعيين الشيخ زايد بن سرور آل نهيان عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠٢١، ويتمتع بخبرة مهنية تشمل مسيرة عمل في بنك أبوظبي الوطني ومورغان ستانلي. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ساسيكس، المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في علوم الحاسب الآلي من كلية لندن الجامعية، المملكة المتحدة.

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - شركة العين الأهلية للتأمين (٢٠٢٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة



السيد/ خالد حاجي الخوري

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

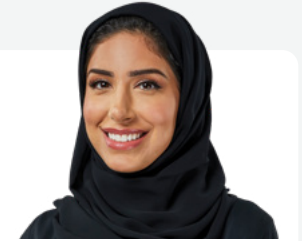
تم انتخاب خالد الخوري لشغل منصب عضوية مجلس إدارة البنك في أبريل من عام ٢٠١٢. ومنذ شهر يناير من عام ٢٠٠٦، يتولى خالد الخوري منصب رئيس مجلس إدارة شركة دار الشرق للتطوير والإعمار.

خالد الخوري حاصل على درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- رئيس مجلس إدارة دار الشرق للتطوير والإعمار (٢٠٠٦)، دولة الإمارات العربية المتحدة

أعضاء مجلس الإدارة



السيدة / فاطمة النعيمي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تم تعيين فاطمة النعيمي للانضمام لعضوية مجلس إدارة البنك في عام ٢٠٢٢. انضمت فاطمة النعيمي إلى مبادلة كايبتال في عام ٢٠١١ وتشغل حالياً منصب الرئيس المشارك لشركة مبادلة كايبتال سولوشنز، وتتولى بحكم منصبها الإشراف على استراتيجية رأس المال المستدام والحسابات المُدارة بشكل مستقل ومشروع أبوظبي كاتاليسست بارتنرز. وتتمتع بخبرة تفوق ١٢ عاماً في إدارة صناديق الاستثمار والاستثمارات في الأسهم الخاصة المباشرة. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف من كلية التقنيات العليا في إدارة الأعمال. وهي محلل مالي معتمد (CFA) من معهد المحللين الماليين المعتمدين وحاصلة على شهادة محلل استثمارات بديلة معتمد (CAIA).

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس إدارة، كيه - ماك إنتربرايسز (٢٠٢١)، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة شركة "ميسا" للاستثمار (٢٠٢٣)، سوق أبوظبي العالمي، دولة الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة شركة المسار للاستثمارات ذ.م.م (٢٠٢٣)، دولة الإمارات العربية المتحدة

● عضو في اللجنة التنفيذية

● عضو في لجنة المخاطر

● عضو في لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة



الشيخ سلطان بن سرور الظاهري

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

انتخب الشيخ سلطان بن سرور الظاهري سابقاً من قبل مساهمي بنك أبوظبي التجاري للانضمام إلى مجلس الإدارة في مارس عام ٢٠٠٩ حتى استقالته في مارس ٢٠١٩، وأعيد انتخابه للانضمام إلى مجلس إدارة البنك في عام ٢٠٢٢ .

يتمتع الشيخ سلطان بن سرور الظاهري بخبرة واسعة في مجال الأعمال والتسويق والعلاقات التجارية لمدة تزيد على ١٠ سنوات، وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من جامعة ويلز، ويحمل شهادة برنامج القادة الناشئين من كلية كينيدي في جامعة هارفارد.

المناصب الخارجية:

- رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي البحرية التجارية الدولية (٢٠١٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس إدارة شركة الطنة الفاضة ذ.م.م (٢٠١٢)، دولة الإمارات العربية المتحدة

● عضو في لجنة التدقيق



سعادة / عمرو المنهالي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تم تعيين سعادة / عمرو المنهالي للانضمام إلى مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢، ويتمتع بخبرة طويلة في الإدارة التنفيذية تمتد إلى أكثر من ٢٢ عاماً، تقلد خلالها عدد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، منها منصب الرئيس التنفيذي سابقاً لمصرف الهلال والواحة كابيتال. وتشمل خبرته المتعمقة مجالات عدة منها إدارة الأعمال وإدارة المخاطر وإدارة الشؤون المالية والاستراتيجية وكذلك الاستثمارات والائتمان وحوكمة الشركات. كما أنه تولى قيادة العديد من مشاريع التحول الاستراتيجي لتطوير أداء الأعمال وتحقيق النمو المستدام. يتولى سعادة / عمرو المنهالي حالياً منصب المدير التنفيذي للشؤون المالية لدى ديوان ولي العهد، حيث يطلع بمسؤولية الإشراف على النشاطات المالية والمبادرات الاستراتيجية.

شغل سعادة / عمرو المنهالي سابقاً العديد من المناصب في مجالس إدارة شركات إقليمية ودولية مدرجة في مختلف القطاعات منها قطاع الخدمات المالية وقطاع النفط والغاز وقطاع العقارات والرعاية الصحية (عضوية مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات ومجموعة "جي أف أتش" المالية وشركة "أن إي أس آر" المدرجة في سوق ناسداك وشركة "أس دي أكس" للطاقة وشركة ديم فاينانس وأبوظبي للتمويل).

بالإضافة إلى ذلك، تولى سعادة / عمرو المنهالي منصب رئيس مجلس إدارة الواحة للاستثمارات والواحة لاند وشركة أنجلو أرابيان للرعاية الصحية. وقد أتم برنامج الإدارة العامة من جامعة هارفارد للأعمال، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المناصب الخارجية:

- عضو في لجنة الاستثمارات في صندوق الوطن (٢٠٢٠)، دولة الإمارات العربية المتحدة

أعضاء الإدارة التنفيذية



السيد/ علاء عريقات

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري

انضم علاء عريقات إلى بنك أبوظبي التجاري في يناير من عام ٢٠٠٤، حيث شغل العديد من المناصب التنفيذية العليا في البنك قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي في فبراير من عام ٢٠٠٩، وظل مسيرته المهنية في القطاع المالي والمصرفي التي بدأت في عام ١٩٩١، تقلد العديد من المناصب رفيعة المستوى في مؤسسات مصرفية مرموقة تشمل بنكين رائدين على مستوى العالم.

ويتولى علاء عريقات، بحكم منصبه كرئيس تنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري، قيادة وتوجيه المجموعة وشركاتها التابعة لتحقيق الأهداف التي تلتزم بها المجموعة تجاه المساهمين، فضلاً عن قيادته لمسيرة نمو البنك وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة وذلك من خلال التنفيذ الفعال لاستراتيجية البنك مع التركيز بشكل خاص على خدمة العملاء ومبادرات الابتكار الرقمي.

كما تشمل مسؤوليات علاء عريقات رئاسة مجلس إدارة مصرف الهلال - المصرف الرقمي الرائد التابع لمجموعة بنك أبوظبي التجاري - ورئاسة مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية، بالإضافة إلى رئاسة اللجان التالية في بنك أبوظبي التجاري: اللجنة التنفيذية للإدارة، ولجنة إدارة الائتمان.

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق - غرفة أبوظبي
- عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة التدقيق والامتثال وحوكمة الشركات - شركة أبوظبي الوطنية للفنادق
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الموارد البشرية - معهد الإمارات المالي



السيد/ ديباك كوهلر

كبير المسؤولين الماليين لمجموعة بنك أبوظبي التجاري

تم تعيين ديباك كوهلر كبيراً للمسؤولين الماليين في عام ٢٠٠٨، حيث يتولى مسؤولية التخطيط المالي للمجموعة وأداء الأعمال والحوكمة وإعداد التقارير. وتشمل مسؤولياته أيضاً الإشراف المباشر على استراتيجية المجموعة وعلاقات المستثمرين وشؤون الضرائب، والأبحاث الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي للمجموعة والمشتريات بالإضافة إلى استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبنك. وكان قد عمل لمدة ١٥ سنة في بنك ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط وجمهورية كوريا شغل خلالها عدة مناصب قيادية. وقبل ذلك عمل في مؤسستي "إرنست ويونغ" و"برايس وترهاوس كوبرز" في منطقة الشرق الأوسط والهند، حيث تولى مهمة الإشراف على خدمات التأمين والاستشارات والخدمات التقنية. وهو خريج جامعة دلهي، وحاصل على زمالة معهد المحاسبين المجازين في الهند، وعضو منتسب في جمعية رؤساء الخزينة العامة للشركات (المملكة المتحدة).

ويتولى ديباك كوهلر، بصفته كبير المسؤولين الماليين لمجموعة بنك أبوظبي التجاري، مسؤولية توجيه الإدارة المالية والرقابة المالية في المجموعة وشركاتها التابعة، ودعم مهام الإدارة المالية لبنك أبوظبي التجاري، ومهام الرقابة، واستحداث القيمة وإيجاد أوجه التعاون لتحقيق أهداف البنك بما يتماشى مع مستوى تحمل المخاطر المعتمد والسياسة الداخلية والالتزامات نحو الجهات التنظيمية الخارجية.

عضوية مجالس الإدارة في مجموعة بنك أبوظبي التجاري:

- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري لإدارة الأصول المحدودة
- عضو مجلس إدارة صندوق سيكاف بنك أبوظبي التجاري
- عضو مجلس إدارة مصرف الهلال ش.م.ع.
- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للعقارات^(١)
- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية^(١)

المناصب الخارجية:

- السيد/ ديباك كوهلر لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد/ بول كينتج

كبير مسؤولي المخاطر لمجموعة بنك أبوظبي التجاري

تم تعيين بول كينتج في منصب كبير مسؤولي المخاطر في مجموعة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠١٨. وكان قبل ذلك يتولى منصب كبير مسؤولي المخاطر ورئيس الائتمان لدى مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة في منطقة المحيط الباسيفيكي، حيث كان مسؤولاً عن إدارة المخاطر في إحدى عشرة دولة.

ويعتبر بول كينتج مصرفياً مخضراً يتمتع بخبرات مهنية دولية واسعة تزيد على ٣٠ سنة في قطاع إدارة المخاطر، ويضطلع بصفته كبير مسؤولي المخاطر لمجموعة بنك أبوظبي التجاري بمهام إدارة المخاطر التشغيلية، ومخاطر الأسواق، ومخاطر الائتجال، وإدارة البيانات، وسياسة الائتمان، والرقابة الداخلية على أعمال الصيرفة الإسلامية وأمن المعلومات. كما أنه يشارك بصفة مستمرة في اجتماعات مجلس الإدارة ولجان الإدارة التنفيذية واللجان الفرعية لمجلس الإدارة لتقديم رؤيته الثاقبة حول إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

بول كينتج حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة والإدارة من جامعة فيكتوريا في نيوزيلندا، وشهادة الدبلوم العالي في إدارة الأعمال المصرفية من جامعة ماسي في نيوزيلندا.

المناصب الخارجية:

- السيد / بول كينتج لا يشغل أي مناصب خارجية



السيد/ لودوفيك نوبيلي

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات

تم تعيين لودوفيك نوبيلي في منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات لدى بنك أبوظبي التجاري في مارس ٢٠٢٠. وكان يتولى قبل ذلك إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المجموعة. يمتلك نوبيلي خبرة تزيد على ٢٠ سنة كخبير مصرفي رفيع المستوى في قطاع الاستثمار، وبدأ نوبيلي مسيرته المهنية في مجال الاستثمار في عام ٢٠٠٠ في فريق إصدار السندات المالية في بنك كريدي أجريكول في لندن وانتقل بعدها للعمل لدى مجموعة سيتي المصرفية في دائرة إصدار السندات المالية للشركات. وخلال مسيرة عمله في أوروبا، كان له دوراً رئيسياً في إنجاز وهيكله العديد من الصفقات المعقدة وعالية المستوى.

ويتولى بحكم منصبه الحالي مسؤولية الإشراف على نمو وأداء إدارة النقد والتمويل التجاري وتمويل الشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية للبنك، وهو خريج جامعة السوربون في باريس - فرنسا.

المناصب الخارجية:

- السيد / لودوفيك نوبيلي لا يشغل أي مناصب خارجية

أعضاء الإدارة التنفيذية



السيد/ ديباك روشلاني

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

انضم ديباك روشلاني إلى بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠٠٤، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد. يتمتع ديباك روشلاني بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً في مجال الخدمات المالية والمنتجات المصرفية للأفراد، ويتولى بحكم منصبه إدارة مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والتي تتضمن إدارة المنتجات وشبكات التوزيع التي تشمل الفروع والمبيعات وإدارة العلاقات المصرفية، كما أنه يقود عملية التحول الرقمي للبنك في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. وقد تولى سابقاً عدة مناصب في مجال إدارة المنتجات والتسويق في شركة جنرال إلكتريك كإيصال وبنك التنمية الصناعية في الهند قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي التجاري.

ديباك حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة بومباي ودبلوم الدراسات العليا في إدارة الأعمال، كما أنه حاصل على شهادة المحلل المالي المعتمد من معهد المحللين الماليين المعتمدين في الهند.

المناصب الخارجية:

- السيد / ديباك روشلاني لا يشغل أي مناصب خارجية



السيد / روبرت مولر

رئيس مجموعة الخزينة

انضم روبرت مولر إلى بنك أبوظبي التجاري ليشغل منصب رئيس مجموعة الخزينة في يناير ٢٠٢٣، وهو يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً في القطاع المصرفي والمالي شغل خلالها عدة مناصب قيادية في بنك "رابوبنك" الهولندي، في هولندا ونيويورك وهونغ كونغ.

وبحكم منصبه كرئيس لمجموعة الخزينة في بنك "رابوبنك"، اضطلع روبرت بمهام إدارة الخزينة في ١٢ موقعاً عالمياً بالإضافة إلى قيادة العديد من اللجان الإدارية على مستوى المجموعة.

مولر حاصل على درجة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة جروتينجن في هولندا.

المناصب الخارجية:

- السيد / روبرت مولر لا يشغل أي مناصب خارجية



السيد/ محمد الجياش

كبير مسؤولي مجموعة العمليات المصرفية

تم توكيل محمد الجياش بمنصب كبير مسؤولي العمليات المصرفية بالإجابة لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠١٩، ومن ثم تم تثبيت منصبه بصفته كبير مسؤولي العمليات المصرفية في عام ٢٠٢٠. وشغل قبل ذلك العديد من المناصب الإدارية في العمليات التشغيلية لدى بنك أبوظبي التجاري بما في ذلك كبير مسؤولي الخدمات لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري ومدير إدارة عمليات الفروع. ويتمتع محمد الجياش بشخصية قيادية وخبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٠ عاماً عمل خلالها على تحسين تجارب العملاء وضمان الامتثال التنظيمي وتوفير إمكانات النمو، ويمتلك خبرة واسعة في العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المتميزة طوال رحلة العميل المصرفية، بالإضافة إلى إدارة القنوات الرقمية.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الغرير، وشهادة الدراسات العليا في الإدارة من جامعة أشريدج التنفيذية للتعليم العالي (المملكة المتحدة)، ودبلوم في الأعمال المصرفية من معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

عضوية مجالس الإدارة في مجموعة بنك أبوظبي التجاري:

- عضو مجلس إدارة مصرف الهلال ش.م.ع
- رئيس مجلس إدارة شركة إتمام
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية^(١)
- عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للعقارات^(١)
- عضو مجلس إدارة شركة ميداف للاستثمار ذ.م.م

المناصب الخارجية:

- السيد / محمد الجياش لا يشغل أي مناصب خارجية



السيدة / رشا مرتضى

كبير مسؤولي الامتثال

تم تعيين رشا مرتضى في منصب كبير مسؤولي الامتثال في العام ٢٠٢١، وقد انضمت إلى بنك أبوظبي التجاري منذ عام ٢٠٠٦. وهي تتمتع بخبرة واسعة في القطاع المصرفي لمدة تزيد على ٢٥ عاماً في المؤسسات العالمية والمحلية الرائدة عملت خلالها ولأكثر من ١٨ عاماً في مجال الامتثال والامتثال التنظيمي، ومكافحة الجرائم المالية، والامتثال والانضباط في مختلف قطاعات الأعمال.

قبل انضمامها إلى بنك أبوظبي التجاري، عملت رشا لدى سيتي بنك الإمارات العربية المتحدة، حيث تقلدت العديد من المناصب المختلفة في إدارة الامتثال. وهي حاصلة على درجة بكالوريوس في الشؤون المصرفية والمالية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما أنها متخصصة معتمدة في مكافحة غسيل الأموال (CAMS)، وحاصلة على دبلوم دولي في الامتثال من الجمعية الدولية للامتثال، بالإضافة إلى شهادة في التكنولوجيا المالية (Fintech) من جامعة هارفارد.

المناصب الخارجية:

- السيدة / رشا مرتضى لا تشغل أي مناصب خارجية

(١) استقال من مجلس الإدارة في ٢٠٢٣

أعضاء الإدارة التنفيذية - الشركات التابعة



السيد / إيهاب السويدي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - بنك أبو ظبي التجاري، مصر

يشغل إيهاب السويدي منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك أبو ظبي التجاري - مصر، ويتولى بحكم منصبه مسؤولية تنفيذ استراتيجية البنك الرامية إلى تحقيق النمو والتوسع في جمهورية مصر العربية، ويتمتع بخبرة واسعة تزيد عن ٣٠ عاماً في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والصرافة الإسلامية، ولديه سجل حافل من الخبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وإدارة المؤسسات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتولى قبل انضمامه إلى بنك أبو ظبي التجاري منصب كبير مسؤولي المخاطر لدى العديد من البنوك الإقليمية في مصر.

المناصب الخارجية:

- السيد / إيهاب السويدي لا يشغل أي مناصب خارجية



السيد / عبد الشكيل عيدروس

الرئيس التنفيذي - مصرف الهلال

يشغل عبد الشكيل عيدروس منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الهلال منذ عام ٢٠١٩، وهو يتمتع بخبرة طويلة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً، شغل خلالها عدة مناصب رفيعة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والابتكار الرقمي وإدارة المخاطر، وقد شغل مناصب عليا في بنك أبو ظبي التجاري لمدة ١٥ عاماً، منها منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد، وعمل تحت قيادته فريق مكون من ٢٠٠٠ موظف محترف. كما أشرف على إطلاق العديد من المنتجات المصرفية للأفراد والقنوات المصرفية الرقمية الحاصلة على العديد من الجوائز، وخلال فترة منصبه كرئيس تنفيذي لمصرف الهلال، أشرف على إطلاق أول تطبيق مصرفي رقمي قائم على السحابة الإلكترونية ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى إطلاق مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة. وقبل انضمامه إلى بنك أبو ظبي التجاري ومصرف الهلال، عمل لأكثر من ١٠ سنوات في سيتي بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عبد الشكيل حاصل على درجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة نيويورك، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- السيد / عبد الشكيل عيدروس لا يشغل أي مناصب خارجية

إن التزام بنك أبو ظبي التجاري بقيم النزاهة والثقافة المنضبطة يساهم في تعزيز مصداقية البنك وتعزيز الثقة التي يضعها المستثمرون والعملاء والشركاء التجاريون والمجتمعات في البنك.

إطار عمل حوكمة الشركات

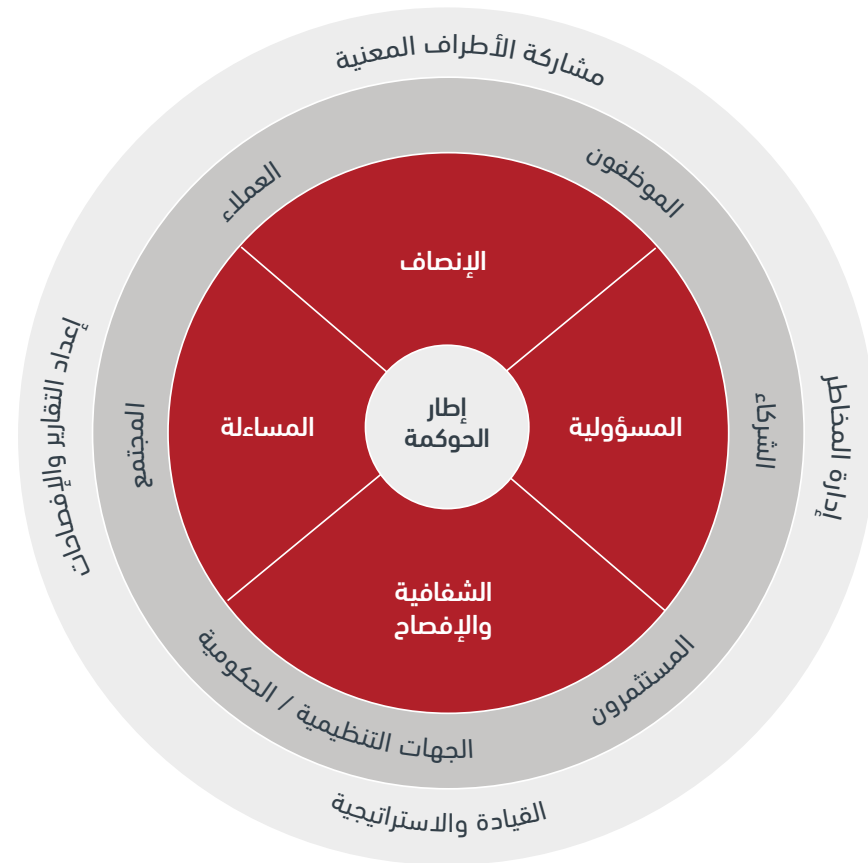
يشكّل التزام بنك أبوظبي التجاري بتطبيق ثقافة راسخة لحوكمة الشركات واحداً من الركائز الأساسية التي يستند عليها سجل بنك أبوظبي التجاري الحافل بالإنجازات المميزة على مستوى الأداء المالي والتشغيلي. إن التزام بنك أبوظبي التجاري بقيم النزاهة والثقافة المنضبطة يساهم في تعزيز مصداقية البنك وتعزيز الثقة التي يضعها المستثمرون والعملاء والشركاء التجاريون والمجتمعات في البنك.

وفي إطار جهودنا لحماية مصالح مختلف الأطراف المعنية بأعمالنا، نقوم بمراجعة نهجنا لحوكمة الشركات وتحسينه باستمرار بما يضمن حفاظنا على الريادة في تطبيق أفضل الممارسات والتكيف مع المتغيرات في البيئة التنظيمية والسياسية ومشهد الأعمال دائم التطور. ويضم مجلس إدارة البنك فريقاً من الأعضاء المحترفين الذين يتمتعون بالكفاءات العالية والخبرات المؤسسية المتعمقة والمهارات المتخصصة والانضباط اللازم لتطبيق معايير الحوكمة الخاصة بالقطاع المصرفي.

ويعتمد البنك على خبرة فريق الإدارة التنفيذية الذي يمتلك سجلاً حافلاً من التميز على مستوى أداء العمليات التشغيلية وترسيخ ثقافة المساءلة والمسؤولية على مستوى كافة أعمال البنك. يقوم مجلس إدارة البنك بتقييم وتحديث إطار عمل الحوكمة المؤسسية بشكل دوري للتأكد من توافقه مع حجم المجموعة واستراتيجية أعمالها وهيكلها التشغيلي، ومستوى تحمل المخاطر، والأسواق، والمتطلبات التنظيمية.

وخلال العام ٢٠٢٣ عملنا على تعزيز إطار عمل حوكمة الشركات عبر عدد من المبادرات بعد مراجعة شاملة لإطار العمل في العام ٢٠٢٢. وقد ساهمت ممارسات المراجعة المكثفة هذه في وضع إطار عمل متكامل للشركات التابعة للمجموعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بما يضمن الإشراف الفعال على الهيكل التنظيمي للمجموعة.

إطار عمل حوكمة الشركات



المبادئ الإرشادية لإطار عمل حوكمة الشركات للمجموعة:

- تحديد المسؤوليات**
من خلال توزيع وتفويض الصلاحيات بشكل واضح
- تحقيق مبدأ الإينصاف**
في معاملة كافة الأطراف المعنية
- تعزيز مبدأ المساءلة**
في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف المعنية الأخرى
- تحقيق الشفافية في الإفصاحات**
لتمكين الأطراف المعنية من تقييم استراتيجية المجموعة وأدائها ووضعها المالي

المبادرات الرئيسية للعام ٢٠٢٣:

- تحسين خطط التعاقب الوظيفي في البنك والسياسات ذات الصلة.
- تحسين سياسة المكافآت التي يعتمدها البنك للارتقاء بمستوى النزاهة والشفافية.
- تحسين سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة.
- اتباع سياسة واضحة لتنظيم تعيينات أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة.
- تعديل عدد من السياسات والإجراءات الأخرى بناء على المراجعة الشاملة التي أجريت في العام ٢٠٢٢.

أهم الأحداث في عام ٢٠٢٣

حماية المستهلك دولة الإمارات العربية المتحدة السياسات تنمية
مخاطر الائتمان الأمن الإلكتروني إدارة المخاطر مكافحة غسل الأموال الكفاءات
الكوادر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ثقافة الأداء عالي الكفاءة الحصة
التحالف المصرفي لخفض صافي الأصول الكوادر اعرف عميلك السوقية
الانبعاثات الكربونية إلى الصفر الرقمية
الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الحوكمة التوطين الامتثال
الاستدامة إدارة العمليات التشغيلية المؤسسية حماية البيانات الرقابة الداخلية
الذكاء الاصطناعي المجتمعات التكنولوجيا الأنظمة

تقنيات متطورة لتعزيز تدابير أمن المعلومات ومكافحة غسل الأموال

يلتزم بنك أبوظبي التجاري بمواصلة تشديد الحماية وتعزيز إجراءات أمن المعلومات المعتمدة على مستوى البنك من خلال وضع ضوابط احترازية مُحكمة لرصد والتعامل مع المخاطر المتعلقة بالأمن الإلكتروني وعمليات الاحتيال وخصوصية البيانات. ويرتكز نهج البنك لإدارة أمن المعلومات على التقييمات الدورية لتقنيات أمن المعلومات والتحسينات التقنية التي تشمل اعتماد حلول واسعة النطاق مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد والاستجابة السريعة ورفع مستوى الحماية ضد الهجمات الإلكترونية ومحاولات الوصول غير المصرّح به وإساءة استخدام البيانات.

كما اعتمد البنك خلال عام ٢٠٢٣ خطة عمل للأمن الإلكتروني ونظام اختبار صارم يتم تطبيقه من قبل فرق من البنك بالتعاون مع جهات خارجية للتحقق من دقة ضوابط الأمن الإلكتروني، فقد استعان البنك بخدمات مؤسسة استشارات رائدة لتقديم خدمات الدعم الفني الفوري والمشورة المتخصصة من أجل التصدي لأي هجمات إلكترونية. ويواصل البنك التحقق من فاعلية الممارسات الأمنية المعتمدة من خلال مطابقتها مع معايير الأمن العالمية، بما في ذلك المعيار الدولي لأمن المعلومات (آيزو ٢٧٠٠١)، ومعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)، وإطار عمل ضوابط أمن العملاء (CSCF) لدى جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك "سويفت"، ونظام ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتضمنت هذه التحسينات تعزيز المستوى الأمني لمنصات البرمجيات الخاصة بالبنك، وتنفيذ ضوابط مكافحة برامج الفدية، وكذلك الارتقاء بمستوى أمن واجهة برمجة التطبيقات.

وعمل البنك أيضاً خلال العام على الاستفادة من أحدث التقنيات الرائدة للارتقاء بمستوى المراقبة الفعّالة في مجالات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات، حيث قام البنك باعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي ونماذج التعلم الآلي لتعزيز معايير مراقبة المعاملات، وتحسين تبيّهات مكافحة غسل الأموال، وتحديد المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية المعقدة مع البنوك المراسلة والمعاملات عبر الحدود.

الارتقاء بمعايير "اعرف عميلك" وتقييم مخاطر الائتمان

اعتمد البنك نموذج تحليل سلوكي مبنيّ على التعلم الآلي لتوفير صورة أكثر وضوحاً حول تفضيلات العملاء وأنماط استخداماتهم. يعمل هذا النموذج على تحليل مجموعة واسعة من البيانات، مثل المخاطر وأنماط الإنفاق واتجاهات الادخار والاستثمار ودرجة الملاءة المالية، وتساهم النتائج المستخرجة في تمكين البنك من تقسيم العملاء إلى شرائح بناءً على أنماط إنفاقهم خلال وقت قياسي. كما تتيح هذه التحليلات التفصيلية للبنك استكشاف فرص جديدة لخدمة العملاء وتحديد السلوكيات الاستهلاكية والمعاملات التي قد تنطوي على مخاطر كبيرة.

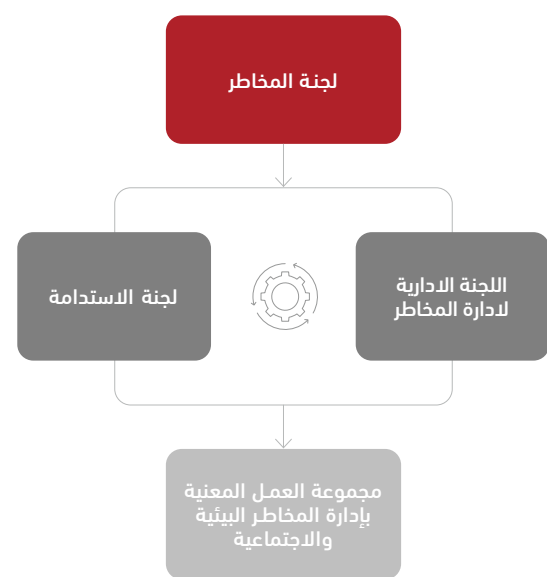
كما ساهم اعتماد البنك لأدوات الذكاء الاصطناعي في اتباع نهج أكثر تقدماً لتحديد درجات مخاطر العملاء بناءً على الوضع المالي المتغير للعملاء والتحديثات المدخلة على بيانات مستندات "اعرف عميلك" وسجل المعاملات. وقد أدى ذلك إلى زيادة القدرات التنبؤية التي يمكن توظيفها لتقييم المخاطر المُحتملة في حال ارتكاب أي مخالفات مالية والحد من هذه المخاطر.

التقدّم بوتيرة متسارعة نحو تحقيق الاستدامة

أصدر البنك سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في العام ٢٠٢٢، وواصل تنفيذ هذه السياسة الشاملة خلال العام ٢٠٢٣، مع دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بالكامل في عملية تقييم الائتمان، مما أتاح للبنك تكوين صورة أكثر دقة حول المخاطر المحتملة المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بحيث إذا وقع أي من هذه المخاطر يتم إجراء تقييم شامل للتعامل لتقييم درجة المخاطر، سواء كانت منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة أو شديدة الخطورة، وذلك بناءً على المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما تعتمد هذه التقييمات أيضاً على تقييمات الوكالات العالمية المعنية بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

لقد أصبح النهج البيئي والمجتمعي والحوكمة عنصراً رئيسياً في ممارسات اختبارات تحمل الضغوط السنوية التي يفرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على القطاع المصرفي، وقد أجرى بنك أبوظبي التجاري أول اختبار لتحمل الضغوط المتعلقة بالتغير المناخي خلال العام ٢٠٢٣. ويُحدد هذا الإجراء مدى تأثير سيناريوهات تغير المناخ على كافة القطاعات وشرائح العملاء، وتأثيرها المتوقّع على تقديم الخدمات أو تقييم المخاطر لبعض العملاء.

إطار عمل حوكمة المخاطر البيئية والاجتماعية لمجموعة بنك أبوظبي التجاري



لقد انصب تركيز البنك خلال هذا العام على تزويد العملاء بمجموعة متنوعة من المنتجات التي تلبّي متطلباتهم وأهدافهم المالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام البنك بتنفيذ سياسة "اعتماد المبادرات الجديدة" التي يتم بموجبها تنفيذ إجراءات تقييم مخاطر المبادرات الجديدة بهدف تقييم المنتجات والخدمات التي يتم إطلاقها والتعامل مع الخدمات والمنتجات الحالية التي أدخلت عليها تغييرات جوهرية لضمان امتثالها للمتطلبات التنظيمية في جميع الأوقات، بالإضافة إلى وضع قائمة للمنتجات والخدمات الرئيسية على مستوى المجموعة لدعم تنفيذ السياسة الجديدة.

زيادة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ مع انضمام البنك إلى مبادرة "التحالف المصرفي لخفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر"

اعتمد بنك أبوظبي التجاري خلال العام ٢٠٢٣ استراتيجية متطوّرة لمكافحة

زيادة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ مع انضمام البنك إلى مبادرة "التحالف المصرفي لخفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر"

اعتمد بنك أبوظبي التجاري خلال العام ٢٠٢٣ استراتيجية متطوّرة لمكافحة تغير المناخ وقد تُوجت هذه الاستراتيجية بانضمام البنك إلى التحالف المصرفي لخفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر الذي تم إطلاقه بهدف مواءمة محافظ التمويل والاستثمار للمؤسسات المصرفية مع أهداف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ١,0 درجة مئوية بما يتوافق مع أهداف اتفاق باريس، وبموجب انضمامه إلى هذا التحالف يلتزم بنك أبوظبي التجاري بالإجراءات المناخية التالية:

- تحويل جميع انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن العمليات التشغيلية وعن محافظ التمويل والاستثمار بما يتوافق مع المسارات الرامية إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠5٠ أو قبل ذلك.
- تحديد أهداف عام ٢٠5٠ خلال ١٨ شهراً من تاريخ الانضمام إلى التحالف، مع تحديد أهداف مرطوية كل خمس سنوات بدءاً من عام ٢٠٣٠، مع توجيه أولى أهداف البنك لعام ٢٠٣٠ نحو القطاعات كثيفة الانبعاثات لتحقيق أكبر أثر ممكن، بالإضافة إلى تحديد أهداف للقطاعات الأخرى خلال ٣٦ شهراً.

- الإعلان سنوياً عن كم الانبعاثات الصادرة بشكل مطلق إضافة الى نسبة كثافة الانبعاثات وذلك بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

- الإفصاح خلال عام واحد من تحديد الأهداف عن التقدم المحرز مقارنةً باستراتيجية التحول المعتمدة من مجلس إدارة البنك والتي توضح الإجراءات المقترحة وسياسات المناخ المتعلقة بالقطاعات المختلفة.

- تعزيز البرامج الهادفة إلى التعويض عن أثر الإنبعاثات الكربونية في خطط الانتقال إلى الحياذ المناخي.

ويعتزم البنك بناءً على هذه الالتزامات زيادة عدد الإفصاحات المتعلقة

بالمناخ خلال السنوات المقبلة، حيث قام البنك بتحديد خط أساس معياري لإعداد التقارير بعد استكمال قياس "انبعاثات غازات الدفيئة - النطاق ٣" بهدف تحديد القطاعات كثيفة الانبعاثات بما يتوافق مع المنهجية المعتمدة على مستوى القطاع التي حددتها "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون"(PCAF) .

تجاوز مستهدفات التوطين من خلال تبني ثقافة مؤسسية راسخة

يلتزم بنك أبوظبي التجاري التزاماً راسخاً باستراتيجية التوطين لدولة الإمارات وذلك تماشياً مع رؤية الدولة الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، حيث يواصل البنك استقطاب وتنمية الكفاءات الوطنية بما يتوافق مع أهداف التوطين التي أقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

في عام ٢٠٢٣، قام البنك بتعيين ما يزيد على ٣٠٠ مواطن إماراتي من الخريجين الجدد والموظفين من ذوي الخبرة، مما أدى إلى زيادة نسبة الموظفين من مواطني دولة الإمارات في المجموعة إلى ٤٠% من إجمالي القوى العاملة في البنك، وهي واحدة من أعلى النسب على مستوى القطاع المالي والمصرفي في الدولة، في حين بلغت نسبة التوطين في مصرف الهلال التابع لمجموعة بنك أبوظبي التجاري ما يزيد على 5٠%.

وخلال العام ٢٠٢٣، تمت ترقية أكثر من ١,٠٠٠ موظف وموظفة من الكوادر الإماراتية من بينهم موظفين في مناصب إدارية عليا، بما في ذلك رئيس دائرة الصيرفة الإسلامية ورئيس فروع البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى عدد من المناصب الإدارية العليا الأخرى، مما يعكس استراتيجية البنك الهادفة إلى توفير فرص وظيفية جاذبة تتيح لمواطني دولة الإمارات من كافة المستويات الارتفاع بحياتهم المهنية والمساهمة بشكل فاعل في دعم مسيرة بنك أبوظبي التجاري من خلال تسخير مهاراتهم وإمكاناتهم الإبداعية.

تشكّل الثقافة المؤسسية عالية الأداء أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية التوظيف في البنك، حيث سجل البنك خلال العام ٢٠٢٣ درجة متقدمة في استبيان مؤشّر الصحة التنظيمية ليأتي ضمن الشريحة العشرية من بين الشركات الكبرى على مستوى الشرق الأوسط والعالم. وقد شارك في الاستبيان ٩٦% من إجمالي القوى العاملة في البنك.

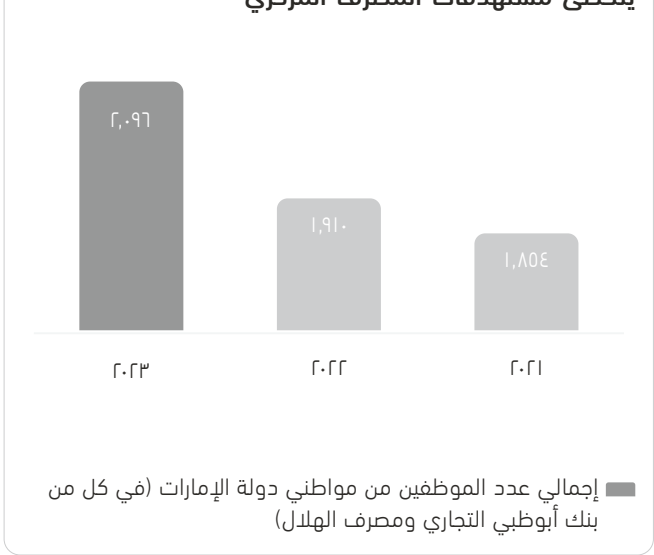
تشكّل الثقافة المؤسسية عالية الأداء أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية

التوظيف في البنك، حيث سجل البنك خلال العام ٢٠٢٣ درجة متقدمة

في استبيان مؤشّر الصحة التنظيمية ليأتي ضمن الشريحة العشرية من بين

الشركات الكبرى على مستوى الشرق الأوسط والعالم. وقد شارك في

الاستبيان ٩٦% من إجمالي القوى العاملة في البنك.



اعتمد بنك أبوظبي التجاري خلال العام ٢٠٢٣ استراتيجية متطوّرة لمكافحة

اعتماد نهج جديد للكيانات المستقلة

قام البنك خلال العام ٢٠٢٣ بتعديل نهجه الخاص بتصنيف الكيانات المستقلة بما يتوافق مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في خطوة تتيح للبنك إمكانية توسيع محفظة أعماله من القروض.

وقد أدى تعديل تصنيف الشركات هذا إلى توسيع نطاق تصنيف الكيانات التابعة للشركة القابضة على أنها كيانات مستقلة، بعد الحصول على موافقة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مما يعني أنه يمكن معاملة الشركات التابعة ككيانات مستقلة ذات حدود ائتمان منفصلة، بدلاً من حدود الائتمان المشمولة ضمن حدود الائتمان الإجمالية للشركة الأم، ويوفر هذا النهج مرونة إضافية لإدارة مخاطر الائتمان للكيانات المستقلة، مع منح البنك مجالاً أكبر لتلبية متطلبات التمويل الخاصة بالعميل.

إدارة المخاطر وفقاً لأفضل المعايير الدولية

واصل البنك خلال العام ٢٠٢٣ تعزيز نهجه لإدارة المخاطر التشغيلية

من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من تطبيق نظام جديد لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة، مصحوباً بإطلاق منصة إدارة المخاطر التشغيلية والرقابة، كما تم تحديث نهج المجموعة لإدارة استمرارية الأعمال بهدف تلبية المتطلبات الصارمة لمعايير الجودة لنظام إدارة استمرارية الأعمال (ISO٢٢٣٠:٢٠١٩)، حيث حصل البنك على إشادة عالمية من الجهة الدولية المانحة للشهادة نتيجة لجهوده المبذولة في هذا المجال.

وعلى صعيد إدارة المخاطر، فقد حقق البنك تقدماً ملحوظاً في عدد من المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تطوير إطار عمل شامل لحوكمة التعهيد الخارجي وتقييم مخاطر الأطراف الخارجية. كما أصرز البنك مزيداً من التقدم في الإدارة الفعّالة لمخاطر الامتثال، بما في ذلك تحديث السياسات والإجراءات المصممة خصيصاً للتعامل مع حالات تضارب المصالح ومخاطر مراقبة المعلومات.

وقام البنك أيضاً بمراجعة عدد من السياسات، من بينها سياسة الامتثال التنظيمي، وسياسة تضارب المصالح، وسياسة منع تسرب المعلومات، والسياسة الخاصة بالتداول الشخصي للموظفين، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، بالإضافة إلى تحديث الإجراءات بما يراعي متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمصالح التجارية الخارجية للبنك.

وتماشياً مع الأهمية المتنامية لتكنولوجيا البلوك تشين في قطاع الخدمات المالية، قام البنك بإضافة "أصول رقمية" إلى أصوله الأساسية التي تغطي ١٤ نشاطاً ضمن إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالبنك.

وفي إطار التزام البنك بإفصاحات الركائز الرئيسية رقم (٣) بما يتوافق مع متطلبات مقررات بازل ٣، فقد حرص البنك على الإفصاح بشكل استباقي عن الموضوعات ذات الصلة بكفاية رأس المال ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، من بين موضوعات أخرى. لمزيد من التفاصيل حول إفصاحات الركائز الرئيسية رقم (٣)، يرجى زيارة adcb.com/ir.

مؤسسة مالية مستعدة للمستقبل

يكرس بنك أبوظبي التجاري مساعيه دوماً للارتقاء بكفاءة الموظفين والعمليات والأنظمة والتقنيات بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة على نطاق المتطلبات التنظيمية وبيئة الأعمال. وسيظل تعزيز إدارة المخاطر والامتثال وأنشطتها نصب عينيه، مع زيادة التركيز على المراقبة المستمرة لضوابط الامتثال الخاصة بالمتطلبات التنظيمية ومكافحة المخالفات السلوكية والمالية، وسيشكّل ذلك محركاً رئيسياً لاستراتيجية الأعمال التي يعتمدها البنك بما يضمن تحقيق نتائج منصفة وإيجابية للعملاء والحفاظ على نزاهة السوق وحماية مصالح كافة الأطراف المعنية بأعمال البنك.

	تحسينات جديدة لرفع كفاءة إدارة المخاطر
	تطبيق نظام جديد لإدارة المخاطر التشغيلية
	إطلاق منصة إدارة المخاطر التشغيلية والرقابة
	تحسين إدارة استمرارية الأعمال
	تطوير إطار عمل شامل لحوكمة التعهيد الخارجي وتقييم مخاطر الأطراف الخارجية
	تحسين إدارة مخاطر الامتثال وتحديث السياسات ذات الصلة
	إضافة تقييم مخاطر "الأصول الرقمية" إلى المخاطر الرئيسية

لمحة عن مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من ١١ عضواً وجميعهم أعضاء غير تنفيذيين بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تحظر صراحة إدراج أعضاء تنفيذيين في مجالس إدارة المؤسسات المالية الخاضعة لاختصاص المصرف المركزي. يحتفظ أعضاء مجلس الإدارة باستقلاليتهم، باستثناء السيد/ خالد ديماس السويدي الذي يعتبر عضواً غير مستقل وذلك لكونه عضواً في مجلس الإدارة لمدة تزيد على ١٢ سنة. وقد عقد أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه عدد ٤٩ اجتماعاً خلال العام ٢٠٢٣ وكانوا على مدار العام يتلقون معلومات مفصلة بشكل منتظم عن أنشطة البنك وأحدث المستجدات في أعمال البنك.

وعلى مدار العام، تمت دعوة أعضاء اللجنة التنفيذية للإدارة إلى اجتماعات مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه وذلك عند الضرورة بهدف مناقشة مواضيع محددة، مع ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية في شأن تقييد حضور أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات رئيسية محددة.

تتم مراجعة عضوية اللجان بشكل دوري، بما في ذلك رئاسة كل لجنة، ويتم تناوب العضوية حسب الحاجة لضمان الملاءمة والتأكد من كفاية المهارات والخبرات والمعرفة المشتركة بين أعضاء اللجنة بما يضمن أداء مهامها بكفاءة، ويعمل كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في لجنة دائمة واحدة على الأقل، باستثناء معالي خلدون خليفة المبارك، رئيس مجلس الإدارة، والشيخ زايد بن سرور آل نهيان. تبنثق عن مجلس إدارة البنك أربع لجان دائمة، لكل لجنة مسؤوليات وصلاحيات مفوضة من قبل مجلس الإدارة.

تمكين المرأة

تركز إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة على ضمان تبني البنك لثقافة مؤسسية سليمة والتأكد من استدامتها، وذلك إيماناً من البنك بأن المؤسسات التي تولي أهمية متساوية للأداء والثقافة المؤسسية تحقق نتائج استثنائية مع مرور الوقت، ونتيجة لالتزام مجلس الإدارة بتعزيز التنوع بين الجنسين على مستوى المجلس، وصلت نسبة السيدات الأعضاء في مجلس إدارة البنك إلى ١٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وتماشياً مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها، يسعى البنك إلى أن تمثل السيدات ما نسبته ٢٠٪ على الأقل من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وأن يضم مجلس إدارة البنك سيدة واحدة على الأقل.

أعضاء مجلس الإدارة بالأرقام

أعضاء مجلس الإدارة



١١

أعضاء يتمتعون بخبرات عالمية



٥٤%

أعضاء غير تنفيذيين



١٠٠%

أعضاء مستقلون



١٠

أعضاء مجلس الإدارة من السيدات



١٨%

لمحة عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤوليات كل منها:

اللجنة التنفيذية

- وضع وتنفيذ الاستراتيجية التي يعتمدها مجلس الإدارة.
- إعداد استراتيجية الاستدامة الخاصة بالمجموعة وتحديد الأولويات الاستراتيجية.
- أداء أعمال المجموعة وتقديم التوجيهات بشأن إطلاق مبادرات جديدة.
- التوصيات بشأن عروض الاستحواذ والبيع والمشاريع المشتركة وغيرها من الفرص التي تحقق قيمة مضافة للمجموعة، بما في ذلك تأسيس أو إغلاق أو تخارج أي أعمال دولية.
- التزامات الائتمان الجوهري.
- التحول الرقمي والاستثمارات.



لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

- ضمان الاختيار الأمثل لأعضاء مجلس الإدارة.
- ترشيح الأعضاء المناسبين لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضاء مجلس الإدارة بشكل منفرد وفريق الإدارة التنفيذية.
- تخطيط التعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية.
- وضع سياسات المكافآت لمجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية.
- وضع استراتيجية الموارد البشرية للمجموعة، بما في ذلك خطط التوظيف.
- إرساء المبادئ الإرشادية لإطار عمل حوكمة الشركات للمجموعة.
- ضمان امتثال المجموعة للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركات.
- التأكد من تطبيق الثقافة المؤسسية وقيمتها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة في المجموعة.



لجنة المخاطر

- وضع استراتيجيات إدارة المخاطر، وتحديد مستوى تقبل المخاطر.
- تطوير وتنفيذ إطار عمل حوكمة المخاطر في المجموعة.
- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع مدى قابلية المجموعة لتحمل المخاطر.
- تطوير أدوات قياس المخاطر ومتابعة مدى كفاءتها وفعاليتها.
- تقييم المخاطر المرتبطة بمحافظ الأصول الخاصة بالمجموعة.
- تقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمتطلبات التنظيمية.
- تقييم مجمل مخاطر الائتمان وتركز المخاطر فيما يتعلق بمستوى تحمل المجموعة للمخاطر واستراتيجية الأعمال.
- الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الإشراف على إدارة البيانات وسياسات الخصوصية ومتطلبات حماية المستهلك وضمان تنفيذها.
- تقييم المخاطر المرتبطة بالنافذة الإسلامية والإحتيال والأمن الإلكتروني ومحافظ الأصول.



لجنة التدقيق

- التحقق من مؤهلات واستقلالية وحيادية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة.
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وحيادية وأداء المدققين الداخليين للمجموعة وإدارات الامتثال.
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء إدارة الرقابة الشرعية للبنك.
- التأكد من سلامة إطار عمل الرقابة الداخلية للمجموعة لضمان توفير بيئة تشغيلية خاضعة للرقابة الفعالة لتسيير أعمال المجموعة.
- التأكد من سلامة البيانات المالية للمجموعة، وإعداد التقارير، والشؤون المتعلقة بالضوابط الداخلية للمجموعة، وأنظمة إدارة المخاطر.
- ضمان امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية (بما في ذلك أنظمة مكافحة الجرائم المالية^(١)) والسياسات الداخلية للمجموعة (ما لم يتم تفويضها إلى لجان أخرى منبثقة عن مجلس الإدارة).
- مراجعة ومراقبة عمليات التداول في أسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، بما في ذلك أعضاء الإدارة التنفيذية.



(١) أنظمة مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تشكل الاستقلالية عاملاً هاماً لتقييم مدى إمكانية أعضاء مجلس الإدارة من خدمة مصالح المجموعة وكافة الأطراف المعنية بأعمالها. وقد حددت أنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي معايير واضحة لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل ما يلي:

أ. يجب ألا تتجاوز فترة تولي منصب عضو مجلس الإدارة ١٢ سنة متتالية، اعتباراً من تاريخ تعيينه. ينطبق هذا الحكم على أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين من قبل جهة حكومية مساهمة.

ب. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى قد عمل في البنك أو الشركات التابعة له خلال السنتين السابقتين.

ج. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة قد قام بتقديم خدمات استشارية للبنك، أو أي من شركاته التابعة، أو يكون قد تصرف بهذه الصفة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال السنتين السابقتين.

د. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة قد تعاقد مع البنك أو شركاته التابعة لتنفيذ خدمات شخصية خلال السنتين السابقتين.

هـ. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة تابعاً لأي مؤسسة غير هادفة للربح تتلقى تمويلاً كبيراً من البنك أو أي من شركاته التابعة.

و. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى قد عمل شريكاً لمدقق حسابات البنك أو موظفاً لدى مدقق الحسابات خلال السنتين السابقتين.

ز. يجب ألا يكون لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع المنعقدة مع البنك أو مع أي من الشركات التابعة له، إذا كانت القيمة الإجمالية لهذه المعاملات تتجاوز الحد الأدنى من ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع أو ما قيمته خمسة ملايين درهم أو ما يعادلها بعملة أجنبية، خلال العامين الماضيين، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال البنك ولا تنطوي على شروط تفضيلية.

ح. يجب ألا يكون عضو مجلس الإدارة و / أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (بشكل فردي أو جماعي) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ما نسبته ١٠٪ أو أكثر من رأس مال البنك أو لا يجب أن يكون ممثلاً لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠٪ من رأس مال البنك.

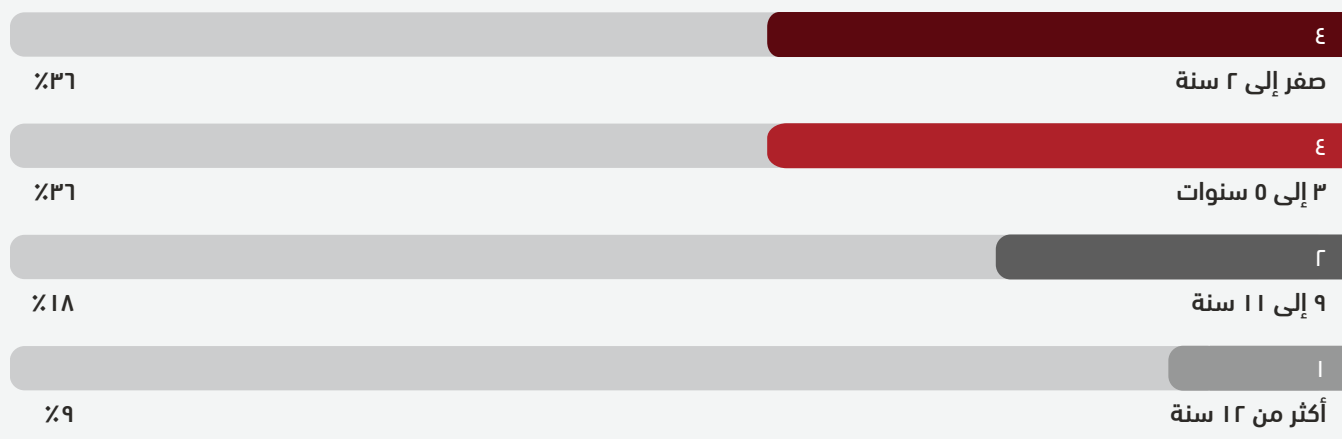
الأحكام المحددة في البنود من البند (ب) حتى البند (ح) لا تنطبق على أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين من قبل جهة حكومية مساهمة وفقاً للأنظمة.

وباعتباره كياناً مُدرجاً وخاضعاً لتنظيم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن مدى استقلالية أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري يتم تحديدها وفقاً للمعايير المذكورة سابقاً.

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، استوفى أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري المعايير الواردة في الأنظمة، باستثناء السيد/ خالد ديماس السويدي الذي كان ضمن أعضاء مجلس الإدارة لأكثر من ١٢ عاماً ولذلك يتم اعتباره عضواً غير مستقل.

مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة^(١)

(عدد الأعضاء)



صفر إلى ٢ سنة	٦ إلى ٨ سنوات
سعادة / عمرو المنهالي (٢٠٢٢)	لا يوجد
السيدة / فاطمة النعيمي (٢٠٢٢)	
الشيخ سلطان بن سرور الظاهري (٢٠٢٢)	
الشيخ زايد بن سرور آل نهيان (٢٠٢١)	السيد / خالد الخوري (٢٠١٢) السيدة / عائشة الحلامي (٢٠١٣)
٣ إلى ٥ سنوات	أكثر من ١٢ سنة
معالي / خلدون خليفة المبارك (٢٠٢٠)	السيد / خالد ديماس السويدي (٢٠٠٩)
سعادة / حسين النويس (٢٠١٩)	
السيد/ سعيد محمد حمد المزروعى (٢٠١٩)	
السيد / كارلوس عبيد (٢٠١٩)	

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المجمعة دقيقة نظراً لاختلافات التقريب.

(١) طبقاً للأنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُصنّف عضو مجلس الإدارة على أنه عضو غير مستقل عندما تمتد فترة عضويته في المجلس لأكثر من ١٢ سنة.

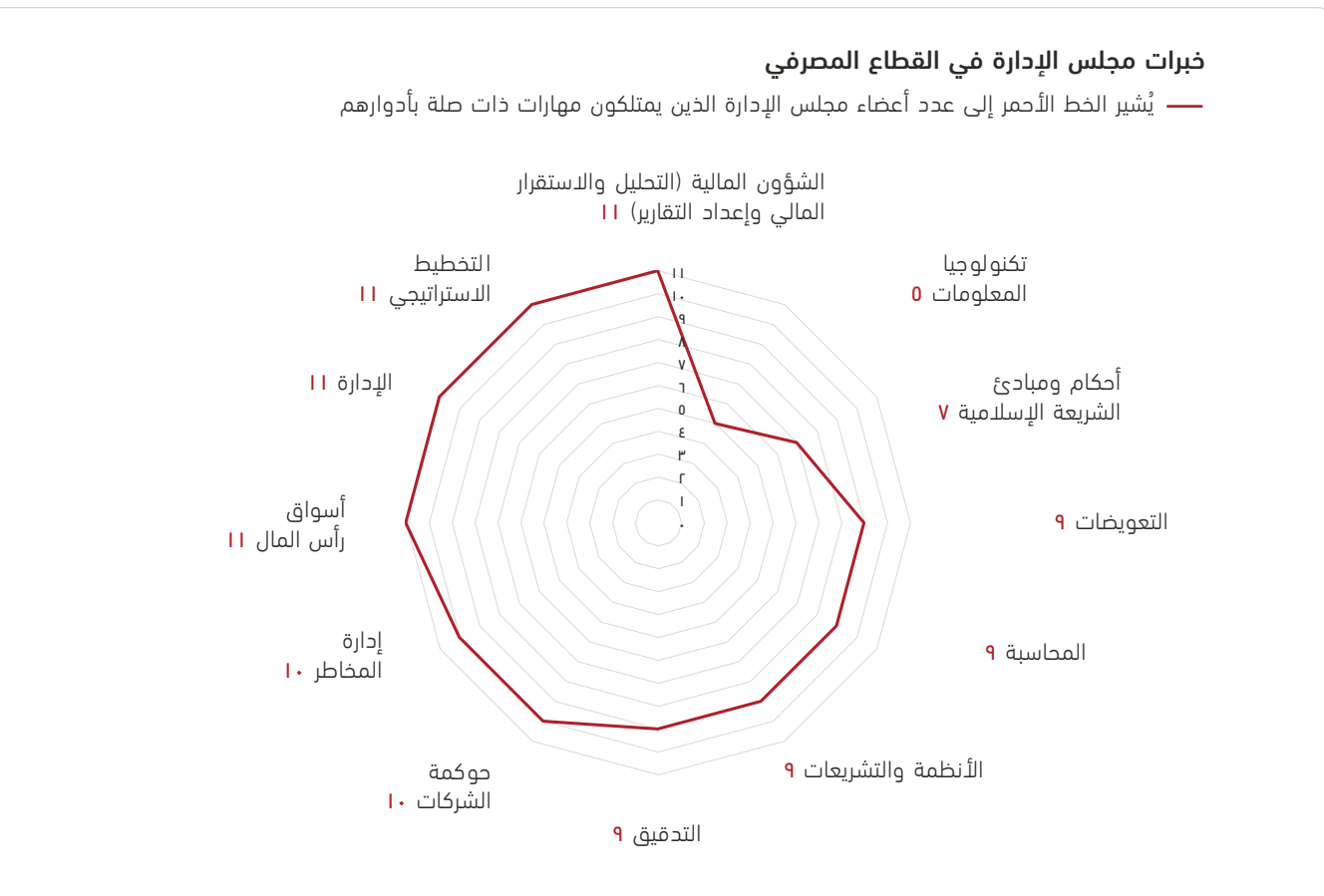
التعيين والبرنامج التعريفي والتدريب

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمشورة المتخصصة وتقديم الدعم اللازم لهم للوفاء بمسؤولياتهم والتزاماتهم. بالإضافة إلى ذلك، يستعين مجلس الإدارة بالمشورة المهنية المستقلة من خبراء مخضرمين للحصول على الاستشارة المتخصصة حول المسائل الضرورية.

ويحرص مجلس الإدارة على تخصيص الوقت الكافي والميزانية والموارد اللازمة لدعم برنامج التدريب والتطوير المستمر ويستعين بنخبة من الخبراء الخارجيين، حسب الحاجة. ويخضع البرنامج التدريبي للمراجعة السنوية للتأكد من حصول أعضاء المجلس على المعرفة والمهارات المتخصصة ذات الصلة بمسؤولياتهم. كما يشارك أعضاء المجلس في جلسات الموضوعات المتخصصة للإدارة التنفيذية للبنك، عند الاقتضاء.

خلال عام ٢٠٢٣، شارك أعضاء مجلس الإدارة في عدد من الجلسات التدريبية المتعمقة والحلقات النقاشية المتخصصة، تشمل ما يلي:

جلسات تدريبية	حلقات نقاشية متخصصة
<ul style="list-style-type: none"> الصفحة الإسلامية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب آلية وضع الجزاءات وتأثيرها الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الحوكمة المؤسسية التحول الرقمي مكافحة الرشوة والفساد مخاطر السلوك ضريبة الشركات 	<ul style="list-style-type: none"> إدارة التكاليف وكفاءتها الخدمات المصرفية للأفراد إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة أعمال الخزينة والأولويات المستقبلية الاستراتيجية المؤسسية إدارة الأداء مقارنة بالميزانية وخطط الأعمال



البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يعتمد بنك أبوظبي التجاري برنامجاً تعريفيّاً شاملاً ومكثفاً صُمم خصيصاً لتأهيل أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين / المرشحين حديثاً بما يتناسب مع أدوارهم وخبراتهم ومهاراتهم، حيث يخضع كل عضو مجلس إدارة مُعيّن حديثاً لبرنامج تعريفي مصمم بدقة وعناية تامة لتمكينه من العمل بفعالية واكتساب فهم متعمق لأعمال البنك. ويتكون البرنامج التعريفي من مجموعة من الاجتماعات مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وفريق الإدارة التنفيذية والخبراء لتبادل المعرفة المتعمقة حول مجالات العمل الرئيسية والعمليات التشغيلية الهامة. وخلال البرنامج التعريفي يقوم الأعضاء الجدد بزيارة الفروع والإدارات الرئيسية للبنك وعقد اجتماعات مع الخبراء المتخصصين والحصول على الإرشادات الشاملة بخصوص مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والسياسات والإجراءات المتبعة في البنك والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وبعد البرنامج التمهيدي، يحصل الأعضاء الجدد على المزيد من التفاصيل حول الأعمال من خلال الاجتماعات واللقاءات المستمرة.

برامج تحسين المهارات والخبرات والتدريب والمشورة المهنية

يقوم البنك بتقييم خبرات وكفاءات أعضاء مجلس إدارته من خلال عملية مسح يتم تحديثها بصفة منتظمة لضمان تطوير مهارات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة بما يتواءم مع استراتيجية البنك وبيئة التشغيل. ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسجل حافل من الخبرة المتعمقة في المجالات المالية والتدقيق والمحاسبة وإدارة المخاطر والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي وتكنولوجيا المعلومات.

التعيين والتقاعد وإعادة الانتخاب

يدرك البنك أن مجلس الإدارة الفعّال يشكّل ركيزة أساسية لنجاح أعماله وتمكينه من أدائها بما يخدم مصلحة كافة الأطراف المعنية. وطبقاً لأحكام **النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري**، وبما يتوافق مع الأنظمة المطبقة، يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة مطالبين بترشيح أنفسهم لإعادة انتخابهم بواسطة المساهمين مرة كل ثلاث سنوات. وفي حالة نشوء أي شواغر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجمعية العمومية السنوية، يُسمح لمجلس الإدارة بتعيين أي عضو ترشحه لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة لشغل هذا الشاغر، على أن تصادق الجمعية العمومية ذلك في أول اجتماع لها بعد التعيين. ويمتلك المساهم الرئيسي في البنك - شركة المائة وأربعة عشر للاستثمار - المملوكة بالكامل لشركة المساهم الرئيسي، الحق في انتخاب نسبة مئوية من مجلس الإدارة تتناسب مع حصتها في رأس مال بنك أبوظبي التجاري.

في نهاية العام ٢٠٢٣، امتلكت شركة المائة وأربعة عشر للاستثمار، المساهم الرئيسي، ما نسبته ٦٠,٢٪ من رأس المال المُصدّر لبنك أبوظبي التجاري، وبالتالي، كان لها الحق في تعيين ستة أعضاء والتصويت بنسبة ٥,٧٪ أخرى من رأس مال بنك أبوظبي التجاري في انتخابات مجلس الإدارة.

توضح **سياسة اختيار أعضاء مجلس الإدارة لبنك أبوظبي التجاري** عملية اختيار وتعيين الأعضاء بشكل أكثر تفصيلاً. وتُحدد السياسة المعايير والشروط الصحيحة والمناسبة لاختيار وتعيين الأعضاء بما يتوافق مع الأنظمة المطبّقة. ويجب على كل من يرغب في التعيين / الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، الحصول على موافقة مسبقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قبل انعقاد اجتماع الجمعية العمومية للنظر في العضوية.

مسؤوليات مجلس الإدارة

مهام مجلس الإدارة

يُعتبر مجلس إدارة البنك السلطة العليا المعنية باتخاذ القرارات في البنك، إذ يطلع مجلس الإدارة بمسؤولية قيادة المجموعة والإشراف عليها ومتابعة أداؤها ووضع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ومتابعة تنفيذها. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً أمام المساهمين عن تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين من خلال اعتماد إطار عمل الحوكمة للمجموعة وثقافتها المؤسسية والإشراف على تنفيذها.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على العمليات وسلامة الوضع المالي للمجموعة، والتأكد من تلبية مصالح المساهمين والعملاء والموظفين والجهات التنظيمية والأطراف المعنية بأعمالنا. ويقوم مجلس الإدارة بتنفيذ هذه المسؤوليات من خلال ضمان الحفاظ على سلامة البيانات المحاسبية والمالية للمجموعة، ووضع الضوابط الداخلية ومراقبة أداء أعمال المجموعة، بالإضافة إلى تقديم الدعم والتوجيه للإدارة التنفيذية والإشراف عليها. وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي على وجه التحديد:

• **الاستراتيجية والإدارة:** وضع الأهداف والاستراتيجيات التجارية طويلة الأمد ومتابعة أداء الإدارة.

• **الهيكل التنظيمي ورأس المال:** اعتماد التغييرات التي تطرأ على هيكل رأس المال، وسياسة توزيع الأرباح، وعملية تقييم كفاية رأس المال،

وخطط رأس المال والسيولة، والهيكل التنظيمي للبنك وهياكل الإدارة والرقابة.

• **إعداد التقارير المالية والتخطيط والضوابط:** اعتماد النتائج المالية والتقارير السنوية والحسابات الختامية وتوزيعات أرباح الأسهم وخطط العمل والموازنات، بما في ذلك خطط التمويل، والتوقعات والتغييرات الهامة في السياسات أو الممارسات المحاسبية ومكافآت وتعيين أو نحية مدققي الحسابات والسياسات المحاسبية الهامة الأخرى.

• **إعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية وتوزيعات أرباح الأسهم وخطط العمل والموازنات،** بما في ذلك خطط التمويل، والتوقعات والتغييرات الهامة في السياسات أو الممارسات المحاسبية ومكافآت وتعيين أو نحية مدققي الحسابات والسياسات المحاسبية الهامة الأخرى.

• **الضوابط الداخلية:** التأكد من تطوير نظام مُحكم للضوابط الداخلية ومتابعة تنفيذها من خلال الرقابة الرشيدة والتوجيه وتقديم الدعم اللازم.

• **إدارة المخاطر:** وضع استراتيجيات إدارة المخاطر وتحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر، ومراقبة نهج البنك في التعامل مع المخاطر الجوهرية، واعتماد سياسات إدارة المخاطر، ورفع مستوى الوعي بالمخاطر ونشر ثقافة التعامل مع المخاطر بكفاءة وفعالية.

• **الامتثال للأنظمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات:** الإشراف على تنفيذ برنامج معتمد للامتثال لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز ثقافة الامتثال ونموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وضمان امتثال المجموعة بشكل تام لكافة التشريعات المطبّقة.

• **المعاملات الكبرى:** اعتماد الاستثمارات الرأسمالية والمشاريع الكبرى بسبب ضخامة مبالغ أو أحجام تلك الاستثمارات والمشاريع بما فيها عمليات الاستحواذ والدمج والتصرف في الأصول والعقود الجوهرية خارج سياق الأعمال العادية.

• **تعيينات أعضاء مجلس الإدارة والتعيينات الأخرى:** تعيين أو نحية الرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء الإدارة التنفيذية، والإشراف على خطط التعاقب الوظيفي لمنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء الإدارة التنفيذية، ومراجعة تلك الخطط بشكل دوري، وتشكيل اللجان لتنفيذ مسؤوليات مجلس الإدارة وتنفيذ البنود المرجعية للجان مجلس الإدارة وعضوية تلك اللجان، ومراجعة الأداء السنوي لمجلس الإدارة وأعضاء المجلس ولجان المجلس، وضمان ملاءمة خبرات ومعارف الإدارة التنفيذية لسياسة المجموعة.

• **أداء الإدارة التنفيذية:** اعتماد إطار مناسب وملائم لتحديد واختيار أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييم أدائهم، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية للتأكد من ملاءمتها للأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قيم المجموعة ومستوى تقبُّل المخاطر وثقافة إدارة المخاطر.

• **إطار عمل المكافآت:** وضع السياسة الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ووضع واعتماد خطط الحوافز وخطط المكافآت الأخرى بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل ومستوى تقبُّل المخاطر والسلامة المالية للمجموعة.

• **تفويض الصلاحيات:** اعتماد سياسات واضحة لإسناد الصلاحيات إلى الإدارة التنفيذية، ومتابعة الشؤون التي يتم تفويض لجان مجلس الإدارة ولجان الإدارة والإدارة التنفيذية للقيام بها.

• **الحوكمة الشرعية:** تطوير إطار عمل مُحكَّم وفَعّال للحوكمة الشرعية ومراجعتة واعتماده، مع وضع آليات وضوابط تضمن الإشراف الفَعّال والمستقل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة العليا الشرعية، وإرساء ثقافة مؤسسية راسخة تعكس أهمية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز المعرفة بالصيرفة الإسلامية.

إشراف المجلس على إدارة المخاطر

تشكّل إدارة المخاطر أحد المبادئ الرئيسية لإطار عمل حوكمة الشركات في المجموعة. وتتمثّل مسؤولية مجلس الإدارة في تحديد مستوى تقبُّل المجموعة للمخاطر وضمان إدارة جميع المخاطر بكفاءة وفعالية بما يتوافق مع المعايير المعتمدة.

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة، وتحمل لجنة المخاطر - في إطار السلطة التي حولها إياها مجلس الإدارة - المسؤولية الكاملة عن تنفيذ مجلس الإدارة لمسؤولياته فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وذلك من خلال إدارة جميع أنواع المخاطر والإشراف عليها ومراقبتها ومراجعتها. وتقدم اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى تقبُّل المخاطر ومدى تحمّلها واستراتيجية إدارة المخاطر، مع مراعاة المصالح طويلة الأجل للمجموعة ومستوى تعرض المجموعة للمخاطر وقدرتها على إدارة هذه المخاطر بكفاءة. كما تتعاون اللجنة مع الإدارة التنفيذية لوضع وتنفيذ الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية وشرائح العملاء. وتقوم اللجنة بعقد اجتماعات دورية لمراجعة ومتابعة أداء المجموعة في مجال إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية واستعراض المخاطر التي تم تحديدها والتقدم المحرز لخطط العمل التي تم وضعها لإدارة تلك المخاطر. وبعد استعراض المخاطر، تقدم اللجنة تقاريرها عن التقدم المحرز وخطط العمل، ويعتبر مجلس الإدارة السلطة الوحيدة المسؤولة عن اعتماد أي تعديلات في إطار عمل حوكمة المخاطر للمجموعة.

تشكيلة مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

تم تعيين / إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة حسب الأصول من قِبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي انعقد بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢، ولم تحدث أي تغييرات في عضوية مجلس الإدارة. وطبقاً للأنظمة المعمول بها، سيتقدم أعضاء مجلس الإدارة لإعادة انتخابهم في مارس ٢٠٢٥، وتقوم لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة بإجراء عملية تقييم عضوية مجلس الإدارة قبل إعادة الانتخاب، وتقديم توصياتها للترشيحات الجديدة عند الاقتضاء.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، تشمل مهام لجنة المخاطر ما يلي:

- استعراض نتائج اختبارات تحمل الضغوط التي يتم إجراؤها ومنهجية البنك في هذه الاختبارات.
- ضمان أن نهج المجموعة لحوكمة المخاطر مدعوم بمستوى متحفظ لتقبُّل المخاطر على كافة مستويات المجموعة.

وتباشر اللجنة مهامها ومسؤولياتها بدعم من مختلف لجان إدارة المجموعة، بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر ولجنة الأصول والالتزامات.

وخلال العام ٢٠٢٣ حصلت لجنة المخاطر على تأكيد من الإدارة التنفيذية بأن الأنظمة والمستجدات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قد تم تطبيقها بشكل مناسب ورفع التقارير بشأنها لمجلس الإدارة.

يدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أهمية مواءمة ثقافة العمل في بنك أبوظبي التجاري مع أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته. ويحرص المجلس على إرساء ثقافة امتثال راسخة ومُحكّمة من خلال توفير بيئة تسمح للموظفين في جميع المستويات بالتصدي للسلوكيات غير اللائقة ورفع الشكاوى والمساهمة في تحديد طرق أفضل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، ويتم تنفيذ هذه الثقافة من خلال تطبيق مختلف السياسات الداخلية مثل سياسة ميثاق العمل وسياسة شكاوى الموظفين وسياسة الإبلاغ عن المخالفات.

نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

في إطار سعي المجموعة لإرساء إطار عمل نموذجي لحوكمة المخاطر، اعتمدت المجموعة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على أساس النشاط، وهو يحدد المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى المجموعة. يشكّل هذا النموذج أساساً لنهج البنك في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤوليات، وتبني ثقافة التعاون، وتمكين التنسيق الفعال بين أنشطة إدارة المخاطر والرقابة.

يتمثل خط الدفاع الأول في وحدات أعمال البنك، بالإضافة إلى وحدات التكنولوجيا والعمليات التي تتولى مسؤولية إدارة المخاطر وتحديثها وتسجيلها والإبلاغ عنها مع ضمان تطبيق الضوابط والتقييمات الصحيحة للتخفيف من حدتها.

تشكّل مهام الإشراف على مراقبة المخاطر والامتثال في البنك خط الدفاع الثاني، وهي مسؤولة عن وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة مجالات مخاطر محددة، وتقديم المشورة والتوجيه في كل ما يتعلق بالمخاطر، وهي تكمل عمل خط الدفاع الأول (مسؤولي المخاطر) في مهام الإدارة الفعالة للمخاطر.

ويتألّف خط الدفاع الثالث من مهمة التدقيق الداخلي التي تقوم بشكل مستقل بتقييم فعالية الإجراءات التي تم اتباعها في خطي الدفاع الأول والثاني، ومن ثم تقدم تأكيداً على صلاحية هذه الإجراءات.



إشراف مجلس الإدارة على التقارير المالية والضوابط الداخلية

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على التقارير المالية ونزاهة الإفصاحات المالية للبنك، حيث يعمل المجلس على ضمان تطبيق الامتثال وتنفيذ مهام التدقيق الداخلي بصورة شاملة ومستقلة، فضلاً عن وجود نظام قوي وفعال للضوابط الداخلية.

وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق لضمان تنفيذ المجلس لمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على التقارير المالية والإفصاحات، بما في ذلك مراقبة السياسات والمبادئ والأحكام المحاسبية التي يعتمدها البنك. وفيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البيانات المالية للمجموعة ومحتوى التقرير السنوي لضمان سلامتها وتحقيق أعلى مستويات الدقة.

وخلال عام ٢٠٢٣ قامت لجنة التدقيق بتقييم موضوعية وفعالية عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح في بنك أبوظبي التجاري، بما في ذلك متابعة اختيار البنك للسياسات والمبادئ والأحكام المحاسبية. كما قدمت اللجنة تأكيداً على تنفيذ ومراجعة السياسات الملائمة بما يضمن امتثال البنك للمتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

علاوة على ذلك، تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بضمان توفير رقابة داخلية فعّالة. كما تتولى اعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية ومتابعة فعالية التدقيق الداخلي والتدابير المصممة لمعالجة أوجه القصور المحددة.

وعلى نحو مماثل، ترفع وحدة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها حول جميع المسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي. ويهدف هيكل إعداد التقارير هذا إلى ضمان تحقيق الاستقلالية والتوازن بين قدرة الوحدة على المراقبة والحصول على المعلومات المتعمقة حول كفاءة وفعالية الضوابط والإجراءات الخاصة بالمجموعة.

ومن الناحية الأخرى، ترفع وحدة الامتثال في المجموعة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها حول مدى امتثال المجموعة للإرشادات التنظيمية وأنظمة مكافحة غسيل الأموال، ومعايير "أعرف عميلك"، وإجراءات الإبلاغ عن الأنشطة التجارية المشتبه بها. وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لذلك بإجراء مراجعة سنوية لمهام الامتثال، وإيلاء الاعتبار الواجب لتقارير الامتثال وتقييم وضع الامتثال في البنك مقارنة بجميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وتشرف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تتيح لموظفي البنك الإبلاغ عن أي مخاوف بشأن أي مخالفات مشتبه بها في أنشطة البنك، مع التأكد من توفّر الترتيبات المناسبة للسماح بإجراء تحقيق مستقل وعادل في مثل هذه المخالفات دون الكشف عن هوية من قام بالإبلاغ وحمائته من أي آثار سلبية ناتجة عن الإبلاغ.

حوكمة الشركات التابعة والإشراف على الهيكل التنظيمي للمجموعة

فيما يلي قائمة الشركات التابعة لمجموعة بنك أبوظبي التجاري حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

اسم الشركة التابعة	حصص الملكية	السنة	البلد	الأنشطة الرئيسية
شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠٠٥	الإمارات العربية المتحدة	شركة وساطة مالية لتداول الأدوات المالية والأسهم
كينتك لتطوير البنية التحتية ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠٠٦	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات المالية
شركة أبوظبي التجاري لتطوير العقارات ذ.م.م ^(١)	٪١٠٠	٢٠٠٦	الإمارات العربية المتحدة	تطوير العقارات
شركة أبوظبي التجاري للخدمات الهندسية ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات الهندسية
شركة أبوظبي للتمويل المحدودة (جزر كايمان)	٪١٠٠	٢٠٠٨	جزر كايمان	أنشطة تمويل الخزينة
أسواق بنك أبوظبي التجاري كايمان المحدودة	٪١٠٠	٢٠٠٨	جزر كايمان	أنشطة مرتبطة بالخزينة
بنك أبوظبي التجاري آل تي أي بي (آي أو أم) ليمتد	حقوق مسيطرة	٢٠٠٨	جزيرة مان	أنشطة أمناء الاستثمار
بنك أبوظبي التجاري المحدود (مكتب تمثيلي في المملكة المتحدة) ^(٢)	٪١٠٠	٢٠٠٨	المملكة المتحدة	مكتب تمثيلي ووكيل لإدارة العمليات في المملكة المتحدة
إتمام للخدمات المنطقة الحرة ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠١٠	الإمارات العربية المتحدة	تنفيذ المعاملات وتقديم العمليات المساندة للمجموعة
شركة أد إن آيه سي فينتشرز	٪٩٩,٧٥	٢٠١٢	البحرين	أنشطة أمناء الاستثمار
إتمام للخدمات ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠١٣	الإمارات العربية المتحدة	تنفيذ المعاملات وتقديم العمليات المساندة للمجموعة
شركة أبوظبي التجاري لإدارة الأصول المحدودة	٪١٠٠	٢٠١٨	الإمارات العربية المتحدة	إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة
شركة الوماق للاستثمار العقاري ش.م.م	٪٩٠,٠٨	٢٠٠٦	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الاستثمار في العقارات المولدة للدخل
بنك أبوظبي التجاري - مصر (يعرف سابقاً باسم بنك الاتحاد الوطني - مصر)	٪٩٩,٩٠	١٩٨١	مصر	الخدمات المصرفية التجارية
مصرف الهلال ش.م.ع	٪١٠٠	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الصيرفة الإسلامية
مصرف الهلال الإسلامي ش.م.م	٪١٠٠	٢٠١٠	كازاخستان	أنشطة الصيرفة الإسلامية
شركة الهلال للتأجير	٪١٠٠	٢٠١١	كازاخستان	عمليات التأجير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
شركة الهلال للصكوك ليمتد	حقوق مسيطرة	٢٠١١	جزر كايمان	أنشطة تمويل الخزينة
شركة الحُر ١ القابضة المحدودة	٪١٠٠	٢٠٢٢	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض خاصة
شركة الحُر ٢ القابضة المحدودة	٪١٠٠	٢٠٢٢	الإمارات العربية المتحدة	شركة ذات أغراض خاصة
شركة بنك أبوظبي التجاري للصكوك ليمتد	حقوق مسيطرة	٢٠٢٣	جزر كايمان	أنشطة مرتبطة بالخزينة
ميداف للاستثمار شركة الشخص الواحد ذ.م.م	٪١٠٠	٢٠٢٣	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار في المشاريع التجارية وتأسيسها وإدارتها

ويتمثل الهدف الرئيسي لإطار عمل الحوكمة وسياسة الأنشطة المشتركة على مستوى المجموعة في موازنة واجبات ومسؤوليات مجالس إدارات الشركات التابعة مع تطلعات المجموعة بصفقتها المساهم الرئيسي أو الوحيد في تلك الشركات، وبالتالي يتعين على مجالس إدارات الشركات التابعة القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه الشركات التي ترأسها.

تعتمد المجموعة إطار عمل حوكمة مؤسسية مُدحّم على مستوى كافة الشركات التابعة للمجموعة بما يضمن الإشراف الملائم والتنفيذ الفعّال للمبادئ التوجيهية، مع مراعاة استقلالية جميع الكيانات القانونية المستقلة وفقاً للأنظمة المعمول بها في مختلف الدول التي تعمل فيها هذه الكيانات. ويخضع هيكل الحوكمة للتقييم بشكل دوري للتأكد من ملاءمته للبيئة التنظيمية دائمة التغير والتعقيدات المتزايدة لهيكل المجموعة وأعمالها.

وفي إطار سعيها لضمان تطبيق نهج متسق للحوكمة والإشراف، اعتمدت المجموعة سياسة خاصة بالأنشطة المشتركة على مستوى المجموعة بهدف التأكد من أن الشركات التابعة للمجموعة تتمتع بالاستقلالية الكافية للوفاء بالتزاماتها التنظيمية، مع الحفاظ على علاقتها الفعّالة مع الشركات الأخرى التابعة للمجموعة، وكذلك التأكد من أن المجموعة تمارس الرقابة الكافية بما يضمن الإشراف الفعّال على المخاطر وإدارتها والحد منها. وتحدد السياسة بروتوكولاً للإبلاغ عن المعلومات الأولية بين البنك وجميع الشركات التابعة له، مع ضمان رفع المعلومات ذات الصلة بما يتوافق مع متطلبات هيكل الحوكمة للمجموعة.

(١) غير نشطة
(٢) قيد التصفية

تقييم كفاءة وأداء أعضاء مجلس الإدارة

يجري مجلس الإدارة تقييماً منهجياً سنوياً يتسم بالانضباط والكفاءة والشمولية لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وأعضاء المجلس، وذلك بهدف التأكد من استمرارية النجاحات والإنجازات المميزة التي تم تحقيقها خلال العام وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في أدائها. وطبقاً لمبادئ **سياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة**، يرى مجلس الإدارة أن التقييم هو أداة مهمة لتطوير كفاءات الأعضاء، حيث يشارك مجلس الإدارة في وضع هيكلتها واستعراض نتائجها بشكل دقيق. ويتفق مجلس الإدارة على أن عملية التقييم الشمولية والعادلة والمُدارة بشكل احترافي تعزز الثقة المتبادلة بين أعضاء مجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين البنك والأطراف المعنية بأعماله.

يضطلع رئيس مجلس إدارة المجموعة ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمسؤوليات خاصة بهم، وتشكّل هذه المسؤوليات جزءاً أساسياً في عملية التقييم، بما يشمل احترافية وكفاءة إدارة اجتماعات مجلس الإدارة، وتسهيل عقد المناظرات البناءة والنقاشات والاستنتاجات الحاسمة، وتمثيل البنك أمام الجمهور والجهات التنظيمية، ونظراء البنك في القطاع المصرفي.

ويتم تقييم لجان مجلس الإدارة لقياس مدى فعالية إدارتها للمجالات الخاضعة لمسؤوليتها، ومدى يقظتها واستجابتها لقرارات مجلس الإدارة بشكل عام. كما تقوم اللجان أيضاً بإجراء تقييم لأدائها فيما يتعلق بمسؤولياتها وفقاً لنطاق تخصصها.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تعيين مستشار خارجي مستقل لتقييم الأداء مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. وبعد الانتهاء من تقييم الأداء، يتم تقديم محاور التقييم الرئيسية إلى لجنة الترشيح والمكافآت والموارد

البشرية والحوكمة، في شكل قائمة أعمال، يتم الإشراف على تنفيذها بشكل فعال. ومن ثم يقوم رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة بإطلاع مجلس الإدارة على ما سبق ذكره. وتلتزم أمانة سر مجلس الإدارة بدعم أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة لتنفيذ هذا الإجراء.

وخلال العام ٢٠٢٣، خضع أداء مجلس الإدارة لتقييم خارجي مستقل وتم إصدار تقرير حسب الأصول بما يتوافق مع أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وقد أبدى مجلس الإدارة ارتياحه لنتائج التقييم، فيما اعتمدت لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة خطة عمل لتنفيذ التوصيات المقدمة. كما وافقت اللجنة على تكثيف البرنامج التدريبي لأعضاء مجلس الإدارة، ورفع تقارير الاجتماعات، وتوجيهات مجلس الإدارة بشأن التخطيط الاستراتيجي للإدارة التنفيذية.

التقييم المستقل لأداء مجلس الإدارة

ملخص تنفيذي

قامت شركة "جرانت ثورنتون" للمحاسبة والتدقيق في دولة الإمارات بإجراء التقييم الخارجي المستقل لمجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري. ولأغراض هذه المراجعة، اتبع التقييم المستقل الإرشادات الواردة في أنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع. وتم إجراء التقييم وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة في التقييم الذاتي لمجلس الإدارة.

عملية المراجعة

تماشياً مع متطلبات المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، تضمنت عملية التقييم ما يلي:

- أداء مجلس الإدارة في المُجمل
- أداء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- أداء أمانة سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- أداء أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي

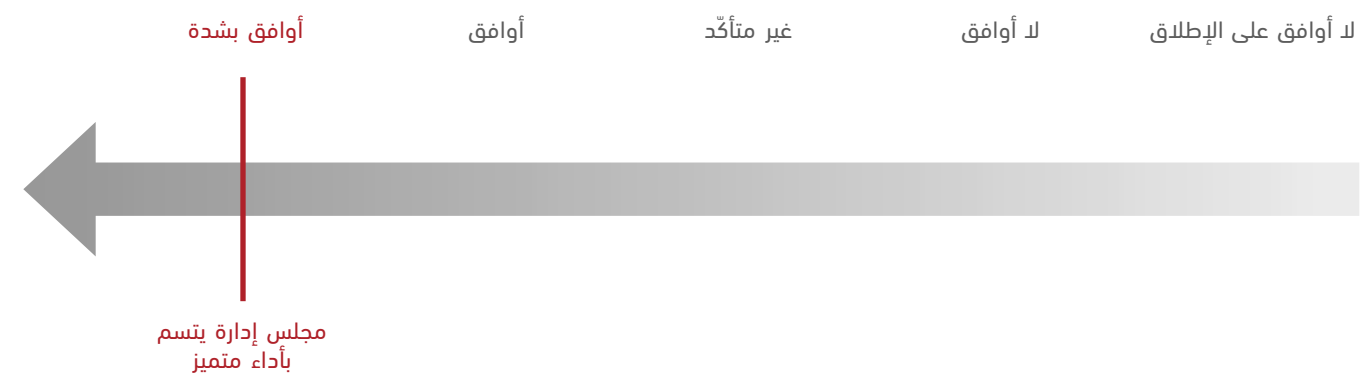
بدأت عملية المراجعة والتقييم في يوليو ٢٠٢٣ وانتهت في سبتمبر ٢٠٢٣. وخلال المراجعة، تم إجراء تقييم شامل تضمن توزيع الاستبيانات على أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا، بالإضافة إلى إجراء مقابلات فردية مع رؤساء اللجان ومراجعة وثائق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أن شركة "جرانت ثورنتون" لم تتمكن من مقابلة رئيس مجلس الإدارة ولم تقم بحضور أي اجتماعات لمجلس الإدارة ضمن عملية المراجعة.

ملخص عملية المراجعة

أكد تقرير المدقق الخارجي المستقل أن أداء مجلس الإدارة كان متميزاً خلال التقييم الشامل بناءً على الإجابات الواردة من الاستبيانات المصممة لقياس أداء مجلس الإدارة.

يستند التقييم الإجمالي لأداء مجلس الإدارة إلى الإجابات الواردة في الاستبيانات التي شارك فيها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمقابلات الشخصية مع أعضاء مجلس الإدارة.



عملية التقييم الداخلي



معاملات الأطراف ذات الصلة

(ألف درهم)	الطرف المسيطر النهائي والأطراف ذات الصلة به	أعضاء مجلس الإدارة	الأطراف ذات الصلة بأعضاء مجلس الإدارة	موظفو الإدارة العليا والأطراف ذات الصلة بهم	الشركات الزميلة والصناديق المُدارة	الإجمالي
الأرصدة كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
الموجودات المالية	٨٨,٦٢٦,٣٥٠	٢٣٤,٤٣١	٤,٣٦٦,٢٤٤	٢٧,٥٥٣	٤,٠٣٤,٥٠٩	٩٧,٢٨٩,٠٨٧
المطلوبات المالية	١٠٧,٦٠٩,٢٠٣	٩٥,٨٣٩	٦٢٠,٠٥٨	٨٢,٦٧٢	١,٥١١,٤١١	١٠٩,٩١٩,١٨٣
سندات رأس المال	٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٦,٠٠٠,٠٠٠
مطلوبات طارئة	٢٨,٦٠٢,٣٢٨	٢,٥٣٤	١٣,١٨٣	٢,٧٤٢	٥١٥,٠٤٥	٢٩,١٣٦,٨٣٢

المعاملات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى	٤,٢١٣,٥٣٩	١٦,٩٨٦	٢٧٥,٥٤٩	١,٨٠٨	١١١,٦٤٦	٤,٦١٩,٥٢٨
مصاريف الفوائد والمصاريف الأخرى	٤,٢٥٠,٤٩٥	٢,٨٥٢	٥٩,١٣٨	١,١٠٦	٨,٤٩٣	٤,٣٢٢,٠٨٤
قسائم مدفوعة على سندات رأس المال	٣٩٣,٤٨٢	-	-	-	-	٣٩٣,٤٨٢

(ألف درهم)	الطرف المسيطر النهائي والأطراف ذات الصلة به	أعضاء مجلس الإدارة	الأطراف ذات الصلة بأعضاء مجلس الإدارة	موظفو الإدارة العليا والأطراف ذات الصلة بهم	الشركات الزميلة والصناديق المُدارة	الإجمالي
الأرصدة كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
الموجودات المالية	٧١,٤٢٦,٠٥٣	٢٤٢,٠١٣	٤,٢٣٨,٣٩٧	٣٤,٦١٢	٣,٨٩٩,٧٤٤	٧٩,٨٤٠,٨١٩
المطلوبات المالية	٩٥,٧٨٠,١٤١	٨٦,٩٠٦	٣٩٩,٥٤٧	٨٣,٦٠٥	٤٧١,٠٧٣	٩٦,٨٢١,٢٧٢
سندات رأس المال	٦,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	٦,٠٠٠,٠٠٠
مطلوبات طارئة	٢٠,٨٢٨,٦٦٥	٣,٠٧٧	٣,٥٧١	٣,٩٥٠	٢,٢٥٢	٢٠,٨٤١,٥١٥

المعاملات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى	٢,٣٠٣,٠٧٥	٧,٦٤٠	١٥٠,١٤٨	١,٣٥٨	٦٤,٧٣٩	٢,٥٢٦,٩٦٠
مصاريف الفوائد والمصاريف الأخرى	٢,٩٥٢,٦٩٠	٤٣٩	١١٩,٠١٢	٢٥٢	٨,٤٦٣	٣,٠٨٠,٨٥٦
قسائم مدفوعة على سندات رأس المال	١٨٢,٢٧١	-	-	-	-	١٨٢,٢٧١

ملكية أسهم أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذات الصلة بهم^(١)

إن التزام بنك أبوظبي التجاري
بتبني ثقافة راسخة لحوكمة
الشركات يشكّل حجر الأساس
لسجله الحافل بالإنجازات
الرائدة على صعيد الأداء
المالي والتشغيلي







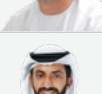



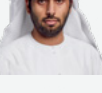




الاسم	صلة القرابة (إن وجد)	كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	التغيير في حصص الملكية
معالي/ خلدون خليفة المبارك	لا يوجد	٤٦٣,٨٢٨	٤٤٠,٨٥٤	٢٢,٩٧٤+
سعادة/ حسين جاسم النويس	لا يوجد	.	.	.
السيدة/ آمنة حسين النويس	ابنة سعادة حسين جاسم النويس	٨٢٠,٥٠٨	٧٧٩,٨٦٧	٤٠,٦٤١+
السيد/ علي حسين النويس	نجل سعادة حسين جاسم النويس	٦٩٢,٠٢٨	٦٥٧,٧٥١	٣٤,٢٧٧+
السيد/ محمد حسين النويس	نجل سعادة حسين جاسم النويس	٦٩٢,٠٢٨	٦٥٧,٧٥١	٣٤,٢٧٧+
السيد / خالد ديماس السويدي	لا يوجد	٦١,٨٤٢	١٤,٩١٥	٤٦,٩٢٧+
السيد/ مروان خالد ديماس	نجل السيد/ خالد ديماس السويدي	١,٧٩٥	١,٧٠٦	٨٩-
الشيخ زايد بن سرور آل نهيان	لا يوجد	١,٩١٤,٤٥٦	١,٨١٩,٦٣٠	٩٤,٨٢٦+
السيدة/ عائشة الحلامي	لا يوجد	.	.	.
سعادة/ أحمد سلطان الحلامي	والد السيدة عائشة الحلامي	٨٤٥,٧٦٢	٨٠٣,٨٧٠	٤١,٨٩٢+
السيد/ خالد حاجي الخوري	لا يوجد	١,٧٨٢,٤٢٢	١,٦٩٤,١٣٦	٨٨,٢٨٦+
سعادة/ عمرو المنهالي	لا يوجد	.	.	.
السيد/ كارلوس عبيد	لا يوجد	.	.	.
السيدة/ أريج عزام	عقيلة السيد/ كارلوس عبيد	٦٦,١١٤	٣٥,٧٩٩	٣٠,٣١٥+
السيد/ سعيد محمد حمد المزروعى	لا يوجد	.	.	.
السيدة/ فاطمة النعيمي	لا يوجد	.	.	.
الشيخ سلطان بن سرور الظاهري	لا يوجد	٥,٢٣٧,٩٩٣	٤,٥٠٣,٣١٣	٧٣٤,٦٨٠

(١) لا يمتنع البنك أي أسهم لأعضاء مجلس إدارته.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن سنة ٢٠٢٢ والمدفوعة في سنة ٢٠٢٣

جميع الأرقام المدرجة ب درهم الإمارات	المكافأة	بدل حضور	الإجمالي
	معالي / خلدون خليفة المبارك رئيس مجلس الإدارة	٣٠,٤٨,١٠٠	٣٠,٤٨,١٠٠
	سعادة / حسين جاسم النوييس	٢,٦٤٢,٦٤٠	٢,٧٢٢,٦٤٠
	السيدة / عائشة الحلامي	٢,٤٣٢,٤٣٠	٢,٨٢٢,٤٣٠
	السيد / سعيد محمد حمد المرزوعي	٢,٥٣٧,٥٩٠	٢,٨٩٧,٥٩٠
	السيد / كارلوس عبيد	٢,٤٣٢,٤٣٠	٢,٨٢٢,٤٣٠
	السيد / خالد ديماس السويدي	٢,٠٢٧,٠٨٠	٢,٠٨٧,٠٨٠
	الشيخ زايد بن سرور آل نهيان	٢,٠٢٧,٠٨٠	٢,٠٢٧,٠٨٠
	السيد / خالد الخوري	٢,٤٣٢,٤٣٠	٢,٧٤٢,٤٣٠
	السيدة فاطمة النعيمي ^(١)	١,٥٩٩,٤٥٠	١,٦٩٤,١٣٤
	الشيخ سلطان بن سرور الظاهري ^(١)	١,٥٩٩,٤٥٠	١,٦٤٦,٧٩٢
	سعادة / عمر المنهالي ^(١)	١,٩١٩,٢٨٨	٢,١٦٣,٨٩٠
	السيد / أحمد سعيد الكلبي ^(٢)	٤٢٧,٦٣١	٤٥٢,٩٤٧
	السيد / محمد علي الظاهري ^(٢)	٤٢٧,٦٣١	٤٤٠,٢٨٩
	الإجمالي	٢٥,٥٥٣,٢٣٠	٢٧,٥٦٧,٨٣٢

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

خلال العام ٢٠٢٣، تم دفع إجمالي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٢٧,٥٦٧,٨٣٢ درهم وذلك عن السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ولم يكن أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري مؤهلين للحصول على أي علاوات أو رواتب أو رسوم إضافية أو خطط حوافز طويلة الأجل أو غيرها من خطط الحوافز، وكذلك لا يتلقى أعضاء المجلس أي مزايا تقاعدية من البنك.

يبلغ إجمالي المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والتي سيتم دفعها في عام ٢٠٢٤، ٣١ مليون درهم، وذلك بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

تتماشى استراتيجية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع مسؤوليات والتزامات الأعضاء غير التنفيذيين بما يتوافق مع معايير القطاع المصرفي. ويهدف هيكل المكافآت إلى تحقيق التوازن المثالي من خلال تقديم المكافآت الكافية دون تحفيز السلوكيات التي قد تعيق استدامة البنك ونجاحه على المدى الطويل.

تقدم لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة اقتراحاتها لمجلس الإدارة بشأن مكافآت الأعضاء ليتم اعتمادها من قبل مساهمي البنك. وتتولى اللجنة دراسة أي اقتراحات بإدخال تغييرات على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة قبل الحصول على أي موافقات ضرورية من قبل مجلس الإدارة و/أو مساهمي البنك. وطبقاً للقوانين الاتحادية والنظام الأساسي للبنك، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على أي مكافآت عن أي سنة مالية لا يحقق البنك فيها أرباحاً صافية.

(١) تم تعيينه في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢
(٢) استقال من مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢

جدول أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لعام ٢٠٢٣

واصل مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣ تركيزه على قيادة التوجّه الاستراتيجي للبنك وعملت اللجان المنبثقة عنه على بحث الموضوعات الأساسية لتوجه البنك بصفة دورية، بما في ذلك أداء الأعمال والتخطيط طويل الأجل والاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر وإدارتها وتخطيط التعاقب الوظيفي والموارد البشرية.

الاجتماعات التي تمت مناقشة الموضوعات خلالها

الموضوع	الموضوع الفرعي	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الاستراتيجية	لوحة قياس تقدم استراتيجية المجموعة		●				●			●			
	التحليل المتعمق للموضوعات الاستراتيجية		●	●			●			●			
	استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك المناخ والاستدامة						●	●		●	●		
استعراض تفصيلي للأعمال والعمليات التشغيلية ومراجعات أخرى	آخر مستجدات الرئيس التنفيذي	●			●		●				●	●	●
	آخر مستجدات كبير مسؤولي الائتمان	●		●			●	●		●			
مستجدات الأعمال	الخدمات المصرفية للأفراد					●	●						
	الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات												●
	الخدمات المصرفية التجارية						●						
	الخزينة					●	●	●		●			
	مصرف الهلال												●
	مصرف الهلال - كازاخستان						●						●
	بنك أبوظبي التجاري - مصر						●						
	إدارة استمرارية الأعمال							●					
	آخر مستجدات الصيرفة الإسلامية						●						
												●	
الشؤون المالية	النتائج المالية والتحليل التنافسي				●			●			●		●
	إدارة رأس المال والسيولة، بما في ذلك اختبار الضغوط	●					●	●		●			
	توزيع الأرباح النقدية وخطة التمويل والميزانية	●	●										●
المخاطر	تقرير المخاطر	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
	المخاطر الرئيسية الناشئة		●										●
	مقاييس سيولة رأس المال والتوجهات		●					●					●
	بيان مستوى تقبل المخاطر		●					●					●

جدول أعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لعام ٢٠٢٣ (تابع)

الاجتماعات التي تمت مناقشة الموضوعات خلالها

الموضوع	الموضوع الفرعي	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الحوكمة	إطار عمل حوكمة الشركات التابعة									●			
	السياسات ونطاق المسؤوليات	●		●		●		●		●		●	
	تقييم أداء وفعالية مجلس الإدارة / اللجان									●	●	●	
	اجتماع الجمعية العمومية والقرارات المتخذة												●
	استعراض ربع سنوي لقائمة المطلعين				●						●		
	التعيين و خطة التعاقب الوظيفي											●	
	إطار عمل الحوكمة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٩)				●								
	مستجدات الرقابة الشرعية										●	●	
المتطلبات التنظيمية والامتثال	إشعارات المصرف المركزي										●		●
	تقرير الفحص المعياري للمصرف المركزي						●	●		●	●		●
	مراجعات المصرف المركزي على حوكمة الشركات، وجودة الأصول ذات النطاق المحدود، ومخاطر السيولة، والركيزة الثانية لرأس المال						●	●		●			
	مستجدات الامتثال						●		●				●
التدقيق الداخلي والتكنولوجيا	خطة التدقيق الداخلي لسنة ٢٠٢٣ والتقدم المحرز				●		●	●		●	●		●
	مستجدات أمن المعلومات									●			●
	مستجدات كفاءة التحول الرقمي والابتكار وأحدث التوجهات		●				●			●			
الموارد البشرية	مستجدات الموارد البشرية، بما في ذلك الأهداف والقيم والمشاركة والهيكل المتطور للأجور المتغيرة				●					●	●		●
	آخر مستجدات التوظيف										●		●
التدقيق الخارجي	تقييم مقترحات المدقق الخارجي												●
	استعراض تقرير المدقق الخارجي حول الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وخطاب الإدارة						●						
	الاجتماع مع المدقق الخارجي						●			●			●
	تعيين / تناوب المدققين المعتمدين												●

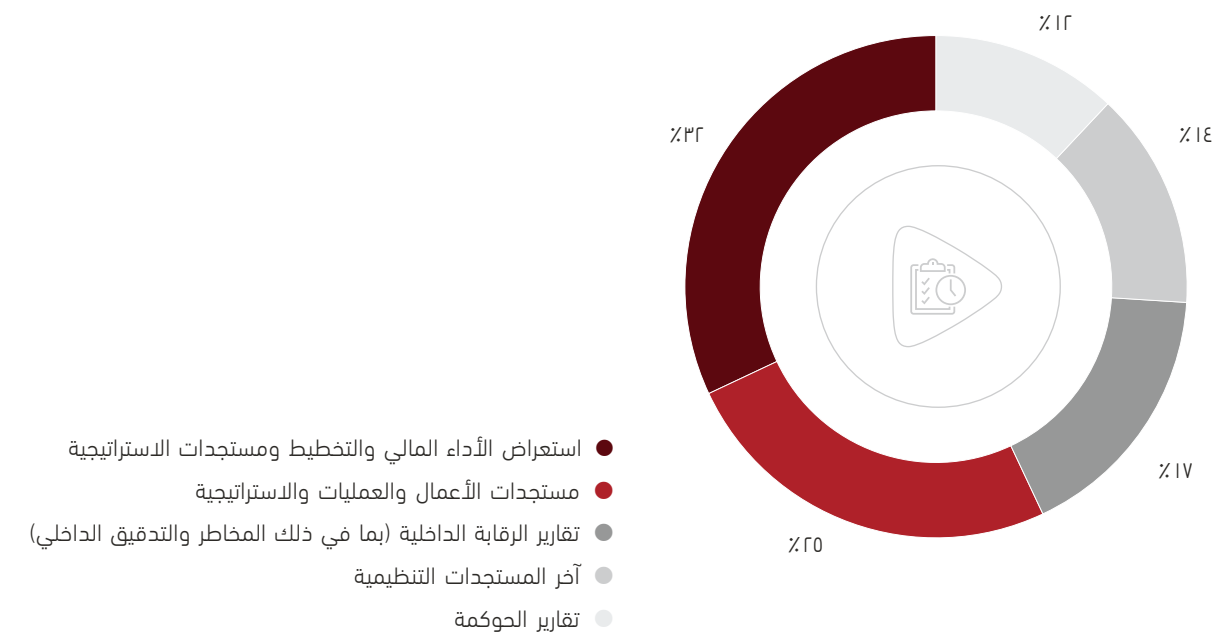
يعتزم البنك الاستثمار في دعم وتحسين أداء الموظفين والعمليات التشغيلية والأنظمة والتقنيات المستخدمة بما يضمن مواكبتهم للتطورات السريعة في المشهد التنظيمي ومشهد الأعمال

اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ ومواعيد انعقادها

اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	عدد الأعضاء الحضور بالإنيابة	أسماء الأعضاء غير الحاضرين (حضر جميع الأعضاء باستثناء)	عدد القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة
٣١ يناير ٢٠٢٣	١١/١٠	لا يوجد	الشيخ زايد بن سرور آل نهيان	٥
١٧ أبريل ٢٠٢٣	١١/١١	لا يوجد	-	٢
٢١ يونيو ٢٠٢٣	١١/١١	لا يوجد	-	٢
٢٠ يوليو ٢٠٢٣	١١/١٠	لا يوجد	السيدة / عائشة الطلامي	٣
٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣	١١/١١	لا يوجد	-	٦
١٤ ديسمبر ٢٠٢٣	١١/١١	لا يوجد	-	٤

الوقت المخصص لاجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣



اللجنة التنفيذية

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



السيد/ سعيد محمد حمد المزروعى
رئيس اللجنة



السيد/ خالد حاجي الخوري



السيدة / عائشة الحلامي



السيد / كارلوس عبيد



سعادة / عمرو المنهالي

إسهامات اللجنة

تمثل مسؤولية اللجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- إعداد وتنفيذ خطة أعمال المجموعة بما يتوافق مع الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة
- إعداد استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والأولويات الاستراتيجية
- استعراض الجوانب الجوهرية لأعمال المجموعة
- مراجعة واعتماد الالتزامات الائتمانية
- التوجيهات بشأن عروض الاستحواذ والتصرف في الأصول والمشاريع المشتركة وغيرها من الفرص التي تحقق قيمة مضافة للمجموعة، بما في ذلك تأسيس أو إغلاق أو تخارج من أي أعمال دولية
- مراجعة الميزانية السنوية للمجموعة، بما في ذلك الميزانيات المخصصة لكل قطاع أعمال ووحدة عمليات تشغيلية

كلمة رئيس اللجنة التنفيذية



المساهمون الكرام،

عقدت اللجنة التنفيذية أحد عشر اجتماعاً خلال العام ٢٠٢٣، قامت خلالها بتفويض مسؤولياتها وصلحياتها بما يتوافق مع **نطاق اختصاصها**. وقد تم عقد ٦ اجتماعات إضافية بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية المنعقدة على مدار العام ٢٠٢٣.

وقد واصلت اللجنة على مدار العام تركيزها على تنفيذ التزام بنك أبوظبي التجاري باستراتيجيته وتقديم التوجيهات إلى اللجنة التنفيذية للإدارة. وتحديداً، واصلت اللجنة مراجعة مبادرات تطوير وتنفيذ استراتيجية الأعمال قصيرة وبعيدة المدى التي تُركّز على تعزيز الحصة السوقية للبنك في دولة الإمارات، وتعظيم الكفاءة والربحية، وتنفيذ خطة التحوّل الرقمي واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وعلى مدار العام، عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات ناقشت خلالها مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك وشركائه التابعة، وقدمت اللجنة اقتراحاتها في هذا الشأن إلى مجلس الإدارة، والتزمت بمتابعة التقدم المحرز في استراتيجية التحوّل الرقمي وخطة التنفيذ واستعراض الإنجازات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية. واضطلعت اللجنة أيضاً بالإشراف على استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتلقي تحديثات ربع سنوية حول التقدم المحرز في الاستراتيجية، بما يشمل مستجدات الإصدار الثاني للسندات الخضراء ومضاعفة التزام البنك بمبادرات التمويل المستدام لثلاثة أضعاف، بالإضافة إلى اعتماد عدد من المبادرات الرئيسية مثل إطار عمل التمويل المستدام.

عقدت اللجنة خلال العام عدداً من الاجتماعات ركزت في مجملها على مجموعة من المجالات الرئيسية وزوّدت اللجنة بفهم متعمق عن إنجازات البنك الرئيسية وخطته المستقبلية، وتضمنت الاجتماعات ما يلي:

- نظرة فاحصة على برامج توفير التكلفة الممنهجة في البنك، والتي يمكن تجديدها سنوياً، بالإضافة إلى دراسة نهج المجموعة لإدارة التكاليف للعمل على تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل.
- استعراض أداء الشركات التابعة مقارنةً بالخطط المعتمدة بالإضافة إلى آخر مستجدات الأعمال ذات الصلة، وذلك في إطار دعم اللجنة للمجلس في مهام الإشراف والرقابة على أعمال الشركات التابعة.
- مراقبة الأداء المالي للمجموعة والميزانية المعتمدة للتأكد من توافقها مع الاستراتيجية المالية للمجموعة.

- إعداد التقارير المنتظمة عن تخطيط رأس المال وتدابير تحسينه وإصدار أسهم رأس المال.
- تقديم المقترحات الخاصة بالائتمان وربحية المحافظ الاستثمارية، بالإضافة إلى الإشراف على استمرارية برنامج البنك لإصدار السندات الخضراء من خلال الإصدار الناجح الثاني في سبتمبر ٢٠٢٣.
- متابعة النمو المتسارع للبنك على مختلف المستويات، بما في ذلك نمو حجم القروض وكفاءتها، بما يساهم في مواصلة تعزيز الوضع المالي للبنك.
- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للبنك، بما في ذلك تبني استراتيجية المناخ المتطورة وعضوية البنك في التحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية إلى الصفر.
- بحث تعهد البنك بتيسير عملية تقديم الخدمات للعملاء وإتاحة خدمات مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية متطلباتهم طوال مدة علاقتهم المصرفية مع البنك، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية على مستوى المنطقة.

النظرة المستقبلية لعام ٢٠٢٤

يشتمل جدول أعمال اللجنة التنفيذية للعام ٢٠٢٤ على عقد تسعة عشر (١٩) اجتماعاً، تُركّز في المُجمل على استراتيجية بنك أبوظبي التجاري والتحوّل الرقمي واستراتيجية الاستدامة. ستواصل اللجنة ممارسة أعمال الرقابة على أعمال المجموعة وشركاتها، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الاستراتيجية بما في ذلك تدابير الكفاءة قصيرة المدى والإجراءات التكتيكية، وتحسين التكلفة، والتحوّل الرقمي بهدف مواكبة البيئة التنافسية على مستوى العالم وأحوال السوق المتغيرة. كما ستواصل اللجنة دعم عملية اتخاذ القرارات وضمان تنفيذها بكفاءة والحرص على التعاون الوثيق مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى اللجان التنفيذية رفيعة المستوى.

سعيد محمد حمد المزروعى

رئيس اللجنة التنفيذية

(١) بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية المنعقدة على مدار العام ٢٠٢٣، تم انعقاد ٦ اجتماعات خلال العام ليحث الاستراتيجية.

لجنة المخاطر



كلمة رئيس لجنة المخاطر

وقامت اللجنة بإجراء اختبارات تحمل الضغوط على مستوى المجموعة مع مراعاة باقة من التأثيرات المحتملة التي تم تحديدها ضمن المخاطر الرئيسية والناشئة. وتم بعد ذلك رفع تقرير النتائج إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وتقديم نتائج اختبارات تحمل الضغوط لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بمراجعة المحافظ الاستثمارية القائمة للتأكد من توافقها مع حجم المخاطر مقارنة بالعوائد ونطاق تقبل البنك للمخاطر، بالإضافة إلى مراجعة مقاييس تقبل المخاطر ونهج إدارة مخاطر الائتمان لضمان مواءمة المجموعة مع الظروف المتغيرة في الأسواق والمتطلبات التنظيمية ومع طبيعة عمل وحجم مجموعة بنك أبوظبي التجاري. كما أكملت اللجنة عملية تقييم أداء كبير مسؤولي المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

آفاق واعدة للعام ٢٠٢٤

يشتمل جدول أعمال اللجنة للعام ٢٠٢٤ على عقد سبعة اجتماعات تُركّز في المُجمل على إطار حوكمة المخاطر ومستوى تقبل البنك للمخاطر. وسوف تواصل اللجنة مهمة إشرافها على التغيرات الخاصة بالنماذج التشغيلية، ومستوى تقبل المخاطر للتكيف مع أحوال السوق المتغيرة. وستحرص اللجنة أيضاً على مراقبة التطورات على المستوى الجغرافي-السياسي والاقتصادي والتنظيمي لإجراء تحليل مفصل لكافة السيناريوهات بالإضافة إلى اختبارات تحمل الضغوط، وستقوم برفع توصياتها عند الاقتضاء.

تدرك اللجنة أهمية وجود إطار رشيد لإدارة المخاطر وستواصل تعاونها بشكل وثيق مع اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بهدف إجراء أي تعديلات لازمة وضرورية على نهج البنك لحوكمة المخاطر واتباع رؤية استراتيجية واضحة ومرنة في ظل بيئة العمل الحالية. وستشرف اللجنة أيضاً على تنفيذ سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك، كما ستحرص على إجراء المسح الأفقي المناسب لمراقبة البيئة التنظيمية المتطورة والمخاطر الناشئة بناءً على التقدم الذي يحرزه البنك.

كارلوس عبيد
رئيس لجنة المخاطر

المساهمون الكرام،

عقدت لجنة المخاطر ثمانية اجتماعات خلال العام ٢٠٢٣، قامت خلالها بتفويض مسؤولياتها وصلحياتها بما يتوافق مع [نطاق اختصاصها](#).

تناولت اللجنة على مدار العام مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وغير المالية ذات الأهمية للمجموعة، واستعرضت أداء المجموعة مقارنة بالمعايير التشغيلية والتنظيمية سريعة التطور. كما انصب تركيز اللجنة على مناقشة محاور المخاطر الرئيسية بما يضمن الوعي التام بالمشهد الخارجي المتطور، حيث تضمنت هذه المحاور، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

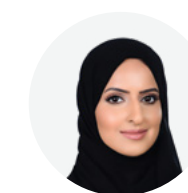
- مخاطر الاحتيال
- الأمن الإلكتروني
- مخاطر الرقمنة
- أمن المعلومات
- المخاطر التنظيمية
- إدارة البيانات وخصوصية البيانات
- المخاطر التشغيلية
- مخاطر الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية
- الرقابة على الشركات التابعة
- المخاطر السلوكية
- التعرض للمخاطر الكبيرة
- قيود الدول
- التعهيد
- مخاطر الخزينة والأسواق والسيولة
- السياسات الضريبية وأطر العمل ذات الصلة
- إدارة النماذج
- إدارة استثمارية الأعمال
- المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ
- تحليل متعمق لمختلف محافظ المجموعة بما في ذلك محافظة الخدمات المصرفية للأفراد

وقد واصلت اللجنة خلال العام ٢٠٢٣ تركيزها على دعم التزام البنك الصارم بتنفيذ إطار حوكمة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر ومستوى تقبل المخاطر على مستوى المجموعة لضمان تحديد رؤية مستقبلية ثابتة للمخاطر وآليات تخفيفها. وحرصت اللجنة على إجراء مراجعة مستمرة للضوابط التي اشتملت عليها عمليات الحوكمة الداخلية، وتشرف عليها الإدارة العليا. كما تلقت اللجنة تحديثات من كبير مسؤولي المخاطر في المجموعة حول المخاطر الرئيسية الناشئة، ومقاييس السيولة، ومخاطر المناخ، ومخاطر الجرائم المالية والأنشطة التنظيمية الأخرى، وذلك بهدف تقييم مستويات التعرض للمخاطر والتأثيرات على الأداء المالي للبنك.

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



السيدة / فاطمة
النعيمة



السيدة / عائشة
الحلامي



السيد / خالد
حاجي الخوري



السيد / كارلوس عبيد
رئيس اللجنة

إسهامات اللجنة

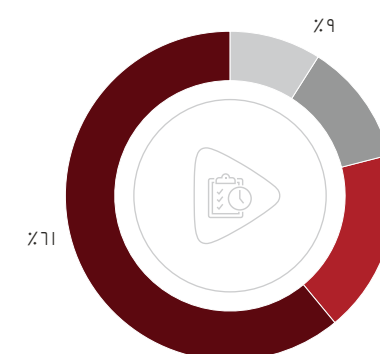
تتمثل المسؤوليات الرئيسية للجنة المخاطر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه والإشراف على ما يلي:

- وضع استراتيجية المخاطر وتحديد مستوى تقبل البنك للمخاطر
- تطوير وتنفيذ إطار عمل نموذج حوكمة إدارة المخاطر في المجموعة
- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع مستوى تحمل المجموعة للمخاطر
- الإشراف على المخاطر المتعلقة بمحافظ أصول المجموعة
- تطوير أدوات قياس المخاطر ومراقبة مدى كفاءة وفعالية هذه الأدوات
- وضع وتنفيذ استراتيجيات وحدود إدارة المخاطر
- الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر
- الإفصاح عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر
- التأكد من استقلالية دوائر إدارة المخاطر والإشراف على أدائها على مستوى المجموعة

اجتماعات لجنة المخاطر لعام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
٢٠ يناير ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٤ مارس ٢٠٢٣	٤/٣	السيدة / فاطمة النعيمة
٢٤ مارس ٢٠٢٣	٤/٤	-
٢٥ مايو ٢٠٢٣	٤/٣	السيدة / فاطمة النعيمة
٢٠ يوليو ٢٠٢٣	٤/٤	-
٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٧ نوفمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-

الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة لعام ٢٠٢٣



- مستجدات إدارة المخاطر (بما في ذلك بيان مستوى تقبل المخاطر)
- تقارير الحوكمة والتقارير الأخرى (بما في ذلك مستجدات المحافظ)
- المستجدات التنظيمية (بما في ذلك اختبار الضغوط وتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال)
- السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر



كلمة رئيس اللجنة

وفي إطار الحوكمة، واصلت اللجنة تنفيذ مهامها المتمثلة في متابعة ومراقبة أداء بنك أبوظبي التجاري، ومقارنته بأفضل ممارسات الحوكمة. والتزاماً منا بمواصلة مسيرة تعزيز إطار عمل حوكمة الشركات التي بدأناها في العام الماضي، تلقت اللجنة تحديثات حول التنفيذ الفعال لإطار عمل حوكمة الشركات للبنك والشركات التابعة له، وذلك لضمان الحصول على رؤية شاملة لإطار العمل والتحديات التي تواجهها المجموعة في هذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بصياغة سياسة جديدة لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وقام أيضاً بتحديث سياسات وإجراءات تقييم أعضاء المجلس الحاليين لضمان الامتثال لمتطلبات المصرف المركزي.

النظرة المستقبلية لعام ٢٠٢٤

يتضمن جدول أعمال لجنة التدقيق للعام ٢٠٢٤ عقد أربعة اجتماعات على الأقل، تُركز على إعطاء الأولوية لتطوير الكوادر الوطنية الإماراتية في بنك أبوظبي التجاري، والارتقاء بمستوى عمليات تعيين واستبقاء المواهب الوطنية وتدريبهم وصقل مهاراتهم، وسوف تستمر اللجنة في الإشراف على سياسات وإجراءات المكافآت المطبقة لضمان ملاءمتها لمستوى كفاءات وكوادر البنك التي تساهم بدورها في دفع عجلة التنمية في البنك ودعم ازدهاره بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. كما ستعمل اللجنة بشكل وثيق مع لجنة المخاطر لمتابعة ومراجعة خطط ونتائج وعمليات المكافآت بانتظام، وتقييم ما إذا كانت برامج المكافآت المطبقة في بنك أبوظبي التجاري توفر الحوافز المرجوة لإدارة المخاطر ورأس المال والسيولة بكفاءة.

حسين جاسم النويس

رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

المساهمون الكرام،

عقدت لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة ("اللجنة") ستة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٣، قامت خلالها بتفويض مسؤولياتها وصلحياتها بما يتوافق مع [نطاق اختصاصها](#).

واصلت اللجنة خلال العام ٢٠٢٣ تركيزها على استراتيجية التوظيف المتبعة في بنك أبوظبي التجاري وذلك في ضوء الإسهامات الكبيرة التي يقدمها البنك دعماً لأهداف استراتيجية التوظيف لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يمثل المواطنون الإماراتيون حالياً ٤٠٪ من قاعدة موظفي المجموعة (بنك أبوظبي التجاري ومصرف الهلال مجتمعين)، بينما تبلغ نسبة تمثيل السيدات ٧٨٪ من إجمالي الموظفين الإماراتيين في المجموعة. يشكّل التوظيف أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال كافة اجتماعات اللجنة بما في ذلك تطوير الكوادر الإماراتية، وتحقيقاً لمستهدفات التوظيف المحددة من قِبَل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. على مدار العام ٢٠٢٣، قام بنك أبوظبي التجاري بتعيين أكثر من ٣٠٠ مواطن إماراتي وذلك لشغل مناصب عليا في القطاعات الرئيسية في البنك بالإضافة إلى قطاعات أخرى مثل الشراكات الرقمية والامتثال والتمويل والموارد البشرية والاستدامة ومخاطر الائتمان وإدارة السيولة. ويعتزم البنك مواصلة تطوير كفاءات الكوادر الإماراتية بما يتماشى مع استراتيجية التوظيف التي يعتمدها.

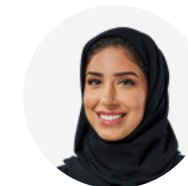
وقد استمرت اللجنة في متابعة مهام وإجراءات تطوير ثقافة بنك أبوظبي التجاري المؤسسية بشكل عام لتوفير بيئة صحية ومواتية لنجاح المؤسسة تنظيمياً، وانعكست هذه الجهود على تقييم الموظفين في استبيان مؤشر الصحة التنظيمية الذي تم إجراؤه على مستوى البنك، وحرصت اللجنة أيضاً على مواصلة تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم كفاءة وفعالية برامج المكافآت المتغيرة في بنك أبوظبي التجاري وضمان مواءمتها مع استراتيجيات وأهداف وقيم البنك ومستوى تقبّل المخاطر. وتحديداً، قامت لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة بتقييم التقرير المستقل لمكافآت بنك أبوظبي التجاري مقارنة بالممارسات المتبعة في السوق، وأنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وخلال العام، أولت اللجنة اهتماماً كبيراً بتعزيز أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تم تسهيل إجراء تقييم خارجي مستقل على أداء مجلس الإدارة وإصدار تقرير مستقل بما يتوافق مع أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وأفادت عملية التقييم بأن مجلس إدارة البنك يواصل ممارسة أعماله بكفاءة، وتم رفع التوصيات لتحسين أداء المجلس^(١).

(١) لمزيد من التفاصيل عن التقييم المستقل لأداء مجلس الإدارة، يرجى الاطلاع على [الصفحة ٤١](#).

لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



السيدة / فاطمة النعيمي



السيد / سعيد محمد حمد المزروعى



السيد / كارلوس عبيد



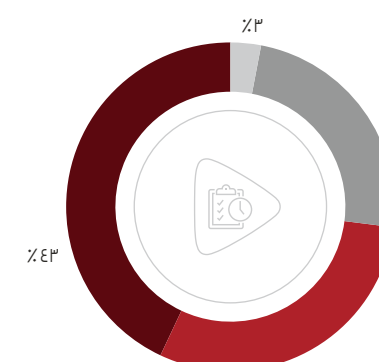
سعادة / حسين جاسم النويس
رئيس اللجنة

إسهامات اللجنة

تتمثل مسؤولية لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- الإشراف على سياسة المكافآت والترشيحات
- التأكد من التشكيل المناسب والمهارات الملائمة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
- التأكد من التنوع المناسب لأعضاء مجلس الإدارة
- التأكد من احتفاظ أعضاء مجلس الإدارة المستقلين باستقلاليتهم على نحو مستمر
- اختيار وتعيين أعضاء مجلس الإدارة
- تنظيم اللقاءات التعريفية والدورات التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد والحاليين
- تخطيط التعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا في البنك
- اختيار وتعيين أعضاء فريق الإدارة العليا
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ التوصيات الناتجة عن تقييمات الأداء
- تطوير وتطبيق ومراجعة سياسات الموارد البشرية والتدريب

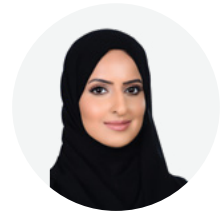
الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة لعام ٢٠٢٣



اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة لعام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
٣١ يناير ٢٠٢٣	٤/٣	السيد / سعيد محمد حمد المزروعى
٢٨ فبراير ٢٠٢٣	٤/٣	سعادة / حسين جاسم النويس
٦ مارس ٢٠٢٣	٤/٣	سعادة / حسين جاسم النويس
١٣ يونيو ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٨ سبتمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
٩ نوفمبر ٢٠٢٣	٤/٣	السيدة / فاطمة النعيمي

لجنة التدقيق



كلمة رئيسة لجنة التدقيق

المساهمون الكرام،

وتولت اللجنة أيضاً إدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، والإشراف على إجراءات التفاوض والاتفاق على الرسوم، ومراجعة ومراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي، فضلاً عن مراقبة فعالية عملية التدقيق. وطرقت خلال العام مناقصة تدقيق تنافسية أدت إلى تغيير المدقق الخارجي للمجموعة لعام ٢٠٢٤. وقد أوصت اللجنة بتعيين شركة "ديلويت" لتولي خدمات التدقيق الخارجي للمجموعة، ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة ومن ثم المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المقبل.

آفاق واعدة للعام ٢٠٢٤

يتضمن جدول أعمال لجنة التدقيق للعام ٢٠٢٤ عقد تسعة (٩) اجتماعات على الأقل لمناقشة عدد من المسائل، بما في ذلك معالجة وتحسين الضوابط الداخلية، مع التركيز بشكل خاص على الضوابط الداعمة. ويستلزم ذلك اكتساب فهم أعمق لتحديد الأولويات وإجراء التنسيق اللازم لتنفيذ البرامج التنظيمية الرئيسية بما يعزز بيئة إدارة المخاطر والرقابة. وستشرف لجنة التدقيق أيضاً على استقلالية وأداء المدقق الخارجي للمجموعة، وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإدارات الامتثال للمجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم اللجنة بتقييم إطار الرقابة الداخلية للمجموعة ومواءمته مع مستوى تقبل المجموعة للمخاطر، وضمان مواصلة امتثال المجموعة لكافة المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. ومن خلال التنسيق مع لجان مجلس الإدارة الأخرى، ستعمل لجنة التدقيق على تسهيل مشاركة المعلومات، والتعامل مع المواضيع المتعلقة بحماية المستهلك، والمخاطر المتعلقة بالسلوك المهني، والتقارير التنظيمية، والملاحظات ضمن تقارير الإشراف التنظيمي.

عائشة الحلامي
رئيسة لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق إثني عشرة اجتماعاً خلال العام ٢٠٢٣. قامت خلالها بتفويض مسؤولياتها وصلاحياتها بما يتوافق مع نطاق اختصاصها.

قامت اللجنة بتقييم جودة وسلامة البيانات المالية للبنك، والتقارير المالية والإفصاحات، وتأكدت من فعالية إطار عمل الرقابة الداخلية للبنك. كما قامت بتقييم الحوكمة الفعالة لمتطلبات معادلة الأرباح وفقاً للمعايير التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

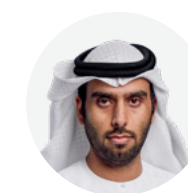
وعقدت اللجنة اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين والداخليين لبنك أبوظبي التجاري دون حضور اللجنة التنفيذية للإدارة وذلك بهدف مناقشة المستجدات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليات اللجنة.

وواصلت اللجنة تنسيق أعمالها مع لجنة المخاطر لضمان مشاركة المعلومات المطلوبة بين اللجنتين والتغطية الفعالة لكافة المخاطر، بما في ذلك المخاطر الناشئة والتعدلات المطلوبة على إطار إدارة المخاطر وذلك في ضوء خطط الأعمال والبيئة الخارجية المتغيرة. وقد تأكدت اللجنة من أن خطة التدقيق الداخلي للبنك لعام ٢٠٢٣ تُركز على ضمان الحفاظ على الحوكمة والضوابط الداخلية للبنك بحالة قوية وثابتة.

وتلقت اللجنة أيضاً تحديثات منتظمة من اللجنة التنفيذية للإدارة بشأن النتائج التي توصل إليها المصرف المركزي بعد عمليات الفحص واستعراض المواضيع، وبحثت ورصدت التقدم المحرز في الإجراءات التصحيحية التي تم تحديدها خلال الاختبارات، بما في ذلك اتخاذ القرارات المستندة إلى النتائج.

كما تلقت اللجنة آخر المستجدات من كبير مسؤولي الامتثال حول أداء البنك فيما يخص الامتثال والتقدم المحرز في سياسة البنك لتنفيذ التعديلات التنظيمية الرئيسية، حسب الاقتضاء، بالإضافة إلى آخر المستجدات بشأن أنشطة البنك فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، من بينها غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومخاطر تمويل انتشار الأسلحة. وتلقت اللجنة على مدار العام تحديثات حول المخاطر المتعلقة بالسلوك المهني وحماية المستهلك.

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)

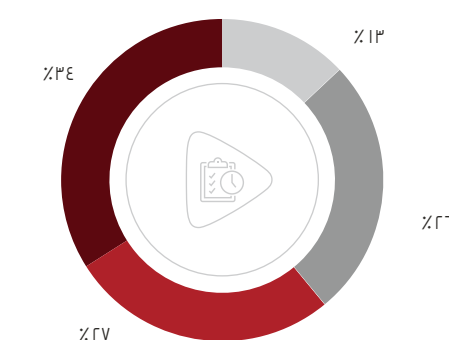
سعادة / عمرو
المنهاليالشيخ سلطان
بن سرور الظاهريالسيد / خالد
ديماس السويديالسيدة / عائشة
الحلامي
رئيسة اللجنة

إسهامات اللجنة

تتمثل مسؤولية لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- سلامة البيانات المالية للمجموعة
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة وتحديد مكافآتهم
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات الرقابة الداخلية، والرقابة الشرعية الداخلية، والامتثال
- التحقق من إطار عمل الرقابة الداخلية للمجموعة مع الأخذ في الاعتبار مستوى تقبل المخاطر في المجموعة
- التحقق من امتثال المجموعة للمتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها، بما في ذلك أنظمة حماية المستهلك

الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة لعام ٢٠٢٣



- مستجدات التدقيق الداخلي
- مستجدات الامتثال (بما في ذلك المستجدات التنظيمية)
- استعراض السياسات والمسائل المتعلقة بالحوكمة
- النتائج المالية

اجتماعات لجنة التدقيق لعام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
١١ يناير ٢٠٢٣	٤/٤	-
٢٦ يناير ٢٠٢٣	٤/٣	السيد / خالد ديماس السويدي
١٦ مارس ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٧ أبريل ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٨ مايو ٢٠٢٣	٤/٣	السيد / خالد ديماس السويدي
١٥ يونيو ٢٠٢٣	٤/٤	-
٢٠ يوليو ٢٠٢٣	٤/٣	السيدة / عائشة الحلامي
٢١ سبتمبر ٢٠٢٣	٤/٣	السيد / خالد ديماس السويدي
٩ أكتوبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٨ أكتوبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
٦ ديسمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-
١٢ ديسمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-

العلاقة بين لجنة التدقيق والمدقق الخارجي

دور لجنة التدقيق في اختيار وتقييم المدقق الخارجي والحفاظ على استقلاليته

وفقاً لسياسة اختيار المدققين الخارجيين لبنك أبوظبي التجاري والقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها **وافختصاصات لجنة التدقيق**، قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق بمسؤولية الإشراف على مؤهلات واستقلالية وأداء المدقق الخارجي للمجموعة وتعيينه. ويتم تنفيذ هذه الأنشطة بما يتماشى مع قائمة المدققين المعتمدة الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة.

وبناءً عليه، قام مجلس إدارة البنك بتفويض لجنة التدقيق بالمسؤوليات التالية:

- الموافقة على سياسة طرح مناقصة خدمات التدقيق الخارجي والتي يجب أن تتضمن متطلبات المعرفة والكفاءة والموضوعية والاستقلالية والشكوك المهنية ومراقبة الجودة.
- توصية مجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين وإقالة شركة التدقيق الخارجي والمكافآت المناسبة مقابل خدماتها.
- مراجعة شروط التعاقد مع المدقق الخارجي والموافقة عليها، بما في ذلك الرسوم الواجب دفعها، ورفع التوصيات بشأن أحكام التعاقد والرسوم إلى مجلس الإدارة لاعتمادها وفقاً لسياسة تعيين المدقق الخارجي.
- مراجعة نطاق خطة التدقيق الخارجي للتأكد من ملاءمتها لطبيعة عمل المجموعة وحجمها ومدى تعقيدها بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها.
- مراجعة الآراء النوعية للمدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة المبادئ المحاسبية والإفصاحات المالية للمجموعة.
- التأكد من إجراء عمليات التدقيق وفقاً للمتطلبات المحددة في الأنظمة المعمول بها.
- مراقبة كفاءة واستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي، والتأكد من مدى اتباعه خطة التدقيق، والحصول على رأي الإدارة التنفيذية حول أداء المدقق الخارجي.
- تقييم كفاءة المدقق الخارجي كل سنة على الأقل.

اختيار وتعيين شركة التدقيق الخارجي

يجب أن تستوفي الشركات المرشحة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي الشروط التالية:

- أن تكون معتمدة ومستقلة في الشكل والمضمون (بما في ذلك نوع الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق واستقلالية الموظفين)
- أن تكون مرخصة ومعتمدة من الجهات الحكومية المعنية لمزاولة المهنة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- ألا تقل خبرتها عن خمس سنوات في مجال تدقيق الشركات المساهمة العامة
- أن تكون متوافقة مع الميثاق الدولي لأخلاقيات المحاسبين المحترفين
- ألا تكون مساهمة في الشركة أو تشغل منصب عضو في مجلس إدارة الشركة أو أي مكتب فني أو إداري أو تنفيذي فيها
- ألا تكون شريكاً أو وكيلًا لأي من مؤسسي بنك أبوظبي التجاري أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو تحمل درجة قرابة لأي منهم حتى الدرجة الثانية

وبعد تحديد شركات التدقيق الخارجي المرشحة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للمجموعة، تقوم لجنة التدقيق بالتعاون مع كبير المسؤولين الماليين للمجموعة وكبير المدققين الداخليين للمجموعة وكبير مسؤولي المخاطر (حسبما يكون ذلك ضرورياً)، بإجراء مقابلات مع هذه الشركات وتقييم عروضها الفنية والمالية، مع مراعاة الميزانية المحددة لأعمال التدقيق الخارجي.

تقوم لجنة التدقيق بعد ذلك برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لتعيين المدقق الخارجي الأنسب، ثم يجتمع مجلس الإدارة للاتفاق مع مكتب التدقيق الموصى به من قِبل لجنة التدقيق. وتُقدم التوصية مرفعاً بها الرسوم المقترحة إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك لاعتمادها، وهي الجهة الوحيدة المخولة باعتماد مكتب التدقيق الموصى به من قبل المجلس والموافقة على أتعابه.

وخلال هذه العملية، تقوم أمانة مجلس إدارة البنك وإدارة الشؤون القانونية وإدارة التدقيق الداخلي بترتيب الإخطارات والاجتماعات

والقرارات اللازمة لاستقالة / عزل المدقق الخارجي الحالي وتعيين المدقق الخارجي الجديد ومراقبة أفضل الممارسات المستحدثة في مناقصة التدقيق الخارجي، بما في ذلك تقديم الإفصاحات المناسبة في التقرير السنوي للبنك.

قد يطلب مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من بنك أبوظبي التجاري إلغاء تعيين مدقق الحسابات الخارجي إذا رأى أن المدقق لم يلتزم بالمعايير المهنية المعمول بها أو أن خبرته أو استقلاليته غير كافيتين.

تقييم استقلالية شركة التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء المدقق الخارجي وفقاً لتوصيات التقييم الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة. ويشمل تقييم الأداء الجوانب التالية:

- جودة الخدمة المقدمة
- الاستقلال والمؤهلات
- تشكيل فريق التدقيق
- الرسوم الخاصة بالخدمات المقدمة
- العلاقة بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق

تتم عملية التقييم ضرورياً بواسطة لجنة التدقيق، وكبير مسؤولي التدقيق الداخلي، وكبير المسؤولين الماليين للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المدقق الخارجي أيضاً تأكيد اعتماده لنظام خاص بمراقبة الجودة لمراقبه امتثاله للاستقلالية ومتطلبات التطوير المهني المستمر للأعضاء المشاركين في أعمال التدقيق. ويتعين على المدقق الخارجي أيضاً أن يقدم إلى لجنة التدقيق شهادة تثبت استقلاله واستيفاهه لجميع مسؤولياته الأخلاقية (على النحو المنصوص عليه في ميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين التي حددها مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين) بالإضافة إلى أي متطلبات أخرى ذات صلة بأعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك.

تعاقب وإعادة تعيين المدقق الخارجي

يتم تعيين مكتب التدقيق الخارجي المرشح بموجب قرار من اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك لمدة سنة مالية واحدة، على ألا يتم إعادة تعيين مكتب التدقيق لمدة تزيد على أربع سنوات مالية متتالية.

تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء واستقلالية المدقق الخارجي سنوياً وترفع توصياتها إلى المجلس بخصوص إعادة تعيين أو إنهاء خدمة

المدقق الخارجي. وتنظر اللجنة في ما إذا كان الإبقاء على المدقق الخارجي سيكون في مصلحة البنك ومساهميهِ، وذلك بناءً على عدد من المقاييس التي تشمل كفاءة الخدمات المقدمة والمعرفة والخبرة المؤسسية وكفاية الموارد وجودة العلاقة مع المدقق الخارجي، ومستوى الاستقلالية والموضوعية والشك المهني لدى المدقق الخارجي.

تعاقب شركات التدقيق الخارجي والمصادقة على المدقق الخارجي

يتم تعيين شركة التدقيق الخارجي المختارة لمدة سنة مالية واحدة بموجب قرار من الجمعية العمومية السنوية للبنك. ويجوز تجديد العقد ثلاث مرات لمدة إجمالية تبلغ أربع سنوات متتالية.

تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء واستقلالية المدقق الخارجي سنوياً وتوصي بما يلي: إعادة تعيين أو إنهاء خدمة المدقق الخارجي. وتنظر اللجنة في ما إذا كان الإبقاء على المدقق الخارجي سيكون في مصلحة البنك ومساهميهِ.

سياسات وإجراءات الموافقة المسبقة للجنة التدقيق

ترفع لجنة التدقيق كل عام توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن رسوم خدمات التدقيق الخارجي ونطاق العمل، وبعد الموافقة على التوصية يرفع المجلس توصياته إلى المساهمين لاعتماد القرار. وتشمل قائمة الخدمات كلاً من خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمة أخرى. ويجوز للجنة اعتماد رسوم إضافية لخدمات المدقق الخارجي بشرط أن تتوافق هذه الاعتمادات مع الأنظمة المطبقة، وذلك مقابل خدمات استثنائية تتجاوز نطاق خدمات التدقيق المعتمدة مسبقاً.

أتعاب شركة التدقيق الخارجي

أتعاب المدققين الخارجيين

فيما يلي الأتعاب الإجمالية للمدققين الخارجيين مقابل الخدمات المهنية المقدمة لسنتيّ ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

أتعاب المدققين الخارجيين	٢٠٢٣	٢٠٢٢
تدقيق البيانات المالية السنوية	٤,٧٣٦,٥٠٩	٣,٧٧٧,٩٥١
خدمات تدقيق أخرى	١,٩٢٣,٧١٣	٨٠٧,٨٧٥
خدمات لا تتعلق بالتدقيق ويتعين على شركة التدقيق تنفيذها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها	٢,٠٣٨,٥٦٥	٦٤٢,٧٧٥
جميع الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق	-	-
الإجمالي	٨,٦٩٨,٧٨٧	٥,٢٢٨,٦٠١

الرسوم المذكورة أعلاه لا تشمل ضريبة القيمة المضافة.

قامت شركة "كيه بي إم جي"، شاملةً الشريك المدقق، بتقديم خدماتها لبنك أبوظبي التجاري لمدة عامين.

رسوم التدقيق

تغطي "رسوم التدقيق" تدقيق البيانات المالية الموحدة، والرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك الإيضاحات المعروضة في الهوامش للبيانات المالية (مثل رأس المال التنظيمي، وإفصاحات أخرى). كما تشمل رسوم التدقيق تدقيق البيانات المالية المحلية والدولية النظامية والفرعية، ومراجعة البيانات المالية المرطعية الموحدة، وإصدار خطابات / تقارير الامتثال لمختلف الهيئات الرقابية (هيئة الأوراق المالية والسلع، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئات التنظيمية الدولية ذات الصلة) ومراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من صحتها لتنفيذ الإجراءات والخدمات الموضوعية المقدمة فيما يتعلق ببعض الإجراءات المتفق عليها وغيرها من القرارات. وتعتبر رسوم التدقيق رسوماً يتم إصدار فواتير بها أو يتوقع أن يتم إصدار فواتير بها مقابل خدمات التدقيق المتعلقة بكل سنة مالية.

رسوم الخدمات المتعلقة بالتدقيق

تغطي "رسوم الخدمات المتعلقة بالتدقيق" خدمات التدقيق الأخرى وخدمات التصديق والخدمات المقدمة فيما يتعلق ببعض الإجراءات المتفق عليها وتقارير التصديق الأخرى (مثل إصدار السندات أو أي شهادة أخرى تتطلب مراجعة المدقق). وكذلك مسائل الإبلاغ والامتثال. وتعتبر رسوم الخدمات المتعلقة بالتدقيق رسوماً يتم إصدار فواتير بها أو يتوقع أن يتم إصدار فواتير بها مقابل الخدمات المقدمة في كل سنة مالية.

الرسوم الضريبية

تغطي "الرسوم الضريبية" رسوم الامتثال للضرائب وضريبة القيمة المضافة والخدمات الاستشارية والتخطيط التي يتم إصدار فواتير بها أو يتوقع أن يتم إصدار فواتير بها مقابل الخدمات المقدمة خلال كل سنة مالية.

رسوم أخرى

تشمل "جميع الرسوم الأخرى" بشكل أساسي المبالغ التي تم إصدار فواتير بها أو التي من المتوقع دفعها مقابل استخدام البنك للمدقق الخارجي لتقديم التوجيه فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم تغطيتها في الفئات الثلاث المذكورة أعلاه. يتم الموافقة على كافة الخدمات من قبل لجنة التدقيق وهي خاضعة للرقابة لضمان عدم المساس باستقلالية المدققين الخارجيين عند تقديمهم خدمات أخرى.

تتألف لجنة التدقيق في بنك أبوظبي التجاري من أربعة أعضاء في مجلس الإدارة، وقد قرر المجلس أن تتكون اللجنة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق الأنظمة المعمول بها.

تضطلع الإدارة بمسؤولية إعداد رفع التقارير بشكلٍ عام، وذلك فيما يختص بالبيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري، ومراجعات المدقق الخارجي، وتؤكّد فاعلية الضوابط الداخلية المعنية برفع التقارير المالية. وتضطلع شركة "كيه بي إم جي" - المدقق الخارجي المستقل لبنك أبوظبي التجاري - بتخطيط وإجراء تدقيق مستقل للبيانات المالية الموحدة للبنك، طبقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإبداء الرأي بشأن التزام البيانات المالية لبنك أبوظبي التجاري بتلك المعايير، وكذلك بشأن مدى فاعلية الضوابط الداخلية المعنية برفع التقارير المالية. وتضطلع لجنة التدقيق بمتابعة هذه العمليات والإشراف عليها.

تتولى لجنة التدقيق تقييم مؤهلات وأداء وجوده واستقلالية المدقق الخارجي سنوياً. وقد قامت اللجنة بمراجعة ومناقشة البيانات المالية التي تمت مراجعتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مع الإدارة والمدقق الخارجي، وحصلت على تقييم الإدارة، وتقييم المدقق الخارجي للرقابة الداخلية في البنك على التقارير المالية.

بالإضافة إلى ذلك، ناقشت لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي المسائل التي يتعيّن على شركات المحاسبة القانونية المسجلة تليغها للجان التدقيق، وفق الأنظمة المعمول بها.

كما ناقشت وأكّدت اللجنة مع المدققين الخارجيين استقلاليتهم عن بنك أبوظبي التجاري، وتلقّت كافة الإفصاحات والمراسلات المقررة من قبل ميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الذي أصدره مجلس المعايير

تقرير لجنة التدقيق حول اختيار المدقق الخارجي

الأخلاقية الدولية للمحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بأعمال اللجنة من حيث تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري في دولة الإمارات. وقد أفادت اللجنة بأن المدقق الخارجي قد استوفى المسؤوليات الأخلاقية الأخرى.

واستناداً إلى المراجعات والمناقشات المشار إليها أعلاه، فقد أوصت لجنة التدقيق مجلس الإدارة بتضمين البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والإيضاحات ذات الصلة، في التقرير السنوي لبنك أبوظبي التجاري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الجدير بالذكر أن المدقق الخارجي لم يقدم أي تحفظات فيما يخص البيانات المالية السنوية لبنك أبوظبي التجاري للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إعداد لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

مسؤوليات اللجنة التنفيذية للإدارة ولجان الإدارة

لمحة عامة عن اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها

قام مجلس الإدارة بتفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات إلى اللجنة التنفيذية للإدارة ضمن نطاق اختصاصاتها، وذلك لدعم الرئيس التنفيذي للمجموعة في إدارة الأعمال وتنفيذ استراتيجية البنك وسياساته الخاصة بمستوى تقبل المخاطر.

وتمارس اللجنة التنفيذية للإدارة مسؤولياتها بصفتها اللجنة الإدارية العليا التي تشرف على جميع أعمال وعمليات البنك، وهي مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والرشيدة لأعمال البنك. وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على المبادرات المؤسسية والإجراءات وعمليات اتخاذ القرار في الإدارة التنفيذية وضمان اتسامها بالشفافية التامة وكذلك التأكد من وضوح أدوار وصلاحيات ومسؤوليات كبار الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة بتعزيز ثقافة العدالة والشفافية والإفصاح بما يضمن حماية مصالح المساهمين والعملاء والموظفين في جميع الأوقات.

تشتمل مهام اللجنة التنفيذية للإدارة على ما يلي:

- وضع الهيكل التنظيمي للإدارة ولجان الإدارة
- تطبيق الاستراتيجيات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والتوصية بالقرارات الاستراتيجية والسياسات
- تقديم التوصيات بشأن الموازنة السنوية للبنك وخطة التمويل
- اعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مجموعة أعمال
- الموافقة على المواضيع المتعلقة بالأسهم والاستثمارات الأخرى والنققات ضمن الحدود المعينة المصرح بها من قبل مجلس الإدارة
- اعتماد تأسيس الفروع والوكالات والمشاريع المشتركة والشركات التابعة وتعيينات أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة
- اعتماد المخاطر الائتمانية وإصدار أدوات تمويل الديون ومنتجات التحوط والاستثمارات ضمن الحدود المعينة المصرح بها من قبل مجلس الإدارة

وتختص لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة بتعيين جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للإدارة بناءً على توصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك صيما هو موضح في قسم الإدارة التنفيذية في هذا التقرير. ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويدعمه كبير المسؤولين الماليين للمجموعة في ممارسة مهامه وذلك بصفته نائب رئيس اللجنة.

لجان الإدارة

قامت اللجنة التنفيذية للإدارة بتشكيل لجان فرعية لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في مجالات مثل الائتمان والمخاطر والنققات الرأسمالية والامتثال والاستدامة. ويلخص الجدول أدناه اللجان الفرعية التي تم تشكيلها وصلاحيات كل منها وعدد الاجتماعات التي تم عقدها على مدار العام.

اللجنة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٣	مسؤوليات اللجنة
اللجنة التنفيذية للإدارة	٢٣	اللجنة التنفيذية للإدارة هي اللجنة الإدارية العليا التي تشرف على جميع الأعمال والعمليات التشغيلية للبنك، وهي مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة السليمة والرشيدة لأعمال البنك اليومية.
لجنة الأصول والالتزامات	٩	صياغة استراتيجية البنك الشاملة لإدارة الأصول والالتزامات، وتنفيذ الاستثمارات ومعاملات الأصول / الالتزامات ضمن نطاق صلاحياتها، وتقديم التوصيات للجنة التنفيذية للإدارة ومجلس الإدارة بشأن الاستثمارات ومعاملات الأصول / الالتزامات التي تتجاوز تلك الحدود.
لجنة إدارة المخاطر	٨	دراسة مستوى تقبل البنك للمخاطر، ووضع سياسات المخاطر ورفع التوصيات المتعلقة بها، وتقديم الإرشادات للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المخاطر العامة والمسائل المتعلقة بسياسة المخاطر.
لجنة الائتمان	٤٣	اعتماد الائتمان ضمن نطاق صلاحياتها، ورفع التوصيات إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة بشأن تسهيلات الائتمان التي تتخطى الحدود المسموح بها.
لجنة المصروفات الرأسمالية	١١	مراجعة مصروفات رأس المال للمشاريع والموافقة عليها ضمن نطاق صلاحياتها، وتقديم التوصيات إلى لجنة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشأن مصروفات رأس المال التي تتجاوز تلك الحدود.
لجنة إدارة الأداء المالي	١٠	مراقبة الأداء المالي لمجموعات الأعمال.
لجنة تحصيل الديون	٨	إدارة عمليات إعادة الجدولة والتسوية وشطب الديون.
لجنة استراتيجيات المجموعة	١١	استعراض التقدم المحرز في أهداف استراتيجية المجموعة والمشاريع والمنجزات.
لجنة نظام إدارة المخاطر	٧	الإشراف على جميع الشؤون المرتبطة بالمخاطر (التطور النموذجي للمخاطر والإشراف عليه والتحقق من صحته) لتحقيق الاستفادة القصوى منه في صنع القرارات، بما يشمل الإشراف على كافة النماذج المستخدمة في تقييم المخاطر وإدارة رأس المال واختبارات تحمل الضغوط.
لجنة الاستدامة	0	تقديم التوصيات بشأن استراتيجية الاستدامة والتأكد من تنفيذها على مستوى المجموعة ورفع تقارير الإنجاز والتنفيذ.
		تعطي اللجنة الأولوية لممارسات الاستدامة بما يمكّن المجموعة من مواءمة أهدافها واستراتيجياتها مع المسؤولية البيئية واستدامتها على المدى الطويل، كما تشجع هذه اللجنة التدابير الرامية إلى دمج ممارسات الاستدامة في أعمال المجموعة واستراتيجيتها.
لجنة الامتثال	٧	الإشراف على كافة الشؤون التنظيمية بما في ذلك التفتيشات الرقابية، والتسريع في إتمام جميع الإجراءات الواجبة، مع ضمان وضوح الرؤية والمسؤولية والمساءلة، والتأكد من تنفيذ المتطلبات التنظيمية في الوقت المناسب ووضع هيكل متين للحوكمة وفق المعايير التنظيمية.

عقدت اللجنة التنفيذية للإدارة ٢٣ اجتماعاً على مدار العام ٢٠٢٣ ناقشت خلالها عدداً من المواضيع المحورية ضمن نطاق صلاحياتها.

تفويض الصلاحيات

يعتبر مجلس الإدارة السلطة النهائية المسؤولة عن إدارة البنك بموجب الأنظمة المعمول بها. وبناءً عليه، قام مجلس الإدارة بإصدار توكيل رسمي موثق حسب الأصول لتفويض صلاحيات محددة إلى رئيس مجلس الإدارة ("التوكيل الرئيسي") وبعد انتهاء مدة التوكيل الرئيسي يقوم مجلس الإدارة بإصدار توكيل رسمي جديد إلى رئيس مجلس الإدارة. وبدوره يقوم رئيس مجلس الإدارة بإصدار توكيل رسمي موثق حسب الأصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لتنفيذ مهام إدارة الأعمال اليومية للبنك.

ويجوز للرئيس التنفيذي للمجموعة تفويض صلاحيات فرعية إلى الإدارة التنفيذية أو أي مسؤول في البنك. وعلى أي حال، فإن صلاحية كافة التوكيلات التي يتم إصدارها إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للإدارة بموجب التوكيل الرئيسي لا تتجاوز ثلاث سنوات، بشرط ألا تتجاوز مدة سريانها صلاحية التوكيل الرسمي.

وفي نهاية العام ٢٠٢٣ أصدر أعضاء الإدارة التنفيذية المدرجين في الجدول توكيلات رسمية موثقة حسب الأصول. وبناءً عليه، يتم إصدار التفويضات الفرعية إلى موظفين محددين في البنك ومكاتب المحاماة والأطراف الخارجية الأخرى وفقاً لمتطلبات العمل؛ علماً بأن مجلس إدارة البنك لم يقم بتفويض صلاحياته بشكل مطلق.

مبادئ إرشادية

يدعم بنك أبوظبي التجاري مستويات المكافآت الضرورية لاستقطاب وتحفيز والاحتفاظ بموظفين يتمتعون بالمهارات اللازمة لقيادة وإدارة الأعمال وتقديم خدمات عالية الجودة في بيئة تنافسية. وتم تصميم نهجنا المرتبط بالأداء بطريقة تضمن الاحتفاظ بولاء الموظفين واستمرارهم في العمل لدى البنك وتحفيزهم على أداء أعمالهم وفقاً لأعلى مستويات الكفاءة بما ينسجم مع إدارة المخاطر بشكل فاعل.

ومع ذلك، فإن هيكل الأجور المعتمد في البنك يتسم بالتحفظ، حيث نعتمد ممارسات وسياسات تعزز الإدارة الفعّالة للمخاطر، وتتم هيكلة حزم المكافآت لتعكس وتتناسب مع المهام والمسؤوليات العادلة والمنصفة، وتتضمن مكافآت واضحة وقابلة للقياس مرتبطة بالأداء على مستوى

تعريفات الرواتب ومحتوياتها

الراتب الثابت والمزايا	
التعريف	المحتويات
تتماشى سياسة بنك أبوظبي التجاري الخاصة بالراتب الثابت مع أهداف البنك الرامية إلى تحقيق الصدارة العالمية على مستوى القطاع، ويتم مراجعة الراتب الثابت استناداً إلى مهام الوظيفة ومعدل الأجر في السوق لكل وظيفة ويتأثر بمساهمات الموظف مع مرور الوقت.	<ul style="list-style-type: none">الراتب الأساسي علاوة عامة علاوة اجتماعية (لمواطني دولة الإمارات) علاوات خاصة بالوظيفة مزايا تعتمد على الدرجة الوظيفية مثل: <ul style="list-style-type: none">تذاكر السفر في الإجازة التأمين الصحي الخاص تغطية التأمين على الحياة بدل تعليم الإجازة السنوية
المكافأة المتغيرة	
التعريف	معايير الأداء
يمكن أن يحصل الموظفون على راتب متغير استناداً إلى أدائهم الفردي وأداء الأعمال على مدار العام. ونظراً لارتباط المكافأة المتغيرة بالأداء، فإن البنك لا يضمن الحصول عليه وقد يتغير مبلغ الراتب، إن وجد، كل عام. تخضع مكافآت الرواتب المتغيرة للتأجيل والاستحقاق كما هو موضح بالتفصيل في القسم التالي - إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك.	تعتمد مبالغ المكافآت الفردية على ثلاثة عوامل: <ul style="list-style-type: none">الأداء الفردي أداء وظائف الأعمال الأداء الشامل للبنك

يتم منح المكافأة المتغيرة بعد ثلاث سنوات من تاريخ المكافأة.

مكافآت وحوافز الموظفين

المجموعة والأقسام والموظفين بصورة فردية حسبما ينطبق، حيث لا يتم دفع المكافآت إلا على أساس نظام صارم لتقييم الأداء والقرارات الإدارية المستنيرة وعملية المراجعة والموافقات.

إجمالي المكافآت - المحتويات الرئيسية

إن موظفي بنك أبوظبي التجاري مؤهلون للحصول على ثلاثة أنواع من المكافآت هي الراتب الثابت والمزايا، والمكافأة المتغيرة وخطط الحوافز. ويوازن برنامج المكافآت في البنك بين الحوافز قصيرة وطويلة الأجل، بما يتماشى مع مصالح البنك ومساهميه وموظفيه.

^[1] كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

^[2] توفي السيد / تيلك سيلفا في يناير ٢٠٢٤ وعليه لم يعد التوكيل الرسمي الخاص به نافذاً

خطة الحوافز	
التعريف	معايير الاختيار

اعتمد البنك برنامج حوافز ناجح قائم على منح أسهم للموظفين الذين يشغلون مناصب عليا والموظفين من المواطنين الذين يقدمون أداءً عالياً.

صُممت خطة حوافز الموظفين، وهي مستقلة عن مكافآت الرواتب المتغيرة، لضمان استمرارية الأعمال من خلال الاحتفاظ بولاء الموظفين وتخفيف مخاطر تغيير أوضاع الموظفين والمخاطر التشغيلية ذات الصلة. يخضع الترشح للانضمام إلى خطة الحوافز للتقدير المطلق للجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة.

لا يتأهل أعضاء اللجنة التنفيذية للإدارة للانضمام إلى الخطة.

يتم منح مكافآت خطة الحوافز بعد أربع سنوات من تاريخ المكافأة.

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل المكافأة المتغيرة على مستوى البنك

إطار عمل وحوكمة المكافأة المتغيرة في بنك أبوظبي التجاري - حقائق رئيسية

• يعكس الأداء الفردي ووظائف الأعمال والأداء على مستوى البنك

• يميز بين وظائف البنك المختلفة بغرض التأكد من مواءمتها مع الظروف السائدة في السوق ذات الصلة

• يشمل مكافآت على شكل نقد و / أو أسهم، يتم تأجيلها إلى بعد حدود معينة ويحد أقصى 3 سنوات

• تخضع المكافآت للحد الأدنى والحد الأقصى وقواعد الاسترداد وأحكام تخفيض المكافأة وتأجيلها والاحتفاظ بها

• يديره خبراء متخصصون في شؤون المكافآت من ذوي الخبرة في حوكمة جميع أنواع المكافآت والمزايا

• يتم تصميمه ومراجعته بالتعاون مع مستشارين خارجيين مستقلين يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

• يعتمد على المقارنة المعيارية الخارجية المنتظمة لضمان التوافق مع أفضل الممارسات العالمية والمحلية المستحدثة

• تنطوي على المراقبة المستمرة للتطورات في حوكمة المكافآت بما يضمن تطوّر جميع خطط الرواتب المتغيرة بما يتماشى مع البنك والمستجدات الخارجية

• تم تصميمه لتجنب المخاطر المفرطة

• يتضمن الحد الأدنى من قاعدة حصص الملكية لكبار الموظفين

• يوفق بين مصالح الموظفين والمصالح طويلة الأجل للبنك والمساهمين

إشراف لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

تشرف لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة على تصميم وتشغيل وأداء إطار العمل وتخصيص المكافآت، بما في ذلك المبالغ الإجمالية وتوزيع المكافآت بين خطوط الأعمال وكذلك المكافآت المخصصة للإدارة التنفيذية. كما تحرص اللجنة على أن يقوم استشاري خارجي مستقل بإجراء ممارسات التقييم والمراجعة المنتظمة لحجم وتصميم وفعالية إطار عمل الرواتب المتغيرة والمكافآت في البنك، وقد تم إجراء المراجعة الأخيرة خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ من قبل شركة "ميرسر".

المكافآت الممنوحة خلال السنة المالية

المكافآت - ألف درهم		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	الإدارة	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	الإدارة	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	
مكافآت ثابتة	عدد الموظفين	١١٢ ^(١)	١٤	١٤	٤٤
	إجمالي المكافآت الثابتة ^(أ)	٣٨,٩٥٣	٣٩,٠٥٧	٦٦,٣٧٧	٥٧,٣٦٤
	منها: المكافآت النقدية [الراتب شاملًا الأجر الأساسي والعلاوات العامة والعلاوات الاجتماعية (للمواطنين)]	٦٢,١٥٥	٦٢,٢٤٥	١٣,٠١٩	١٣,٠١٩
	منها: المكافآت المؤجلة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المكافآت المتغيرة	عدد الموظفين	١١٢ ^(١)	١٤	١٤	٤٤
	إجمالي المكافآت المتغيرة ^(ب)	٥٦,٤٣١	٧٢,٩٥٠	٣٦,١٤٧	٢٢,٨٢٦
	منها: المكافآت النقدية	٢٦,٤٩٨	٣٨,٢٩٧	١٣,٠١٩	١٣,٠١٩
	منها: المكافآت المؤجلة	٢٢,٢٦٨	٣٤,٦٥٣	٦,٠١٦	٦,٠١٦
منها: الأسهم والأدوات الأخرى ذات العلاقة بالأسهم	١١,١٣٤	١٣,٧٦٦	٧,٣٣٠	٧,٣٣٠	
منها: مكافآت نقدية	١١,١٣٤	١٣,٧٦٦	٧,٠٠٣	٧,٠٠٣	
منها: مكافآت أخرى (مزايا لمرة واحدة طويلة الأجل للموظفين المتقاعدين)	٧,٦٦٥	٧,١٢١	٣٠٢	٣٠٢	
إجمالي المكافآت ^{(أ) + (ب)}	٩٥,٣٨٥	١١٢,٠٠٧	١٠٢,٥٢٤	١٢٨,٧٢١	

المكافآت الخاصة

إجمالي المبلغ - ألف درهم		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	علاوات مضمونة	مكافآت بداية الخدمة	مكافآت إنهاء الخدمة	الحوافز	
	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	إجمالي المبلغ
الإدارة التنفيذية	-	-	-	-	٦,٩٠٤
المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	٥	-	١,٧٠٩	-
الإجمالي	-	٦	-	٢,٤١١	٦,٩٠٤

إجمالي المبلغ - ألف درهم		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	علاوات مضمونة	مكافآت بداية الخدمة	مكافآت إنهاء الخدمة	الحوافز	
	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	عدد الموظفين	إجمالي المبلغ	إجمالي المبلغ
الإدارة التنفيذية	-	-	-	-	-
المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	٢	-	٥٥٠	-
الإجمالي	-	٢	-	٥٥٠	-

^[1] يشمل ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة، كبير مسؤولي الامتثال، كبير مسؤولي الائتمان، كبير المسؤولين الماليين للمجموعة، كبير المدققين الداخليين للمجموعة، كبير مسؤولي العمليات المصرفية للمجموعة، كبير مسؤولي المخاطر، المستشار العام للمجموعة، رئيس مجموعة الموارد البشرية، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات، رئيس الخزينة للمجموعة.

^[2] يشمل ذلك ٤٦ موظفًا في الخدمة و٧ موظفين تركوا الخدمة خلال عام ٢٠٢٣.

^[3] يشمل ذلك المكافأة المتغيرة الممنوحة خلال عام ٢٠٢٣ وتستثنى المكافآت المتغيرة الممنوحة خلال السنوات السابقة والتي يتم استحقاقها في عام ٢٠٢٣.

تشكل المكافآت المؤجلة جزءاً من إطار عمل المكافأة المتغيرة الذي اعتمده البنك بهدف تحفيز الموظفين على تقديم أداء أفضل على المدى المتوسط والطويل لأعمال البنك، ولتعزيز التعاون عبر قطاعات الأعمال وترسيخ ثقافة الشراكة، وذلك بما يضمن مواءمة مصالح الموظفين مع مصالح مساهمي البنك والاحتفاظ بالموظفين القادرين على المساهمة بشكل كبير في أداء البنك.

المكافآت المؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		ألف درهم	
	إجمالي قيمة المكافآت المؤجلة المستحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات صريحة لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات ضمنية لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية	
المكافآت المؤجلة والمحتفظ بها					
يشمل هذا المكافآت المؤجلة من السنوات السابقة والتي تستحق في ٢٠٢٤ فصاعداً	١١,٣٤٢	-	-	١١,٣٤٢	
موظفو الإدارة التنفيذية / المناصب ذات المهام الحساسة					
المكافآت النقدية	الإدارة التنفيذية	-	-	١١,٣٤٢	١٠,٨٨٥
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٨,٥٧٤	٧,٣٥٧
الأسهم	الإدارة التنفيذية	-	-	١١,٣٤٢	٩,٩٠٥
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٦,٨٣٤	٥,٦٤٦
أدوات مالية مرتبطة بالنقد	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
أخرى	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
الإجمالي	الإدارة التنفيذية	٢٢,٦٨٤	٢٢,٦٨٤	٢٢,٦٨٤	٢٠,٧٩٠
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	١٥,٤٠٨	١٥,٤٠٨	١٥,٤٠٨	١٣,٠٠٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		ألف درهم	
	إجمالي قيمة المكافآت المؤجلة المستحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات صريحة لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات ضمنية لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية	
يشمل هذا المكافآت المؤجلة من السنوات السابقة والتي استحققت في ٢٠٢٣	١١,٣٤٢	-	-	١١,٣٤٢	
موظفو الإدارة التنفيذية / المناصب ذات المهام الحساسة					
المكافآت النقدية	الإدارة التنفيذية	-	-	١١,٣٤٢	١٠,٨٨٥
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٨,٥٧٤	٧,٣٥٧
الأسهم	الإدارة التنفيذية	-	-	١١,٣٤٢	٩,٩٠٥
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٦,٨٣٤	٥,٦٤٦
أدوات مالية مرتبطة بالنقد	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
أخرى	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
الإجمالي	الإدارة التنفيذية	٢٢,٦٨٤	٢٢,٦٨٤	٢٢,٦٨٤	٢٠,٧٩٠
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	١٥,٤٠٨	١٥,٤٠٨	١٥,٤٠٨	١٣,٠٠٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		ألف درهم	
	إجمالي قيمة المكافآت المؤجلة من السنوات السابقة والتي تستحق في ٢٠٢٣	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات صريحة لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المعدلة خلال السنة لخضوعها لتعديلات ضمنية لاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة خلال السنة المالية	
يشمل هذا المكافآت المؤجلة من السنوات السابقة والتي استحققت في ٢٠٢٢	١٠,٧٤٣	-	-	١٠,٧٤٣	
موظفو الإدارة التنفيذية / المناصب ذات المهام الحساسة					
المكافآت النقدية	الإدارة التنفيذية	-	-	١٠,٧٤٣	١٧,٢٧٠
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٥,٦٩٤	٦,٧٦١
الأسهم	الإدارة التنفيذية	-	-	١٠,٧٤٣	٩,٣٦٧
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	٤,٧٣٥	٣,٠٧٦
أدوات مالية مرتبطة بالنقد	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
أخرى	الإدارة التنفيذية	-	-	-	-
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	-	-	-	-
الإجمالي	الإدارة التنفيذية	٢١,٤٨٦	٢١,٤٨٦	٢١,٤٨٦	٢٦,٦٣٧
	المناصب الأخرى ذات المهام الحساسة	١٠,٤٢٩	١٠,٤٢٩	١٠,٤٢٩	٩,٨٣٧

مشاركة أصحاب المصالح بأعمالنا والإفصاحات ذات الصلة

علاقات المستثمرين

يلتزم البنك بتطبيق أعلى معايير الشفافية وتعزيز إفصاحاته بصفة منتظمة بما يضمن تطبيق أفضل المعايير الدولية والمحلية.

وتواصل إدارة علاقات المستثمرين الوفاء بالتزامها بالمشاركة الاستباقية والتواصل الفعال مع المساهمين والمستثمرين المحتملين من خلال نشر المعلومات المالية وغير المالية في وقتها المناسب عبر مختلف المنصات والقنوات، بما في ذلك تقديم تحديثات منتظمة للسوق عبر التقارير الربع سنوية بالإضافة إلى البيانات الصحفية والنتائج السنوية عبر التقرير السنوي الشامل.

وفي عام ٢٠٢٣، التقى البنك مع أكثر من ٤٤٠ مستثمر من خلال عدد من الاجتماعات الفردية والجلسات الترويجية، وشارك في تسعة مؤتمرات لمستثمرين رفيعي المستوى. كما قمنا بتحسين وتوحيد إفصاحاتنا، مع تقديم إرشادات متوسطة المدى حول المقاييس الرئيسية لإتاحة المزيد من الشفافية حول أوضاع السوق. وقمنا خلال العام ٢٠٢٣ بإصدار تقرير السندات الخضراء الأول لبنك أبوظبي التجاري، الذي يتضمن معلومات وبيانات متعمقة حول تأثير محفظة القروض الخضراء المؤهلة للبنك.

وقد شهد هذا العام نشاطاً ملحوظاً للبنك على مستوى إصدار السندات، وذلك من خلال الإصدار الثاني للسندات الخضراء وإصداره لسندات من الشق الأول لرأس المال، مما يعكس الثقة العالية التي يوليها المستثمرون على مستوى العالم في البنك.

وجاء التزامنا بمشاركة المستثمرين وشفافية التعامل معهم بنتائج مثمرة، حيث ارتفعت نسبة ملكية الأجانب لتبلغ ١٨,١٦٪ مقارنة بنسبة العام السابق التي بلغت ١٧,٤٢٪.

للمزيد من التفاصيل حول إفصاحات بنك أبوظبي التجاري إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام ٢٠٢٣، يرجى زيارة الصفحة المخصصة لعلاقات المستثمرين على موقع البنك adcb.com/ir أو الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية adx.ae.

وتأكيداً على مدى أهمية وفعالية التواصل على المستوى الداخلي في البنك، نسعى دوماً لضمان أن يكون الموظفين على اطلاع دائم بكافة التطورات التي تشمل الأداء المالي للبنك وتوجهه الاستراتيجي وأهدافه، ومستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

التواصل مع دائرة علاقات المستثمرين، يرجى الاتصال على:

هارش فاردان

رئيس - علاقات المستثمرين

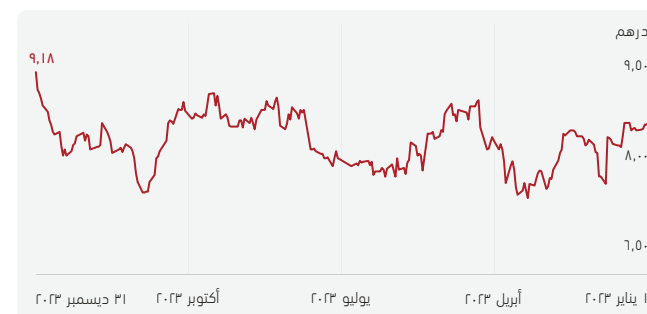
٣٥٦٧ ٢ ٦٩٧ ٩٧١+

ir@adcb.com

adcb.com/ir

أداء سعر سهم بنك أبوظبي التجاري وحجم التداول

أداء سعر السهم في العام ٢٠٢٣



الأداء المقارن لسعر سهم بنك أبوظبي التجاري في العام ٢٠٢٣

المتغير	سعر الإغلاق (ديسمبر ٢٠٢٢)	سعر الإغلاق (ديسمبر ٢٠٢٣)	نسبة التغيير
بنك أبوظبي التجاري	٩,١٨ درهم	٩,١٨ درهم	٪٢+
سوق أبوظبي للأوراق المالية	١٠,٢١١,٠٩	٩,٥٧٧,٨٥	٪٦-
مؤشر بنوك MSCI للأسواق الناشئة	٣٥٤,٤٦	٣٢٨,٥١	٪٨+

أداء سعر سهم بنك أبوظبي التجاري وحجم التداول الشهري في العام ٢٠٢٣

الصفقات	حجم التداول	القيمة (درهم إمارات)	أقل سعر (درهم إمارات)	أعلى سعر (درهم إمارات)	نسبة التغيير	التغيير	سعر الإغلاق (درهم إمارات)	السعر الافتتاحي (درهم إمارات)	يناير
١٦,١٣٢	٥٧,٩٠٧,٧٩٥	٥١٤,٠٤١,٣٩١	٨,٣١٠	٩,١٠٠	(٦,٥٦)	(٠,٥٩)	٨,٤١٠	٩,٠٢٠	يناير
١٥,٥٥٨	٦٨,٨٩٢,٢٨٦	٦٠٤,٣٦٦,٧٠٦	٨,٣٨٠	٨,٩٩٠	(٠,٣٦)	(٠,٠٣)	٨,٣٨٠	٨,٥٨٠	فبراير
١٧,٣٣٩	٨١,٣٦٣,٥٦٦	٦٧٩,١٥٥,٦٤٤	٨,٠٣٠	٨,٦٧٠	(٠,٩٥)	(٠,٠٨)	٨,٣٠٠	٨,٤٥٠	مارس
١٠,٠٢٥	٤٦,٢٩٥,٩٥٨	٤٠١,٢٤٣,٣٦١	٨,٢٧٠	٨,٩٠٠	٦,٢٧	٠,٥٢	٨,٨٢٠	٨,٣٨٠	أبريل
١٦,١٩٤	٦٦,٦٣٤,١٤٩	٥٥٠,١٨١,٦٧٩	٧,٨٨٠	٨,٨٤٠	(٩,٤١)	(٠,٨٣)	٧,٩٩٠	٨,٨١٠	مايو
١٠,٠٦٠	٤٩,١٥٨,٠٥٤	٣٩٨,١٢٦,١٨١	٧,٩٥٠	٨,٢٣٠	١,٥٠	٠,١٢	٨,١١٠	٧,٩٩٠	يونيو
١٢,٦٦٢	٦٣,٤٦٧,٤٠٥	٥٣٢,٢٢٨,٩٤٤	٨,٠٨٠	٨,٨٧٠	٨,٢٦	٠,٦٧	٨,٧٨٠	٨,١٢٠	يوليو
١٢,٦٦٠	٥٨,٠٣٣,١٠٦	٥٠٥,٧٣٥,٠٧١	٨,٥٠٠	٨,٩٢٠	(١,٧١)	(٠,١٥)	٨,٦٣٠	٨,٧٨٠	أغسطس
١٢,٣١٢	٦٤,١٧٥,٨٣٤	٥٥٩,٧٠٠,٧٠٧	٨,٤٦٠	٨,٩٥٠	٠,٢٣	٠,٠٢	٨,٦٥٠	٨,٦٢٠	سبتمبر
٢١,٩٧٣	٨٦,٢٢٠,١٧٥	٧١٥,٣٢٠,٦٠٧	٧,٧٣٠	٨,٨٩٠	(٧,١٧)	(٠,٦٢)	٨,٠٣٠	٨,٦٧٠	أكتوبر
١٦,٠٩٧	٨٤,٨٥١,٢٦٣	٧٠٩,٩١٥,٧٨١	٧,٩٥٠	٨,٦٠٠	٤,٦١	٠,٣٧	٨,٤٠٠	٨,٠٣٠	نوفمبر
١٠,٢٤٠	٧٩,٠٣٣,٥٦٥	٦٧٨,٤٣٥,٢٣٤	٨,١٦٠	٩,١٨٠	٩,٢٩	٠,٧٨	٩,١٨٠	٨,٣٨٠	ديسمبر
١٧١,٢٥٢	٨٠٦,٠٣٣,١٥٦	٦,٨٤٨,٤٥١,٣٠٧							

قد لا تكون الأرقام المجمعة دقيقة نظراً للاختلافات التقريب المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية ملاحظة: لم يتم حصول أي صفقات تداول كبرى خلال العام ٢٠٢٣

هيكل ملكية المساهمين

تفاصيل حول المساهمين

فيما يلي توزيع ملكية مساهمي بنك أبوظبي التجاري كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

تصنيف المساهمين ^(١)	نسب الحصص المملوكة		
	أفراد	شركات	جهات حكومية
مواطنون	١٣,٥٩٪	٧,٠٢٪	٦١,٥٤٪
عرب	٠,٤٠٪	٠,٨٠٪	٠,٠١٪
أجنبي	٠,٤٨٪	١٦,١٧٪	٠,٠٠٪
الإجمالي	١٤,٤٧٪	٢٣,٩٩٪	٦١,٥٥٪

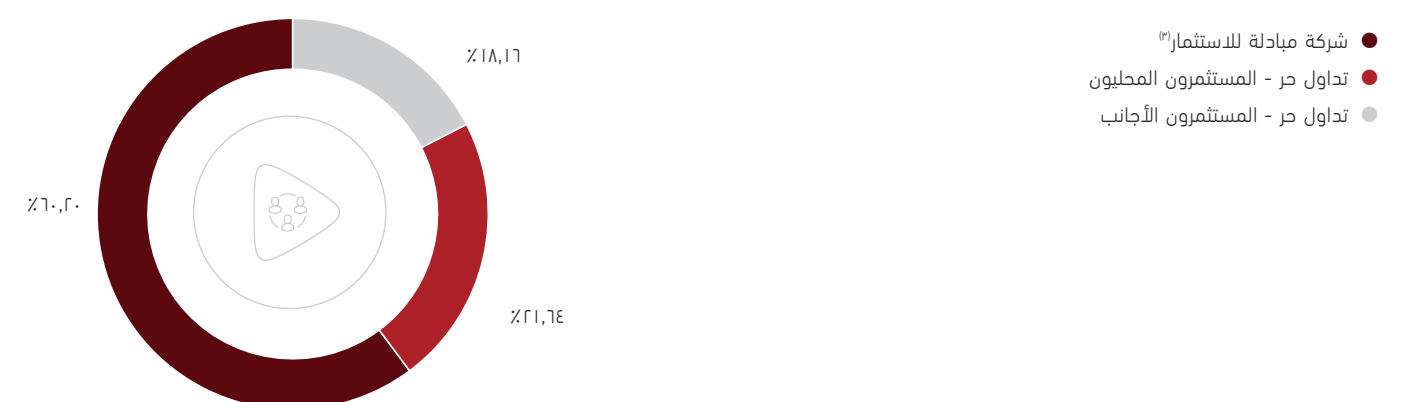
توضيحات إضافية عن ملكية المساهمين كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال البنك
أقل من ٥٠,٠٠٠	٢,٥٧١	١٩,٦٢٦,٧٤٢	٠,٢٧٪
من ٥٠,٠٠٠ لأقل من ٥٠٠,٠٠٠	٨٩٧	١٦٥,٨١٢,١٩٦	٢,٢٧٪
من ٥٠٠,٠٠٠ لأقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٢	٧٣٣,١٩٨,٥٦٠	١٠,٠٢٪
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠	٦,٤٠١,٣٠٩,٥١٢	٨٧,٤٥٪
الإجمالي	٤,٠١٠	٧,٣١٩,٩٤٧,٠١٠	١٠٠,٠٠٪

فيما يلي المساهمون الذين يمتلكون ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك كما بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال البنك
شركة المائة وأربعة عشر للاستثمار شركة الشخص الواحد ذ.م.م ^(٣)	٤,٤٠٦,٨٧٩,٠٩٤	٦٠,٢٠٪

هيكل ملكية المساهمين (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

قد لا تكون الأرقام المجمعة دقيقة نظراً للاختلافات التقريب.

(١) استناداً إلى تصنيف سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى فئات الأفراد والشركات والجهات الحكومية.

(٢) يعكس هذا نسبة حصص ملكية المساهمين من الحكومة (الحكومة الاتحادية، والحكومة المحلية، وصندوق التفاعل والجهات المملوكة بالكامل من قبل حكومة دولة الإمارات)، بما في ذلك ملكية حكومة أبوظبي الممثلة بشركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع من خلال شركتها التابعة شركة المائة وأربعة عشر للاستثمار شركة الشخص الواحد ذ.م.م.

(٣) تمتلك حكومة أبوظبي الممثلة بشركة مبادلة للاستثمار ش.م.ع من خلال شركتها التابعة، شركة المائة وأربعة عشر للاستثمار شركة الشخص الواحد ذ.م.م، ٦٠,٢٠٪ من رأس مال البنك.

اجتماعات الجمعية العمومية السنوية

وقد تم الإفصاح عن القرارات المذكورين سابقاً إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويمكن الاطلاع على الإفصاح على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية (adx.ae) والموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي التجاري adcb.com/ir.

يسمح نظام انعقاد اجتماعات الجمعية العمومية السنوية للمساهمين وممثليهم (بموجب توكيل رسمي) اختيار حضور الاجتماع شخصياً أو المشاركة عبر قنوات الاتصال الإلكترونية، والتصويت على بنود جدول الأعمال عبر الإنترنت.

وقد عقد البنك الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٣ وبلغت نسبة الحضور ٧٤,٣٪ من إجمالي المساهمين. وخلال الاجتماع، تمكّن المساهمون من ممارسة كافة حقوقهم بالكامل في حضور الاجتماعات والمشاركة فيها في الوقت الفعلي، وتم تمرير اثنين من القرارات الخاصة:

(أ) تعديل مواد النظام الأساسي للبنك

(ب) تجديد برامج إصدار أدوات الدين

اجتماع الجمعية العمومية	التاريخ	طريقة عقد الاجتماع	قرارات خاصة	نسبة الحضور
اجتماع الجمعية العمومية السنوي	٢٠ مارس ٢٠٢٣	الحضور شخصياً والمشاركة عبر قنوات الاتصال الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> تعديل مواد النظام الأساسي للبنك تجديد برامج إصدار أدوات الدين 	٧٤,٣٪

إطار عمل حوكمة الصيرفة الإسلامية

يُعدّ إطار عمل حوكمة الصيرفة الإسلامية أحد أهمّ أركانها، ويهدف إلى ضمان سلامة وأمن عملها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال وضع آليات واضحة وشفافة لرقابة وإدارة المخاطر، وتعزيز النزاهة والشفافية في تعاملاتها.

يتميّز إطار عمل حوكمة الصيرفة الإسلامية بالتركيز على القيم الأخلاقية، والالتزام بالالتزامات الشرعية، والشفافية في التعاملات، وذلك من خلال وضع آليات واضحة وشفافة لرقابة وإدارة المخاطر، وتعزيز النزاهة والشفافية في تعاملاتها.

يُعدّ إطار عمل حوكمة الصيرفة الإسلامية أحد أهمّ أركانها، ويهدف إلى ضمان سلامة وأمن عملها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال وضع آليات واضحة وشفافة لرقابة وإدارة المخاطر، وتعزيز النزاهة والشفافية في تعاملاتها.

يخضع البنك لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتشرف على أنشطته المصرفية الإسلامية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة التي تعتبر السلطة العليا داخل البنك للبت في كافة الأمور المتعلقة بالشرعية الإسلامية. تعمل اللجنة وفقاً للقرارات والمعايير والمبادئ الإرشادية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعيّة للمصرف المركزي، وتتبع الهيئة معايير الشرعية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بما يتوافق مع إطار عمل الحوكمة الشرعية المدرج في البنود المرجعية الخاصة باللجنة والتي وافق عليها أعضاء اللجنة وتحدد البنود المرجعية اختصاصات وإجراءات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة كعقد الاجتماعات وإصدار الفتاوى (التصريحات والموافقات) ومراجعة الأحكام الشرعية، والتقارير الشرعي السنوي.

تصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الفتاوى بخصوص المنتجات والخدمات الإسلامية، والمعاملات المخصصة لتأكيد مطابقتها لأحكام الشرعية الإسلامية، وتتضمن هذه العملية مراجعة هيكل المنتجات وكذلك العقود الإسلامية والوثائق القانونية والإجراءات التشغيلية وكافة الوثائق المرتبطة بالمنتجات. ويتم نشر الفتاوى الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على **الموقع الإلكتروني للبنك** ويتم توزيعها على كافة فروع البنك.

ويستند إطار عمل حوكمة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك على ثلاثة خطوط دفاع محددة في المعايير والتنظيمات الصادرة عن المصرف المركزي، حيث تشكل دوائر الأعمال خط الدفاع الأول، في حين تشكل

دائرة الرقابة الشرعية الداخلية - دائرة مستقلة ومنفصلة - خط الدفاع الثاني، وهي مسؤولة عن تطبيق والإشراف على حوكمة الشرعية في البنك.

وتتولى إدارة الرقابة الشرعية الداخلية المستقلة والمنفصلة، التي يترأسها رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والتي تمثل خط الدفاع الثالث، مسؤولية المراجعة والمراقبة الشرعية للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك. وتقدم إدارة الرقابة الشرعية الداخلية تقارير التدقيق الشرعي إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والإدارات الأخرى ذات الصلة وفقاً لمعايير وأنظمة وتعاميم وقرارات الهيئة العليا الشرعيّة للمصرف المركزي. ولضمان تحقيق الاستقلالية التامة عن الأعمال، يكون رؤوساء الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي مسؤولون أمام مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه فيما يتعلق بالترقيات والمكافآت وتقييم الأداء والعزل.

ويحتفظ البنك بمجموعة منفصلة من السجلات المالية للتأكد من تحقيق الفصل التام لدفاتر وسجلات حسابات الصيرفة الإسلامية عن نظيرتها التقليدية. وتتضمن الحسابات الموحدة للبنك نتائج أعمال بنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل في الإفصاحات.

يشغل السادة علماء الشرعية الموقرون المذكورة أسماؤهم في هذا القسم عضوية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية.

الأستاذ الدكتور جاسم الشامسي، رئيس اللجنة والعضو التنفيذي

الأستاذ الدكتور جاسم هو أول عالم إماراتي متخصص في الشريعة الإسلامية يترأس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك أبوظبي التجاري للصيرفة الإسلامية، وقد شغل منصب عميد كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة. ويشغل حالياً رئاسة وعضوية لجان الرقابة الشرعية الداخلية لدى العديد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، بالإضافة إلى عضوية الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الدكتور داود بن بكار، عضو اللجنة

الدكتور داود بن بكار هو عالم شريعة بارز حاصل على شهادته الجامعية الأولى في الشريعة من جامعة الكويت ثم حصل على الدكتوراه من جامعة سانت أندروز في المملكة المتحدة، ويشغل حالياً منصب رئيس المجلس الاستشاري الشرعي ولجنة الرقابة الشرعية في البنك المركزي الماليزي، وهيئة الأوراق المالية الماليزية وبنك أبوظبي الأول. كما يشغل عضوية العديد من لجان وهيئات الرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات حول العالم، وله مجموعة من المؤلفات في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي من أشهرها كتاب “Shari’ah Minds in Islamic Finance” و”An Insightful Journey into Emirates Airline Sukuk”.

الأستاذ الدكتور إبراهيم المنصوري، عضو اللجنة

الأستاذ الدكتور إبراهيم علي المنصوري حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، ويشغل حالياً منصب مدير مركز الشارقة الإسلامي لدراسات الاقتصاد والتمويل في جامعة الشارقة، بالإضافة إلى عضويته في هيئة تدريس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الجامعة. وهو عضو في لجان الرقابة الشرعية الداخلية لبنك دبي الإسلامي ومصرف الهلال ومصرف الشارقة الإسلامي وبنك ستاندرد تشارترد، وله عدّة دراسات وأوراق بحثية في مسائل معاصرة حول الصيرفة الإسلامية والعديد من القضايا الشرعية.

الدكتور سالم آل علي، عضو اللجنة

الدكتور سالم آل علي حاصل على دكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن في المملكة المتحدة ودرجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية الإسلامية من الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا. وقد حاز الدكتور سالم في عام ٢٠١٦ على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي، وله كتاب عن سوق الصكوك بعنوان “Raising Capital on Sukuk - Markets - Structural, Legal and Regulatory Issues”.

الدكتور أسامة محمد بحر، عضو اللجنة

يُعدّ الدكتور أسامة بحر أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتمد برأيهم من مملكة البحرين، وهو حاصل على درجة جامعية في الشريعة والدكتوراه من جامعة لاهاي في هولندا. ويتولى حالياً عضوية هيئة الرقابة الشرعية في شركة الإثمار القابضة في البحرين، وبنك العز الإسلامي في عُمان، ومصرف السلام في البحرين، وشركة إليانز تكافل وشركة إليانز جلوبال إنفستورز في البحرين. كما شغل سابقاً رئاسة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف السلام - البحرين.

السيد كامران شيرواني، أمين سر اللجنة

يشغل السيد/ كامران شيرواني منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية الداخلية في بنك أبوظبي التجاري، حيث يتولى من خلال منصبه تقديم الاستشارات الشرعية في جميع الأمور اليومية المتعلقة بالشرعية الإسلامية، والحصول على إرشادات واعتمادات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية فيما يتعلق بكافة الخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشرعية الإسلامية. وهو حاصل على شهادة في الشريعة والقانون من الجامعة الإسلامية العالمية وحاصل على شهادة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وهو مستشار ومدقق شرعي وقد عمل مستشاراً شرعياً لكبرى البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى.

^[1]

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك أبوظبي التجاري - الصيرفة الإسلامية

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين

صدر في: ٢٩ يناير ٢٠٢٤

إلى: مساهمي بنك أبوظبي التجاري، شركة مساهمة عامة ("المؤسسة")

السَّلَام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد، تُقدِّم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ("اللجنة") تقريرها عن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما يتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات الصلة ("المتطلبات الرقابية")، وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٣ ("السنة المالية").

١. مسؤولة اللجنة

تشمل مسؤولة اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية ما يلي:

أ. الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموائق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والبيانات المالية، والنفقات والمصروفات وتوزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها.

ب. وضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) كمعايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨ والنافذ بتاريخ ٢٠١٨/٩/١.

٣. المهام التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها عبر إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

أ. عقد (٦) اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.

ج. مراقبة الامتثال للسياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، وموائق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.

د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.

هـ. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.

و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات اللجنة بتجنب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها (إن وجدت) لصرفها في وجوه الخير.

ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الاحترازية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على المساهمين.

ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد إلى الحد المعقول من التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تؤكِّد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على الدعم اللازم من المؤسسة وإدارتها التنفيذية ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضادات بهدف التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة معقولة من الثقة إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص. ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تم اعتماد تقرير حوكمة الشركات لبنك أبوظبي التجاري للعام ٢٠٢٣ من قبل كبير مسؤولي الامتثال للمجموعة، وكبير مسؤولي المخاطر للمجموعة، وكبير مسؤولي التدقيق الداخلي للمجموعة، وكبير المسؤولين الماليين للمجموعة.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة

DocuSigned by:
معالي خلدون خليفة المبارك
رئيس مجلس الإدارة
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
8EA7D7250F364EC...

الدكتور/ أسامة بحر
عضو اللجنة

الدكتور/ سالم آل علي
عضو اللجنة

DocuSigned by:
سعادة / حسين النويس
رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
B0E619EC91E54E2...

DocuSigned by:
السيدة / عائشة الحلبي
رئيسة لجنة التدقيق
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
D8A62F0807964A3...

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم المنصوري
عضو اللجنة

الدكتور/ داود بن بكر
عضو اللجنة

السيد/ سعيد محمد حمد المزروعي
رئيس اللجنة التنفيذية
تمت الموافقة إلكترونياً
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.

DocuSigned by:
السيد/ كارلوس عبيد
رئيس لجنة المخاطر
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
5B19F1EF37BF4E2...

إدارات الرقابة الداخلية

الأستاذ الدكتور/ جاسم الشامسي
رئيس اللجنة

DocuSigned by:
السيد / بول كيتنغ
كبير مسؤولي المخاطر
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
5B4E7D656DE24FD...

DocuSigned by:
السيد / عبد الرزاق محمد
كبير مسؤولي التدقيق الداخلي
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
1FD670C04A8B449...

DocuSigned by:
السيد / ديباك كوهلر
كبير المسؤولين الماليين
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
9720F6148B7B41A...

DocuSigned by:
السيدة / رشا مرتضى
كبير مسؤولي الامتثال
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
C9E1DB1B17F141C...

مصرف الهلال - مجلس الإدارة



السيد / علاء عريقات
رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة مصرف الهلال

تم تعيين علاء عريقات رئيساً لمجلس إدارة مصرف الهلال في عام ٢٠١٩.

انضم علاء عريقات إلى بنك أبوظبي التجاري في يناير من عام ٢٠٠٤، حيث شغل العديد من المناصب التنفيذية العليا في البنك قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي في فبراير من عام ٢٠٠٩، وخلال مسيرته المهنية في القطاع المالي والمصرفي التي بدأت في عام ١٩٩١، تقلد العديد من المناصب رفيعة المستوى في مؤسسات مصرفية مرموقة تشمل بنكين رائدين على مستوى العالم.

ويتولى علاء عريقات، بحكم منصبه كرئيس تنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري، قيادة وتوجيه المجموعة وشركاتها التابعة لتحقيق الأهداف التي تلتزم بها المجموعة تجاه المساهمين، فضلاً عن قيادته لمسيرة نمو البنك وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة وذلك من خلال التنفيذ الفعّال لاستراتيجية البنك مع التركيز بشكل خاص على خدمة العملاء ومبادرات الابتكار الرقمي.

المناصب الخارجية:

- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق - غرفة أبوظبي
- عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة التدقيق والامتثال وحوكمة الشركات - شركة أبوظبي الوطنية للفنادق
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الموارد البشرية - معهد الإمارات المالي



السيد/ ديباك كوهلر
عضو مجلس إدارة

رئيس لجنة المخاطر

تم تعيين ديباك كوهلر عضواً في مجلس إدارة مصرف الهلال في العام ٢٠١٩ كما أنه يترأس لجنة المخاطر المنيقة عن مجلس الإدارة.

تم تعيين ديباك كوهلر كبيراً للمسؤولين الماليين لدى بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠٠٨، حيث يتولى مسؤولية التخطيط المالي للمجموعة وأداء مهام الأعمال والحوكمة وإعداد التقارير. وتشمل مسؤولياته أيضاً الإشراف المباشر على استراتيجية المجموعة وعلاقات المستثمرين وشؤون الضرائب، والأبحاث الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي للمجموعة والمشتريات بالإضافة إلى استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبنك. وكان قد عمل لمدة ١٥ سنة في بنك ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط وجمهورية كوريا شغّل خلالها عدة مناصب قيادية. وعمل قبل ذلك في مؤسستي "إرنست ويونج" و"برايس وترهاوس كوبرز" في منطقة الشرق الأوسط والهند، حيث تولى مهمة الإشراف على خدمات التأمين والاستشارات والخدمات التقنية. وهو خريج جامعة دلهي، وحاصل على زمالة معهد المحاسبين المجازين في الهند، وعضو منتسب في جمعية رؤساء الخزينة العامة للشركات (المملكة المتحدة).

ويتولى ديباك كوهلر، بصفته كبير المسؤولين الماليين لمجموعة بنك أبوظبي التجاري، مسؤولية توجيه الإدارة المالية والرقابة المالية في المجموعة وشركاتها التابعة، ودعم مهام الإدارة المالية لبنك أبوظبي التجاري، ومهام الرقابة، واستحداث القيمة وإيجاد أوجه التعاون لتحقيق أهداف البنك بما يتماشى مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد والسياسة الداخلية والالتزامات نحو الجهات التنظيمية الخارجية.

المناصب الخارجية:

- السيد/ ديباك كوهلر لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد/ كيفن تايلور
عضو مجلس إدارة

رئيس لجنة التدقيق

يشغل كيفن تايلور منصب عضو مجلس إدارة مصرف الهلال منذ عام ٢٠١٩، وهو يتمتع بخبرة عالمية في القطاع المصرفي والمالي لمدة تزيد على ٤٠ عاماً، تولى خلالها العديد من المناصب الهامة لدى مؤسسات عالمية مرموقة مثل بنك أبوظبي التجاري والشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو) وسيتي جروب وبنك ويستباك وميريل لينش.

يشغل تايلور حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة "أن أم سي" القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية، وكان قد شغل سابقاً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة جلف كابيتال.

وخلال فترة عمله في بنك أبوظبي التجاري على مدار ١٣ عاماً، والتي شغل خلالها منصب رئيس الخزينة ورئيس إدارة الاستثمارات، تولى كيفن مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة وموظفي الأسواق المالية والاستثمارات الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى فريق تحليل الميزانية العمومية للبنك. كما ترأس لجنة الأصول والالتزامات في البنك وكان عضواً في لجنة مخاطر الائتمان والرقابة، وقبل انضمامه إلى بنك أبوظبي التجاري، شغل تايلور منصب المدير التنفيذي وكبير مسؤولي المخاطر في الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو). بالإضافة إلى هذه المناصب، شغل تايلور منصب عضو المجلس الإشرافي في شركة أليكو المملكة المتحدة، ومجلس التمويل الأصغر في شركة "آيه آي جي".

كيفن حاصل على درجة الماجستير في إدارة المخاطر من كلية ستيرن لإدارة الأعمال في جامعة نيويورك. كما أنه حاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة ماكوارى، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة لاتروب في أستراليا.

المناصب الخارجية:

- رئيس مجلس إدارة شركة "أن أم سي" القابضة



السيد/ محمد الجيّاش
عضو مجلس إدارة

رئيس لجنة الترشيح
والمكافآت والموارد
البشرية والحوكمة

تم تعيين محمد الجياش عضواً في مجلس إدارة مصرف الهلال في عام ٢٠١٩.

تم توكيل محمد الجياش بمنصب كبير مسؤولي العمليات المصرفية بالإبناية لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠١٩، ومن ثم تم تثبيت منصبه الوظيفي بصفته كبير مسؤولي العمليات المصرفية في عام ٢٠٢٠. وشغل قبل ذلك العديد من المناصب الإدارية في العمليات التشغيلية لدى بنك أبوظبي التجاري بما في ذلك كبير مسؤولي الخدمات لدى مجموعة بنك أبوظبي التجاري ومدير إدارة عمليات الفروع. ويتمتع محمد الجياش بشخصية قيادية وخبرة واسعة تمتد لأكثر من ٢٠ سنة عمل خلالها على تحسين تجارب العملاء وضمان الامتثال التنظيمي وتوفير إمكانات النمو، ويمتلك خبرة واسعة في العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المتميزة طوال رحلة العميل المصرفية، بالإضافة إلى إدارة القنوات الرقمية.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الغرير، وشهادة الدراسات العليا في الإدارة من جامعة أشريدهج التنفيذية للتعليم العالي (المملكة المتحدة)، ودبلوم في الأعمال المصرفية من معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

المناصب الخارجية:

- السيد/ محمد الجيّاش لا يشغل أي مناصب خارجية

مصرف الهلال - مجلس الإدارة



السيد / سعود الجاسم
عضو مجلس إدارة

انضم سعود الجاسم إلى مجلس إدارة مصرف الهلال في فبراير من عام ٢٠١٩، وهو يتمتع بخبرة واسعة تزيد على ١٨ عاماً في مجال الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الثروات والتمويل التجاري والتدقيق الداخلي. ويتأسس حالياً دائرة الخدمات المصرفية الحكومية في بنك أبوظبي التجاري، حيث يتولى مسؤولية تطوير الأعمال والعلاقات المصرفية بين البنك ومختلف الجهات الحكومية المحلية والاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما عمل، قبل ذلك، رئيساً لدائرة حسابات الجهات الحكومية في دبي والإمارات الشمالية، بالإضافة إلى ترأسه لقسم الحسابات الاستراتيجية في المنطقة ضمن دائرة المعاملات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك أبوظبي التجاري، عمل سعود الجاسم في مجال إدارة الثروات وإدارة علاقات العملاء لدى بنك الإمارات دبي الوطني، كما تولى العديد من المناصب في بنك ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمملكة العربية السعودية على مدى ٧ سنوات، في كل من دائرة التدقيق الداخلي والخدمات المصرفية للشركات العالمية.

سعود الجاسم حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال (المملكة المتحدة) وبكالوريوس العلوم في العلوم المالية من جامعة دريكسل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استقال الجاسم من منصبه كعضو في مجلس الإدارة في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣.

المناصب الخارجية:

- السيد / سعود الجاسم لا يشغل أي مناصب خارجية.

- عضو في لجنة المخاطر
- عضو في لجنة التدقيق
- عضو في لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

مصرف الهلال - الإدارة التنفيذية



السيد / عبد الشكيل عيدروس
الرئيس التنفيذي

يشغل عبد الشكيل عيدروس منصب الرئيس التنفيذي لدى مصرف الهلال منذ عام ٢٠١٩.

يتمتع عبد الشكيل بخبرة طويلة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً، حيث شغل عدة مناصب اكتسب خلالها خبرة متعمقة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والابتكارات الرقمية وإدارة المخاطر. وقد تقلد مناصب عليا في بنك أبوظبي التجاري لمدة ١٥ عاماً، حيث شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد، وعمل تحت قيادته فريق مكون من ٢,٠٠٠ موظف محترف. كما أشرف على إطلاق العديد من المنتجات المصرفية للأفراد والقنوات المصرفية الرقمية الحاصلة على العديد من الجوائز، وخلال فترة منصبه كرئيس تنفيذي لمصرف الهلال، أشرف على إطلاق أول تطبيق مصرفي رقمي قائم على السحابة الإلكترونية ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى إطلاق أكثر من ٦٠ منتج وخدمة مصرفية مختلفة. وقبل انضمامه إلى بنك أبوظبي التجاري ومصرف الهلال، عمل لأكثر من ١٠ سنوات في سيتي بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عبد الشكيل حاصل على درجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة نيويورك، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الخارجية:

- السيد / عبد الشكيل عيدروس لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد / راجيش أرورا
رئيس الشؤون المالية

انضم راجيش أرورا إلى مصرف الهلال في عام ٢٠١٩ ليشغل منصب رئيس الشؤون المالية بعد أن شغل نفس المنصب في بنك الاتحاد الوطني سابقاً، وهو يتمتع بخبرة تزيد على ٢٧ عاماً في القطاع المصرفي على نطاق جغرافي واسع. وقبل انضمامه إلى بنك الاتحاد الوطني، عمل راجيش في بنك ستاندرد تشارترد لمدة ١٨ عاماً، حيث تقلد عدة مناصب قيادية من بينها كبير المسؤولين الماليين في البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم شغل منصب رئيس التحول المالي للإبلاغ المالي العالمي في سنغافورة.

راجيش حاصل على شهادة من المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين في الهند، ويحمل شهادة الدبلوم في الدراسات العليا في الإدارة (المالية) من مركز سيمبوسيس للإدارة وتنمية الموارد البشرية في الهند.

المناصب الخارجية:

- السيد / راجيش أرورا لا يشغل أي مناصب خارجية.

مصرف الهلال - الإدارة التنفيذية



السيد / أحمد الخاجة
كبير مسؤولي الموارد البشرية

تم تعيين أحمد الخاجة كبير مسؤولي الموارد البشرية في مصرف الهلال في عام ٢٠٢٣، وهو خبير حاصل على العديد من الجوائز ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ١٠ سنوات في مجال إدارة الموارد البشرية واستقطاب المواهب والتوظيف.

يمتلك أحمد الخاجة سجلاً حافلاً في العديد من المجالات التي تشمل الموارد البشرية والتحول الرقمي وتجارب العملاء والموظفين وعمليات الاندماج والاستحواذ. وقبل انضمامه إلى مصرف الهلال، عمل الخاجة في مؤسسات رائدة في قطاعات الاتصالات والطاقة والطيران والتعليم والبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة، واكتسب سمعة طيبة في إدارة وتحفيز الأداء العالي لفرق العمل.

المناصب الخارجية:

- السيد / أحمد الخاجة لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد / تيموثي جيمس ليفرتون
كبير مسؤولي المخاطر

انضمّ تيموثي ليفرتون إلى مصرف الهلال في عام ٢٠٢٣ وهو يشغل منصب كبير مسؤولي المخاطر، ويتمتع بخبرة متعمقة في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً. يمتلك تيموثي سجلاً حافلاً في الأعمال المصرفية التجارية إضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد ولديه خبرة دولية واسعة في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان) وآسيا والولايات المتحدة.

المناصب الخارجية:

- السيد / تيموثي جيمس ليفرتون لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد / عدنان سجواني
كبير مسؤولي الامتثال

تم تعيين عدنان سجواني في منصب كبير مسؤولي الامتثال في مصرف الهلال في عام ٢٠٢٣، وبفضل خبرته في مجال الامتثال المالي التي تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، يتولى عدنان مهام قيادة وإدارة الامتثال في مصرف الهلال، حيث أنه يقوم بدور رئيسي في كافة المبادرات المتعلقة بالامتثال، ويحرص على التزام أنشطة الأعمال في مصرف الهلال باللوائح والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما أنه يبذل جهوداً دؤوبة لتعزيز ميثاق العمل والارتقاء بثقافة الامتثال في مصرف الهلال.

المناصب الخارجية:

- السيد / عدنان سجواني لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيدة / ندى شديد
رئيس الخزينة

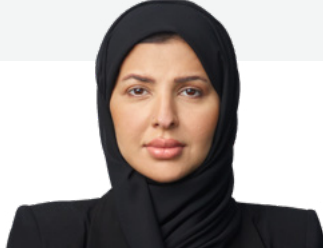
تشغل ندى شديد منصب رئيس الخزينة في مصرف الهلال منذ عام ٢٠١٩، حيث تتولى إدارة السيولة، والنسب التنظيمية، وكذلك تمويل أسواق المال، ومحافظ الاستثمار بالعملة الأجنبية والصكوك في المصرف. وهي تتمتع بخبرة تزيد على ١٣ سنة في مجال الخزينة والاستثمارات. وقد شغلت قبل ذلك مناصب عليا في إدارة الخزينة في بنك أبوظبي التجاري، حيث كانت تتولى إدارة محفظة الاستثمارات قصيرة الأجل، فضلاً عن إنشاء قاعدة ودائع من المتعاملين والأسواق المهمة استراتيجياً.

وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الإدارة الدولية من جامعة فرانكلين في لوغانو، سويسرا.

المناصب الخارجية:

- السيدة/ ندى لا تشغل أي مناصب خارجية.

مصرف الهلال – الإدارة التنفيذية



السيدة / مريم يوسف أهلي
رئيس التسويق والاتصال المؤسسي

تشغل مريم يوسف أهلي منصب رئيس التسويق والاتصال المؤسسي في مصرف الهلال منذ عام ٢٠٠٨، وتتمتع بخبرة تزيد على ١٥ عاماً في القطاع المصرفي، وهي تقود فريقاً من المدراء المحترفين، بينما تعمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، حيث تقوم بتخطيط وتطوير ومتابعة تنفيذ خطط التسويق على مدار العام لضمان مواءمة جميع الأولويات التسويقية مع الأهداف الاستراتيجية والتجارية للمصرف، وتعد مريم خبيرة في التطوير الاستراتيجي للعلامات التجارية وإدارة المنصات الرقمية والاجتماعية حيث تتولى مسؤولية تعزيز العلامة التجارية الرائدة لمصرف الهلال في القطاع المصرفي. وبالإضافة إلى قيادة وتنفيذ استراتيجيات وخطط الرعاية المحلية، تتولى مريم إدارة مبادرات الاستدامة لمصرف الهلال، بما يتماشى مع الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي.

المناصب الخارجية:

- السيدة / مريم يوسف أهلي لا تشغل أي مناصب خارجية.



الدكتور/ محمد عبادة
رئيس الرقابة الشرعية

يشغل الدكتور محمد عبادة منصب رئيس الرقابة الشرعية في مصرف الهلال منذ عام ٢٠١٣ ويتولى بحكم منصبه مسؤوليات الرقابة والإشراف على الأنشطة المصرفية لضمان امتثالها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمساعدة في تطوير وتصميم منتجات الاستثمار والتمويل المبتكرة والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يتمتع الدكتور محمد عبادة بخبرة تمتد لأكثر من ٢٦ عاماً في مجال الصيرفة الإسلامية والتعليم والتدريب في مجال الشريعة الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة ويلز في المملكة المتحدة، وشغل طوال مسيرته عمله عضوية العديد من لجان الرقابة الشرعية للعديد من البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المناصب الخارجية:

- الدكتور/ محمد عبادة لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد / عارف الرملي
كبير مسؤولي التحول الرقمي

انضم عارف الرملي إلى مصرف الهلال في عام ٢٠٢٢ ويشغل منصب كبير مسؤولي التحول الرقمي، ويتمتع بخبرة قيادية في قطاع التمويل تمتد لأكثر من ٢١ عاماً، وهو مسؤول عن قيادة التطوير وتنفيذ مبادرة المنصة الرقمية لمصرف الهلال، بما في ذلك إعداد استراتيجية المصرف، ووضع خطط لتعزيز المنتجات وتصميم تجارب مبتكرة للمتعاملين. ويعتبر عارف الرملي قيادياً رفيع المستوى يتمتع بسجل حافل في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الأعمال بما يضمن تحقيق التميز والكفاءة والأرباح المستهدفة وإتاحة تجارب استخدام سلسة.

عارف الرملي حاصل على درجة جامعية في نظم معلومات الأعمال ودرجتي ماجستير في إدارة الأعمال.

المناصب الخارجية:

- السيد / عارف الرملي لا يشغل أي مناصب خارجية.



السيد / جورج حراك
كبير مسؤولي تقنية المعلومات

يشغل جورج حراك منصب كبير مسؤولي تقنية المعلومات منذ عام ٢٠٢١ ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٠ عاماً في قيادة استراتيجية الأعمال والابتكار والتحول الرقمي في مختلف القطاعات المصرفية وتقنية المعلومات والاتصالات على مستوى العالم. وقبل انضمامه إلى مصرف الهلال، عمل في ستاندرد تشارترد بنك - سنغافورة حيث شغل منصب كبير مسؤولي تقنية المعلومات لمنصة الخدمات المصرفية الرقمية العالمية والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في البنك. وقبل انضمامه إلى ستاندرد تشارترد بنك، تولى قيادة مشروع تقنية الصيرفة الرقمية لبنك "دي بي إس" السنغافوري، حيث نجح في إطلاق منصة مصرفية رقمية مبتكرة في كل من الهند وإندونيسيا. يتمتع جورج بسجل حافل في تقديم الحلول التقنية القابلة للتطوير بدرجة عالية تنسجم مع استراتيجيات الأعمال، وتحول الأعمال إلى مؤسسات فائقة الذكاء تتمحور حول تجربة العملاء.

المناصب الخارجية:

- السيد / جورج حراك لا يشغل أي مناصب خارجية.

باعتباره مؤسسة مالية رئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحافظ بنك أبوظبي التجاري على علاقة قوية مع الجهات التنظيمية، ويعمل كنموذج مثالي في هذا القطاع فيما يتعلق بممارسات الامتثال الصارمة وإدارة المخاطر.



السيد / حسن الخلمان
رئيس التوزيع

حسن الخلمان يشغل حالياً منصب رئيس التوزيع في مصرف الهلال منذ نوفمبر ٢٠٢١ ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٢ عاماً في مجال الخدمات المصرفية. كما يدعم حسن نمو الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويؤدي دوراً فعالاً في التحول الرقمي لضمان تقديم خدمة متميزة للمتعاملين وإدارة الفرص الاستثمارية الجديدة.

حسن حاصل على درجة علمية في تكنولوجيا المعلومات التجارية من كليات التقنية العليا وشهادة الذكاء الاصطناعي من جامعة أكسفورد (الولايات المتحدة الأمريكية).

المناصب الخارجية:

- السيد/ حسن الخلمان لا يشغل أي مناصب خارجية.

مصرف الهلال - إطار عمل حوكمة الشركات

لمحة عامة عن إطار عمل الحوكمة

يمارس مصرف الهلال أعماله كبنك إسلامي منفصل، مملوك بالكامل لبنك أبوظبي التجاري وذلك منذ استحواذ بنك أبوظبي التجاري على مصرف الهلال في العام ٢٠١٩. إن هذا الهيكل المؤسسي المتفرد يمنح مصرف الهلال فرصاً عديدة تتيح له الاستفادة من سياسات ودعم بنك أبوظبي التجاري. وترتكز استراتيجية مصرف الهلال على توفير وتنمية الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد.

يلتزم مصرف الهلال بتطوير إطار عمل فعّال لحوكمة الشركات بما يساهم في تحقيق النمو المستدام وتطوير النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقاً لهذه الرؤية، قام المصرف بمراجعة وتنفيذ إطار عمل حوكمة الشركات الخاص به بما يتواءم مع أنظمة ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبما يتماشى مع إطار حوكمة الشركات لبنك أبوظبي التجاري.

تتوافق مبادئ حوكمة الشركات في مصرف الهلال مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، وتهدف إلى دعم رؤية المصرف الرامية إلى تعزيز الاستثمار طويل الأجل وتحقيق الاستقرار المالي ونزاهة الأعمال.

كما قام مصرف الهلال بتطوير إطار مُحكّم وفعّال للحوكمة الشرعية مع وضع آليات وضوابط تضمن الإشراف الفعّال والمستقل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع متطلبات الهيئة العليا الشرعية التابعة للمصرف المركزي.

يتمتع مجلس إدارة مصرف الهلال في المجمعل بخبرات واسعة ومعرفة متعمقة ومهارات احترافية تتيح له تقديم المشورة للإدارة التنفيذية وتوجيهها فيما يتعلق بتعزيز أداء المصرف وتنفيذ استراتيجيته.

إشراف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر

يضطلع مجلس إدارة مصرف الهلال بمسؤولية تحديد إطار عمل مستوى تقبل وإدارة المخاطر بأعلى مستوى من الكفاءة. وللوفاء بهذه المسؤوليات، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المخاطر لتتولى الإشراف على مراقبة جميع أنواع المخاطر وإدارتها ومراجعتها بشكل منتظم. وتقوم لجنة المخاطر، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية، بتحديد مستويات تقبل المخاطر واستراتيجية إدارة المخاطر، ويتم مراجعة الاستراتيجية بشكل دوري لمراقبة الالتزام بإطار عمل مستوى تقبل المخاطر بشكل عام وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

كما تتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة مدى ملاءمة وفعالية أنظمة وضوابط إدارة المخاطر، بالإضافة إلى المراجعة والمراقبة المنتظمة للمخاطر التي تنطوي عليها أعمال المصرف من بينها مخاطر الائتمان، والأسواق، والسيولة، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر السمعة، والمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية، ومخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

إشراف مجلس الإدارة على إعداد التقارير المالية والامتثال والضوابط الداخلية

يضطلع أعضاء مجلس إدارة مصرف الهلال بمسؤولية الإشراف على إعداد التقارير ونزاهة الإفصاحات المالية، وقد قام المجلس بتشكيل لجنة التدقيق لمساعدته في تنفيذ المهام المتعلقة بإعداد التقارير والامتثال وضوابط الرقابة الداخلية. ففي عام ٢٠٢٣، قام مجلس الإدارة، من خلال لجنة التدقيق، بتقييم مدى موضوعية وفعالية عملية إعداد التقارير المالية وإجراءات الإفصاح، بما يشمل مراقبة قرارات مصرف الهلال بشأن السياسات المحاسبية، والمبادئ والأحكام، وقدم مجلس الإدارة بمساعدة من لجنة التدقيق تأكيداً على تنفيذ ومراجعة السياسات الملائمة بما يضمن امتثال المصرف للمتطلبات التنظيمية للمصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

كما تلقى مجلس إدارة مصرف الهلال، من خلال لجنة التدقيق، آخر المستجدات من الإدارة التنفيذية بشأن أنشطة المعالجة المتعلقة بعمليات المراجعة من قبل المصرف المركزي بالإضافة إلى خطط العمل لضمان الامتثال للأنظمة الجديدة.

تتوافق المبادئ التوجيهية لإطار عمل حوكمة الشركات في مصرف الهلال مع المبادئ التوجيهية لإطار عمل حوكمة الشركات في بنك أبوظبي التجاري الذي يرتكز على أربعة محاور:

الإِنصاف



المسؤولية



شفافية الإفصاحات



المساءلة



مصرف الهلال - اجتماعات مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ وأوقات انعقادها

اجتماعات مجلس إدارة مصرف الهلال في عام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	عدد الأعضاء الحضور بالإبادة	أسماء الأعضاء غير الحاضرين (حضر جميع الأعضاء باستثناء)	عدد القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة
١٣ فبراير ٢٠٢٣	٥/٥	-	-	٣
٩ مايو ٢٠٢٣	٥/٤	-	علاء عريقات	٢
١٩ يوليو ٢٠٢٣	٥/٥	-	-	٣
١٩ سبتمبر ٢٠٢٣	٥/٥	-	-	١
٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣	٥/٤	-	سعود الجاسم ^(١)	٢
١١ ديسمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-	-	٥
٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣	٤/٤	-	-	٢

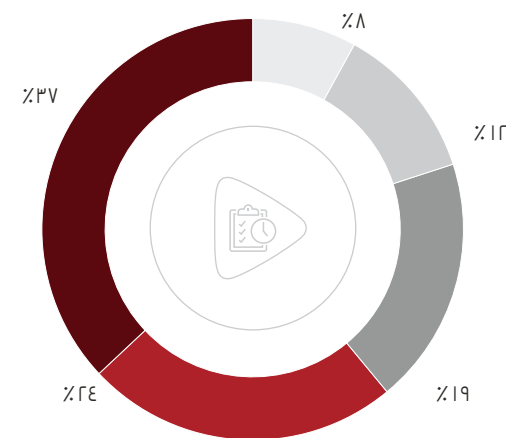
تشكيل أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم

يتمتع كافة أعضاء مجلس إدارة مصرف الهلال الذين تم تعيينهم في مايو ٢٠١٩، بخبرات واسعة ومتنوعة تشمل الخدمات المصرفية للأفراد، والخزينة، والمخاطر المالية، والعمليات التشغيلية، وخدمة المتعاملين.

إن موظفي بنك أبوظبي التجاري والمُعِينين أيضاً في مجالس الإدارة للشركات التابعة للمجموعة لا يحصلون على مكافآت عن دورهم كأعضاء مجلس إدارة.

اجتمع مجلس الإدارة ست مرات خلال العام ٢٠٢٣، ويوضح الجدول أعلاه تفاصيل حضور مجلس الإدارة.

الوقت المخصص لاجتماعات مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣



- الأداء المالي والتخطيط ومستجدات الاستراتيجية
- أعمال المصرف والعمليات التشغيلية ومستجدات الاستراتيجية
- تقارير الرقابة الداخلية (بما في ذلك إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي)
- تقارير الحوكمة
- المستجدات التنظيمية

(١) استقال سعود الجاسم كعضو في مجلس إدارة المصرف في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣

جدول أعمال مجلس إدارة مصرف الهلال واللجان المنبقة عنه

يناقش مجلس الإدارة البنود الأساسية لتوجيه أعمال مصرف الهلال بصفة منتظمة، بما في ذلك أداء الأعمال والاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر وإدارتها والامتثال والتحول الرقمي والموارد البشرية.

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التكنولوجيا	مستجدات الكفاءة والرقمنة والابتكار	●											
	مراجعات الأعمال والمراجعات التشغيلية والمراجعات الأخرى المفصلة												
مستجدات الأعمال الأخرى	مستجدات مصرف الهلال، كازاخستان												
	مستجدات محافظة الخدمات المصرفية للأفراد												
الشؤون المالية	النتائج المالية												
	الميزانية												
المخاطر	تقرير المخاطر												
	المخاطر الرئيسية الناشئة												
الحوكمة	بيان مستوى تقبل المخاطر												
	السياسات والبنود المرجعية												
المتطلبات التنظيمية والامتثال	المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة بما في ذلك تقييم مجلس الإدارة												
	بطاقات مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة التنفيذية												
التدقيق الداخلي	مستجدات الحوكمة الشرعية												
	إشعارات المصرف المركزي												
المسائل المتعلقة بالموارد البشرية	تقرير الاختبارات المرجعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي												
	مستجدات الامتثال												
المسائل المتعلقة بالموارد البشرية	المستجدات وخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٣												
	مستجدات الموارد البشرية والتوطين												

مصرف الهلال - لجنة المخاطر

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



محمد الجياش

كيفن تايلور

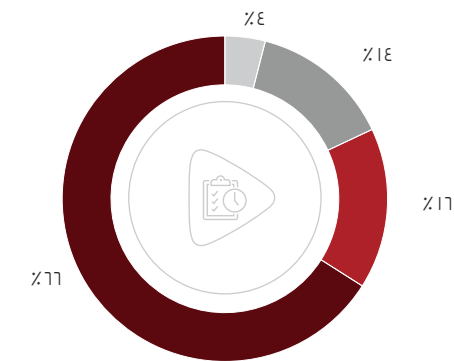
ديباك كوهلر
رئيس اللجنة

إسهامات اللجنة

تتمثل مسؤولية لجنة المخاطر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- مستوى تقبل المخاطر للمصرف واستراتيجية المخاطر
- تطوير وتنفيذ إطار عمل حوكمة المخاطر للمصرف
- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمصرف مع مستوى تقبل المخاطر
- المخاطر المرتبطة بمحافظ أصول المصرف
- وضع وتنفيذ استراتيجيات وحدود إدارة المخاطر
- الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر
- الإفصاح عن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر
- مراقبة استقلالية وفعالية دوائر إدارة المخاطر في المصرف

الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة في عام ٢٠٢٣



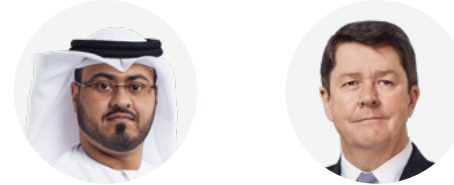
- مستجدات المخاطر (بما في ذلك بيان مستوى تقبل المخاطر)
- المستجدات التنظيمية (بما في ذلك اختبار الضغوط وتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال)
- الحوكمة والتقارير الأخرى (بما في ذلك مستجدات المحافظ)
- السياسات المتعلقة بالمخاطر

اجتماعات لجنة المخاطر في عام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
٧ فبراير ٢٠٢٣	٣/٢	كيفن تايلور
٢٩ مارس ٢٠٢٣	٣/٣	-
٧ يونيو ٢٠٢٣	٣/٢	كيفن تايلور
٢٣ أغسطس ٢٠٢٣	٣/٣	-
١٢ أكتوبر ٢٠٢٣	٣/٣	-
٥ ديسمبر ٢٠٢٣	٣/٣	-

مصرف الهلال - لجنة التدقيق

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



محمد الجياش

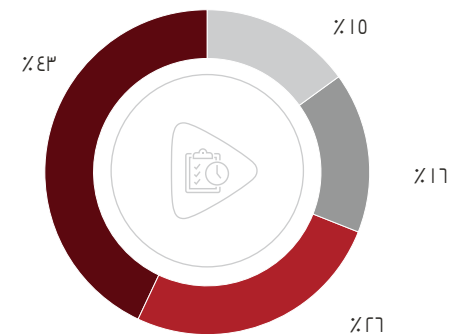
كيفن تايلور
رئيس اللجنة

إسهامات اللجنة

تتمثل مسؤولية لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- سلامة البيانات المالية لمصرف الهلال
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمصرف
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء إدارة كل من التدقيق الداخلي والامتثال في المصرف
- مراقبة إطار عمل الرقابة الداخلية للمصرف للتأكد من ملاءمته لتوفير بيئة تشغيلية مُحكمة لتيسير أعمال المصرف
- مراقبة الامتثال للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وسياسات المجموعة
- التحقق من مؤهلات واستقلالية وأداء دائرة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف

الوقت المخصص لاجتماعات لجنة التدقيق لعام ٢٠٢٣



- مستجدات الامتثال (بما في ذلك المستجدات التنظيمية)
- مستجدات التدقيق الداخلي
- استعراض السياسات والمسائل المتعلقة بالحوكمة
- استعراض النتائج المالية

اجتماعات لجنة التدقيق في عام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
١٣ فبراير ٢٠٢٣	٢/٢	-
٨ مايو ٢٠٢٣	٢/٢	-
١٧ يوليو ٢٠٢٣	٢/٢	-
٨ أغسطس ٢٠٢٣	٢/٢	-
١٢ سبتمبر ٢٠٢٣	٢/٢	-
٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣	٢/٢	-
٧ ديسمبر ٢٠٢٣	٢/٢	-

مصرف الهلال - لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة

تشكيل اللجنة (كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)



سعود محمد الجاسم



محمد الجاش
رئيس اللجنة

إسهامات اللجنة

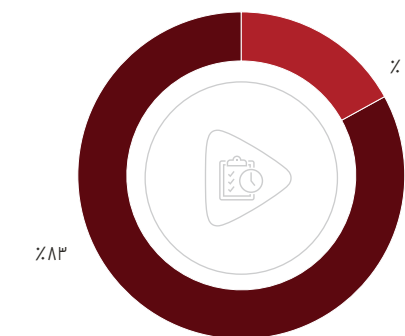
تتمثل مسؤولية لجنة الترشيح والمكافآت والموارد البشرية والحوكمة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف على ما يلي:

- الاختيار الأمثل لمجلس إدارة مصرف الهلال
- ترشيح الأعضاء المناسبين لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضاء مجلس الإدارة بشكل منفرد وفريق الإدارة العليا
- تخطيط التعاقب الوظيفي لأعضاء مجلس إدارة المصرف وفريق الإدارة العليا
- وضع سياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف
- تقييم أداء مجلس الإدارة واعتماد ومتابعة خطط العمل التي يضعها مجلس الإدارة
- الإفصاح ونشر المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات والمكافآت
- وضع استراتيجية الموارد البشرية للمصرف، بما فيها التوطين
- تطوير إطار عمل حوكمة الشركات لمصرف الهلال
- مراقبة امتثال المصرف لمتطلبات الجهات التنظيمية المتعلقة بحوكمة الشركات
- التأكد من تطبيق الثقافة والقيم المؤسسية، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمصرف

اجتماعات اللجنة في عام ٢٠٢٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	عدد الأعضاء الحضور	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
٨ فبراير ٢٠٢٣	٢/٢	-
٥ أبريل ٢٠٢٣	٢/٢	-
١٤ يونيو ٢٠٢٣	٢/٢	-
١٥ أغسطس ٢٠٢٣	٢/٢	-

الوقت المخصص لاجتماعات اللجنة لعام ٢٠٢٣



- الموارد البشرية (بما في ذلك مستجدات مؤشرات الأداء الرئيسية للإدارة العليا ومستجدات استقطاب المواهب)
- الحوكمة والسياسات والتحديثات الأخرى

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الهلال

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثيق عمل المصرف، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمصرف، وتخصيص النفقات والمصروفات، وتوزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (أعمال المصرف) وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المصرف والتزامها بالشرعية الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية (الهيئة)، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة التنفيذية مسؤولية التزام المصرف بالشرعية الإسلامية وفقاً لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة (الامتثال للشرعية الإسلامية) في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المصرف خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقاً لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨ والسارية اعتباراً من ٢٠١٨/٩/١.

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

صدر في يوم الثلاثاء، ٢٠ من رجب ١٤٤٥ هـ، الموافق ١ من فبراير ٢٠٢٤ م

إلى: السادة المساهمين في مصرف الهلال (المصرف)

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف (اللجنة) ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة "المتطلبات الرقابية"، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٣ م "السنة المالية".

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المصرف، من مراجعة أعمال المصرف ومراقبتها عن طريق إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن، ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

- أ. عقد ستة اجتماعات خلال السنة المالية.
- ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المصرف التي عرضت على اللجنة.
- ج. مراقبة الامتثال للسياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات والعقود، والمستندات، وموثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المصرف وشركائه التابعة، للجنة للاعتماد أو الموافقة، علماً بأن اللجنة اعتمدت تعديلات على بعض العقود والمنتجات وخطية لضمان توافق منتجات وخدمات مصرف الهلال الإسلامي في كازاخستان مع المعايير الشرعية.
- د. التأكد من مدى الامتثال في تخصيص النفقات والمصروفات، وتوزيع الأرباح بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
- هـ. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المصرف بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المصرف وشركائه التابعة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي.
- ز. اعتماد التدابير التصحيحية أو الاحترازية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المصرف.
- ط. بيان مقدار الزكاة الواجبة على احتياطي أرباح المودعين.

ي. متابعة حساب الخيرات والتأكد من مصادره ووجوه الصرف منه.

ك. التواصل من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي في المصرف مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف، بخصوص التزام المصرف بالشرعية الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المصرف بالشرعية الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المصرف وإدارته العليا ومجلس إدارته للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

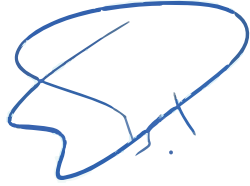
٥. رأي اللجنة بخصوص امتثال المصرف للشرعية الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من امتثال المصرف للشرعية الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة معقولة من الثقة إلى أن أعمال المصرف خلال السنة المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

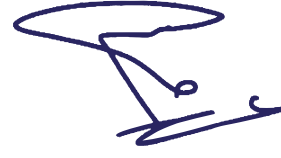
رأي اللجنة - المذكور أعلاه - مبني على المعلومات والبيانات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية



الدكتور/ إبراهيم علي المنصوري
نائب رئيس اللجنة



الأستاذ الدكتور/ جاسم الشامسي
رئيس اللجنة



الدكتور/ سالم العلي
عضو اللجنة

أمانة سر مجموعة بنك أبوظبي التجاري

تمثل أمانة سر مجلس إدارة البنك حلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما تعمل كوكيل للمجموعة فيما يتعلق بمسائل الحوكمة التي تشمل إطار عمل حوكمة شركات المجموعة ومسائل الامتثال التنظيمية المتعلقة بالحوكمة، وتتابع أمانة سر مجلس الإدارة أنشطة مجلس الإدارة وتعمل عن كثب مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتسهيل التواصل وتحقيق الشفافية فيما بينهما.

وتماشياً مع أنظمة ولوائح حوكمة الشركات التي تنص على استقلالية أمانة سر مجلس الإدارة، قام مجلس إدارة المجموعة بتعيين رامي رسلان في منصب أمين سر مجلس إدارة المجموعة في عام ٢٠٢١. انضم رامي رسلان إلى بنك أبوظبي التجاري في عام ٢٠٠٨ وساهم في مسيرة المجموعة نحو ترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية رائدة مُعترف بها في مجال حوكمة الشركات لأكثر من عشر سنوات.

رامي رسلان حاصل على درجة البكالوريوس في نظم معلومات الأعمال من جامعة لينكولن وماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وهو أمين سر شركات معتمد ومؤهل وزميل في (معهد الحوكمة المعتمد في المملكة المتحدة وأيرلندا).

رامي رسلان

أمين سر مجموعة بنك أبوظبي التجاري

+٩٧١ ٢ ٦٩٧ ٣٧٧١

ADCBBboardsecretariat@adcb.com



بنك أبوظبي التجاري

شارع الشيخ زايد بن سلطان
ص.ب: ٩٣٩ أبوظبي
adcb.com